The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic Language

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
ماجستير لغة عربية

الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم
(دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيةٌ)

Names in Sahih Muslim that have the Right of Sadarah
(A Descriptive Analytical Study)

إِعدَادُ البَاحِثِ

يوسف عبد الفتاح أحمد الأسطل

إِشرَافُ الدكتور

أسامة خالد مُحمّد حمّاد

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ اِسْتِكْمَالًا لِمُتَطَلَّبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِكُلِيةِ الآدَابِ فِي الْجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّة

ديسمبر/٢٠١٧م – ربيع أوّل/١٤٣٩هـ

إِقْـــــــرَار

أنا الموقع أدناه مُقدِّم الرسالة التي تحمل العنوان:

الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم
(دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيةٌ)

Names in Sahih Muslim that have the Right of Sadarah

(A Descriptive Analytical Study)

أقرّ بأنَّ ما اشتملتْ عليه هذه الرسالة إنَّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حَيْثُمَا ورد، وأنَّ هذه الرسالة كلّها، أو أيّ جزء منها، لم يقدَّمْ من قِبل الآخرِينَ لنيل درجة، أو لقب علمي، أو بحثي لدى أيِّ مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	يوسف عبد الفتاح أحمد الأسطل	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/12/16م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **يوسف عبد الفتاح أحمد الأسطل** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

الأسماء التي لها حق الصدارة في صحيح مسلم ـ دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 28 ربيع الأول 1439هـ، الموافق 2017/12/16م الساعة الواحدة ظهراً في قاعة مبنى الجنوب اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أسامة خالد حماد	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. محمود محمد العامودي	مناقشاً داخلياً	.....
د. حسين موسى أبو جزر	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ

الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم – (دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيةٌ)

تناولتْ هذه الرسالة جانبَيْنِ رئيسَيْنِ؛ أولهما نظريّ؛ وهو (الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ)، والآخر تطبيقيّ؛ ويتمثل في بيانِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ كما جاءتْ في صَحِيح مُسْلِم، وتخللهما جانبٌ ثالثٌ من الأهمية بمكان؛ وهو (مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ)؛ ذلك لأنَّ حقل الدراسة هو صَحِيح مُسْلِم؛ فلا بُدّ منه.

فهدفها الرئيس هو بيانِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ في صَحِيح مُسْلِم، وحصر عددها، والاستشهاد بها، بالإضافة إلى إثبات أهميّة الحديث النبويّ الشريف في خدمة اللغة العربيّة عامة، والدراسات النحْويّة خاصة، وأنَّه مصدر من مصادرها التي لا غنى عنها.

وقد اتَّبع الباحث "المنهج الوصفيّ التحليليّ"؛ لمناسبته لموضوع الدراسة، ولاستخلاص الأهداف المرجوة منها –إن شاء الله (ﷻ).

وفي نهاية المطاف توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج؛ لَعلّ أهمها أنَّ الحديث النبويّ الشريف يُعد موطنًا قَيِّمًا من مواطن الاستشهاد اللُّغويّ الغني بالشواهد التي تخدم الدراسات اللُّغويّة.

ومن ثَمَّ أكَّد الباحث على توصيات عدّة؛ أهمُّها توجيه الباحثِينَ إلى دراسة الحديث النبويّ الشريف دراسةً لُغويّةً؛ فإنَّه يفتقر إلى كثيرٍ منها، بالإضافة إلى الاهتمام باللُّغة العربية عامة، والدراسات النحْويّة خاصة.

هذا وبالله التوفيق

Abstract

Names in Sahih Muslim that have the Right of Sadarah

(A Descriptive Analytical Study)

This study addresses two main issues: the first one is a theoretical one which is a review of the topic “names in Sahih Muslim that have the right of Sadarah according to the Arabic grammar, and the second one is a practical one, which included clarifying these names in Sahih Muslim. The study also included a third minor aspect, which is the stance of Arabic grammar scholars against considering the texts of hadiths as evidences in Arabic grammar.

Thus, the main aim of the study is to clarify the names mentioned in Sahih Muslim that have the right of Sadarah according to the Arabic grammar. These names were clarified, counted, and verified as evidences in Arabic grammar. The study also confirmed the importance of the prophetic hadith as a main source of Arabic grammar, which significantly contributed to our understanding of the Arabic language.

The researcher followed the "descriptive analytical methodology", which is appropriate to the subject of the study, and its stated aims.

In the end, the researcher reached a set of results. Most importantly, the study concluded that the prophetic hadith is a main and valuable source of Arabic language examples, Shawahed, which could be used to serve the Arabic language.

The researcher also stated several recommendations. Most importantly, the study recommended researchers to pay attention to the study the prophetic hadith from a linguistic point of view due to the lack of such studies. This is in addition to studying Arabic language in general and Arabic grammar in particular.

And my success is not but through Allah.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾

[فَاطِر: ٢٨]

الْإِهْـــــدَاءُ

إلـى والديّ الكريمَيْنِ/ أطال الله بقاءهما

إلـى وطنـيَ الحبيب/ فلسطـين (حرّره الله)

إلـى أرواح الشهـداء/ الأحيـاء عند ربِّـهم (ﷻ)

إلـى لُغـــة أهـــل الجنّـــة/ اللُّغـــة العربيّـــة

إلـى العلمـــاء الأجـــلاء/ الذيـــن يخشـــون اللهَ (ﷻ)

إلـــى الدكتـــور الفـاضـــل/ أسـامـــة خالـد مُحمّـد حمّـــاد

إلـــى إخوانـــي الأعـــزاء، وأهلي الكرام، وعشيرتي الأقربين، ورهطي أجمعين

أهـــدي هـــذا العمـــل!

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

أستهلُّ شكريَ وثنائيَ وحمديَ لله ربّ العالمين، الذي هداني لهذا، وما كنتُ لأهتديَ لولا أنْ هداني الله؛ فالفضل كلُّه له؛ أوّله وآخره، ظاهره وباطنه، وما توفيقي إلَّا به، عليه توكلت، وإليه أُنيب.

ثُمَّ أُصلي وأسلِّم على رسوله الكريم، هادي البشرية، الذي أُرسل رحمة للعالمين، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

ثُمَّ أتقدّم بكامل الشكر الجزيل والامتنان إلى **(والدَيّ العزيزَيْنِ)** اللّذَيْنِ كانا خيرَ معينٍ لي، بتحملهما أعباء الرسالة ماديًّا ومعنويًّا؛ فقد ساعداني في إتمامها، فضلًا عن أنَّ أبي مُربِّي الأجيال أستاذٌ في اللُّغة العربيّة؛ فكان معي جنبًا إلى جنبٍ في إنجاز هذه الرسالة.

ثُمَّ أتقدّم بخالص الشكر الجزيل والاحترام إلى أستاذِي الدكتور الفاضل **(أُسامة خالد مُحمّد حمّاد)**؛ لِما قدمه لي من نصحٍ، وإرشادٍ، وجهدٍ، في إنجاز هذه الرسالة، وتَقبُّلَه بصدرٍ رحبٍ الإشرافَ عليها.

كما أتقدم بخالص الشكر والاحترام إلى أستاذَيّ: الدكتور **(حسين موسى أبو جزر)**؛ أستاذِي الأوّل ومؤسسي في عِلْم النحْو، والأستاذ الدكتور **(محمود مُحمّد أحمد العامودي)**؛ أستاذِي وأستاذ أستاذِي، اللّذَيْنِ تقبلا مناقشة هذه الرسالة.

وأخصُّ بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير؛ فضيلة الدكتور الشيخ **(يونس مُحْيي الدين الأسطل)**؛ على تنقيحه للرسالة كاملة؛ فضلًا عن إرشاداته وتوجيهه لي فيها؛ لتخرج الرسالة بهذا الثوب.

ثُمَّ أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الصادق إلى **(الجامعة الإسلامية بغزة)** التي يسَّرت لنا فرصة إتمام دراسة الماجستير، وأخصُّ بالذكر **(كليةَ الآداب)**، و**(قسمَ اللغة العربية)** بهيئته التدريسية والإدارية على حدٍّ سواء، و**(عمادة الدراسات العليا)**، و**(المكتبة المركزية للجامعة)** التي فتحت لي أبوابها على مصرعيها؛ لانتقاء ما أحتاج من المصادر والمراجع.

ثُمَّ بعد ذلك أقدم شكري إلى إخواني وأخواتي الذين أناروا لي الطريق، وساعدوني كذلك في إنجاز هذه الرسالة، وأخص بالذكر منهم: أخي **مُحمّد**، وأُختيَّ: **علا، وهدى**.

وأخيرًا أقدم شكري لكلّ مَنْ ساهم –ولو بحرف واحد– في إنجاز هذا العمل المتواضع، ومَن شارك في حضور مناقشة هذه الرسالة، كلّ باسمه ولقبه، جزاهم الله جميعًا عنا خير الجزاء.

الباحث/ يوسف عبد الفتاح الأسطل

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

إِقْـــــــرَار.....أ
مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ باللّغة العربيّة.....ت
مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ باللّغة الإنجليزية.....ث
الآية القرآنية ..... ج
الْإِهْـــــدَاءُ..... ح
شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ ..... خ
فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ..... د
الْمُقَدِّمَةُ..... ١
التَّمْـــــــهِيدُ..... ٦
نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِم، وَكِتَابِهِ الصَّحِيح ٧
الصَّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا. ١٧
الفصـــل الأوّل: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ١٩
المبحث الأوّل: ضَمِيرُ الشَّأْنِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهُ ٢١
المطلب الأوّل: تَعْرِيفُهُ..... ٢١
المطلب الثاني: تَسْمِيَتُهُ..... ٢٢
المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهِ..... ٢٣
المطلب الرابع: أَحْكَامُهُ وَشُرُوطُهُ..... ٢٤
المطلب الخامس: أَضْرُبُهُ..... ٢٦
مَسْأَلَةٌ عَامَةٌ: هَلْ يَجُوزُ دُخُولُ لَفْظِ الصَّدْرِ عَلَى مِثْلِهِ؟..... ٣٣
المطلب السادس: غَرَضُهُ..... ٣٤
المبحث الثاني: أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا..... ٣٥
المطلب الأوّل: مَاهِيَّتُهَا..... ٣٥
المطلب الثاني: (بَلْهَ) بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)..... ٤٨
المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا ٥٠
المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ..... ٥١
المسألة الأُولى: اتِّصَالُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ الْمُضَافِ ٥١

المسألة الثانية: دُخُولُ حَرْفَي الْجَرِّ (إِلَى، وعَلَى) على (كَيْفَ) ٥١
المسألة الثالثة: الاسْتِفْهَامُ فِي حَالَةِ الاسْتِثْبَاتِ..... ٥٣
المسألة الرابعة: حُكْمُ (مَاذَا) مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ، وَفَوَاتُهُ..... ٥٣
المسألة الخامسة: تَقَدُّمُ الأَسْمَاءِ عَلَى أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ..... ٥٥
المطلب الخامس: أَحْكَامٌ نَاتِجَةٌ عَنْ صَدَارَةِ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ..... ٥٦
المبحث الثالث: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا..... ٥٩
المطلب الأوّل: مَاهِيَّتُهَا..... ٥٩
المطلب الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا..... ٧٠
المطلب الثالث: مَسْأَلَةُ الْجَزَاءِ بِـ (كَيْفَ) ٧١
المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ ٧٢
المسألة الأُولى: اتِّصَالُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ الْمُضَافِ ٧٢
المسألة الثانية: تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِالْجَزَاءِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ..... ٧٣
المبحث الرابع: سَائِرُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا ٧٥
المطلب الأوّل: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، الظَّرْفِيَّتَانِ..... ٧٥
المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهُمَا ٧٥
المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهِمَا ٧٦
المطلب الثاني: (كُلَّمَا) ٧٧
المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا..... ٧٧
المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا..... ٧٨
المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ..... ٧٨
المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا..... ٧٨
المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا..... ٧٩
المقصد الثالث: حُكْمُهَا مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ وَفَوَاتُهُ ٧٩
المقصد الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِـ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ، والْخَبَرِيَّةِ..... ٨٠
المسألة الأُولى: الاشْتِرَاكُ وَالافْتِرَاقُ بَيْنَهُمَا ٨٠
المسألة الثانية: أَصْلُهَا مِنْ حَيْثُ الاسْتِفْهَامُ، وَالْخَبَرُ ٨١
المطلب الرابع: (كَأَيِّنْ) ٨٢
المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا..... ٨٢

المقصد الثاني: أَصْلُهَا مِنْ حَيْثُ الإِفْرَادُ والتَّرْكِيبُ..... ٨٢
المقصد الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا ٨٣
المطلب الخامس: (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ ٨٣
المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا..... ٨٣
المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا..... ٨٥
الفصل الثاني: مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ..... ٨٧
المبحث الأوّل: الْحَدِيثُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا..... ٨٩
المطلب الأوّل: الْحَدِيثُ لُغَةً ٨٩
المطلب الثاني: الْحَدِيثُ اصْطِلَاحًا..... ٩١
المبحث الثاني: بَيَانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ ٩٢
المطلب الأوّل: الْمُجِيزُونَ الاسْتِشْهَادَ بالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ ٩٣
المطلب الثاني: الْمَانِعُونَ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ..... ٩٥
المطلب الثالث: الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ..... ٩٨
المطلب الرابع: مُنَاقَشَةُ الْمُجِيزِينَ لِأَدِلَّةِ الْمَانِعِينَ..... ٩٩
المطلب الخامس: مُنَاقَشَةُ الْمَانِعِينَ لِأَدِلَّةِ الْمُجِيزِينَ..... ١٠٣
المطلب السادس: ظَنُّ الْبَاحِثِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ ١٠٥
الفصل الثالث: بَيَانُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا ١٠٧
المبحث الأوّل: بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهُ ١٠٩
أوّلًا: مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ ١٠٩
ثانيًا: مِنْ حَيْثُ الانْفِصَالُ، والاتِّصَالُ..... ١١٠
ثالثًا: مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ..... ١١٠
رابعًا: مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالاسْتِتَارُ، وَالْحَذْفُ..... ١١١
المبحث الثاني: بَيَانُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا ١١٧
المطلب الأوّل: (مَنْ)..... ١١٧
القسم الأوّل: (مَنْ) وَحْدَهَا..... ١١٨
القسم الثاني: (مَنْ ذَا)..... ١٢٢
القسم الثالث: (مَنْ ذَا الَّذِي)..... ١٢٢
القسم الرابع: (مَنْ هَذَا الَّذِي)..... ١٢٣

المطلب الثاني: (مَا) ١٢٤
القسم الأوّل: (مَا) دُونَ تَرْكِيبِ مَعَ (ذَا)..... ١٢٤
القسم الثاني: (مَاذَا)..... ١٣٦
المطلب الثالث: (مَتَى)..... ١٤١
المطلب الرابع: (أيْنَ)..... ١٤٣
المطلب الخامس: (كَيْفَ)..... ١٤٥
المطلب السادس: (أنَّى)..... ١٤٩
المطلب السابع: (كَمْ) ١٥١
المطلب الثامن: (أيّ)..... ١٥٢
المطلب التاسع: (بَلْهَ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أيْنَ) ١٥٥
المبحث الثالث: بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا ١٥٨
المطلب الأوّل: (مَنْ)..... ١٥٨
المطلب الثاني: (مَا)..... ١٦٩
المطلب الثالث: (مَهْمَا) ١٧١
المطلب الرابع: (مَتَى)..... ١٧١
المطلب الخامس: (أيْنَ)..... ١٧١
المطلب السادس: (حَيْثُمَا)..... ١٧٢
المطلب السابع: (أيّ)..... ١٧٢
المبحث الرابع: بَيَانُ سَائرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، ومَوَاضِعُهَا.١٧٥
المطلب الأوّل: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)؛ الظَّرْفِيَّتَانِ..... ١٧٥
المقصد الأوّل: (بَيْنَا)..... ١٧٥
المقصد الثاني: (بَيْنَمَا)..... ١٧٧
المطلب الثاني: (كُلَّمَا) ١٧٩
المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ..... ١٨١
المطلب الرابع: (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ..... ١٨١
المطلب الخامس: ما لَمْ يَرِدْ فِي صَحِيح مُسْلِم مِنَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهُا حَقُّ الصَّدَارَةِ... ١٨٢
الْخَـــاتِمَـةُ..... ١٨٤
أوّلًا: النَّتَائجُ..... ١٨٤

ثانيًا: التَّوْصِيَاتُ ١٨٨
المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ..... ١٨٩

الْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله الذي عَلّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، أحمده حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثمّ الصلاة والسلام على أشرف خلق الله، أفصح مَنْ نطق بالضاد، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

أمّا بعد:

هناك ألفاظٌ في اللُّغة العربيّة تقتضي صدر الجُمل والتراكيب، وكأنَّها مفاتيح يُفتتح بها الكلام؛ منها: الأسماء، والأفعال، والحروف، وفي هذه الرسالة تناول الباحث القسم الأوّل من تلك الألفاظ؛ وهي الأسماء؛ فثمة أسماء في اللُّغة العربية تقتضي الصدر؛ منها: ضمير الشأْن، وأسماء الاستفهام، والشرط، وبعض الظروف، و(كَمْ) الخبرية، وبعض كنايات العدد، و(مَا) التعجُّبيّة، وتمثل ذلك في إطارَيْنِ؛ أحدهما: نحْويّ؛ أيْ: في إطار النحْو وآراء النُّحاة، والآخر: تطبيقيّ؛ أيْ: في إطار التطبيق على صَحِيح مُسْلِم.

ولا بدّ في هذه المقدمة أنْ نقف على نقاط عدة؛ تتمثل في: سبب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهت الباحث؛ وبيان ذلك في ستّة نقاط على النحو الآتي:

أوّلًا: سَبَبُ اخْتِيارِ المَوْضُوعِ

١. ميول الباحث إلى دراسة "القُرْآن الكَرِيم"، أو الحديث النبويّ الشريف، دراسة لُغويّة.
٢. قِلّة الدراسات اللُّغويّة في الحديث النبويّ الشريف؛ مِمَّا دفع الباحث لجعل حقل دراسته هو صَحِيح مُسْلِم.
٣. افتقار باب الصدارة إلى كثيرٍ من الدراسة على الصعيدَيْنِ: النظري، والتطبيقي؛ فعَمِدَ الباحث إلى اختيار جزء منه وهو (الأسماء التي لها حقّ الصدارة)؛ ليدرسها نحْويًا، ثُمَّ يطبقها على حقل دراسته (صَحِيح مُسْلِم).

ثانيًا: أَهْدَافُ الدِّرَاسَةِ، وأهميتها

تكمن أهداف الدراسة وأهمّيّتها في نقاط عدّة؛ منها هذه الثلاث:

١. بيان الأسماء التي لها حقّ الصدارة من خلال:
أ- دراستها في النحْو العربي على نحوٍ مُيسّرٍ؛ وبيان آراء النحاة حولها.
ب- استخراج الشواهد عليها في صَحِيح مُسْلِم، والاستشهاد بها، ودراستها بما يطابق الجانب النظريّ في هذه الرسالة.
ج- حصر عدد كلّ اسم منها على حدة حسب وروده في صَحِيح مُسْلِم؛ وجدولته بتحديد مكانه تحديدًا دقيقًا، وقد تمّت الجدولة -بعون الله (ﷻ) وفضله- على نحو ترتيب مُحْكم مُيسّر للغاية؛ بحيثُ لا يجد أيُّ باحثٍ أدنى صعوبة في الرجوع إليها؛ للاستفادة منها، أو الاستشهاد بها، أو دراستها على نحو آخر، وقد اشتملت على جميع الأسماء التي لها حقّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم بأكمله؛ لِتُبَيِّنَ لنا غزارة موطنٍ من مواطن الاستشهاد المهمّ في اللغة العربيّة؛ ألَا وهو الحديث النبوي الشريف.
٢. التركيز على الدراسات اللُّغوية في إطار الحديث النبويّ الشريف.
٣. رفد المكتبة العربيّة اللُّغويّة بمساهمة جديدة على الطريق.

ثالثًا: مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ

اعتمد الباحث في هذه الدراسة "المنهج الوصفيّ التحليليّ"؛ لِما فيه من التأمّل، والبحث، والربط، والتعمّق، مع ما يتضمنه ذلك من مقارنات وإحصاءات، من شأْنها أنْ تخدم عمليّة البحث، ويمكن تلخيص منهج الباحث في هذه الرسالة من خلال النقاط الثمانٍ الآتية:

١. مراعاة ضوابط البحث، والأمانة العلميّة؛ من حيثُ نسبة الأقوال إلى أصحابها، ومصادرها.
٢. تقسيم الرسالة إلى فصول، والفصول إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب، والمطالب إلى مقاصد أو مسائل أو أفرع أو نقاط؛ حسب طبيعة المطلب؛ وذلك لِتبسيط الرسالة قدر الإمكان، وعدم التشتت.

٣. الاستئناس بسُنِّيَّة التثليث؛ فغالبًا ما يلجأ إليها الباحث؛ حيثُ إنَّه من المعلوم أنَّ نقلًا واحدًا أو شاهدًا تثبت به الدعوى، فإذا أُضيف إليه ثانٍ زاده قوة، فإذا جاء الثالث صار مؤكَّدًا، ولم يبقَ بعد ذلك عذرٌ لغيرِ مقتنعٍ ما دام ذا حِجْرٍ، أو من أُولي الألباب والأبصار.

٤. الاقتصار غالبًا على مذهبَي البصرة، والكوفة، في مسائل الخلاف، دون التطرق إلى الآراء المفردة التي تفرد بها كل نحْويّ على حدة؛ وذلك حَمْلًا على الغالب منها والمشهور، وميول الباحث إلى مذهب البَصْرِيِّينَ غالبًا؛ لقوة حجتهم، وأدلتهم.

٥. تحديد مواضع الأسماء التي لها حقّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم كان بذكر رقم الكتاب، ثم رقم الباب، ثم رقم الحديث تحت الكتاب الواحد، ثم رقم الحديث ذاته؛ وذلك حسب ترقيم الشيخ مُحمّد فؤاد عبد الباقي، وفهرسته المشهورة، والتي اعتمدتها غالب الطبعات الحديثة؛ بحيثُ يمكن لأيّ باحث الرجوع لأيّ طبعة اعتمدتْ هذا الترقيم.

٦. لم يتطرق الباحث إلى المسائل المتعلّقة بصدارة بعض الأسماء في الفصل الثالث التطبيقيّ، وإنَّما اكتفى بذكرها في الفصل الأوّل النظريّ، والاستشهاد عليها مباشرة من صَحِيح مُسْلِم إنْ وُجد؛ وذلك لسببَيْنِ؛ هما:

أ- إنَّ ذلك يتطلب إلى إعادة ذكر المسألة كاملة؛ لكي تُفْهَم.

ب- إنَّ بعض المسائل لا يوجد لها شواهد في صَحِيح مُسْلِم؛ مِمَّا يتوجب على الباحث عدم ذكرها في الفصل الثالث؛ فيظنّ القارئ أنَّ الباحث قد أهملها.

٧. اعتمد الباحث في بحثه طبعة دار الكتب العِلْمِيّة السابعة لكتاب صَحِيح مُسْلِم، والتي نُشرت بتاريخ (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، وهي طبعة مرقّمة الكتب والأبواب والأحاديث حسب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ الشريف.

٨. ذِكْر المصادر والمراجع في هوامش الرسالة كان على "باب الحكاية"؛ كما هو مكتوب على غلاف الكتاب نفسِه، دون التأثر بعلامات الإعراب؛ لأنَّه عبارة عن توثيق لا سرد.

رابعًا: الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ

توجد هناك دراستانِ لألفاظ الصدارة في النحو العربيّ عامةً؛ هُما:

١. الصَّدَارَةُ فِي النَّحْوِ العَرَبِيّ، لعبد الرحمن محمود مُختار الشَّنْقِيطِيّ، بتاريخ (١٤١٧هـ).

٢. حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ والتَّطْبِيقِ، لعزمي مُحمّد عيال سلمان، بتاريخ (٢٠١١م).

ولا بدّ هنا للباحث من وقفة؛ لإنصافهما بما يرضي وجه الله (ﷻ)؛ فإنَّه يظنّ أنَّ الدراسة الأُولَى أفضل بكثير من الثانية؛ من حيثُ مادتها اللُّغوية، وسياقها، وسَبْقُها لذلك، وكثيرًا ما أخذت الثانية من الأُولَى، ومع ذلك فإنَّ الشهرة قد حالفت الثانية دُونَ الأُولَى، وقد استفاد الباحث منهما بالاستعانة بهما في الرجوع إلى المصادر والمراجع الرصينة الأُولَى على وجه الخصوص.

خامسًا: خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أنْ ينقسم إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة؛ على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وتمّ الحديث فيها عن سبب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهت الباحث.

- **التمهيد**؛ ويشمل على نقطتَيْنِ رئيستَيْنِ:
  الأولى: نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِم، وَكِتَابِهِ الصَّحِيح.
  الثانية: الصَّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

- **الفصل الأوّل:** الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ وفيه أربعة مباحث:
  المبحث الأوّل: ضَمِيرُ الشَّأْنِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهُ.
  المبحث الثاني: أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.
  المبحث الثالث: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.
  المبحث الرابع: سَائِرُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.

- **الفصل الثاني:** مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ وفيه مبحثانِ:
  المبحث الأوّل: الْحَدِيثُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
  المبحث الثاني: بَيَانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

- **الفصل الثالث:** بَيَانُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا؛ وفيه أربعة مباحث:
  المبحث الأوّل: بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهُ.
  المبحث الثاني: بَيَانُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا.

المبحث الثالث: بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا.
المبحث الرابع: بَيَانُ سَائرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا.

- **الخاتمة:** وفيها أهمّ النتائج، وأبرز التوصيات.
- **المصادر والمراجع.**

سادسًا: الصعوبات التي واجهت الباحث

تقتضي سُنّة الله في خلقه أنَّ الإنسان لا يدرك شيئًا بالتمني؛ وإنَّما يدركه بالعمل والجدِّ والاجتهاد، ولا يخلو أيُّ عملٍ من بعض الصعوبات، ولكنْ بعون الله (ﷻ)، وتوفيقه؛ تمّ اجتياز تلك الصعوبات التي منها هاتانِ العقبتانِ:

١. قِلّة الدراسات اللُّغويّة في صَحِيح مُسْلِم، وفي الحديث النبويّ الشريف عامةً.
٢. الحصار الخانق على قطاع غزة الحبيب لمدةٍ زادتْ على إحدى عشرة سنة، **وما زال.**

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هُود: ٨٨]

التَّمْـــــــهِيدُ

ويشمل على نقطتَيْنِ رئيستَيْنِ:

الأولى: نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِم، وَكِتَابِهِ الصَّحِيح

الثانية: الصَّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

وبيانهما على النحو التالي:

نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِم، وَكِتَابِهِ الصَّحِيح

لا يَخْفَى على مُسْلِمٍ مَنْ هو الإمام مُسْلِم، وما هو كتابه الصَّحِيح؛ باعتباره ثانيَ أصحِّ كتب الحديث، وثالثَ أصحِّ الكتب على الإطلاق، بعد "القُرْآن الكَرِيم"، ثمّ "صَحِيح البُخَارِيّ"؛ ذلك لأنَّه جَمَعَ فيه أحاديثَ النبيّ (ﷺ) الذي لا ينطق عن الهَوَى، إنْ هو إلَّا وَحْيٌ يُوْحَى؛ فبلغ هو وكتابُه من الأهمية ما لم يبلغْهُ غيرُهما؛ لذلك اجتهد الباحث في هذه النبذة أنْ يُعرِّف به، وبكتابه الصَّحِيح –حقل الدراسة– من خلال الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ:

الفرع الأوّل: تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ (ت٢٦١هـ)

وبيانها في أربع نقاط على النحو الآتي:

أوّلًا: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ

هُو العالمُ الأجَلُّ، الثقةُ الثبتُ، أحدُ أئمةِ الحفاظِ، وأعلامِ المُحَدِّثِينَ، الحُجَّةُ الصَّادِقُ، الإمَامُ الكَبِيرُ، أبُو الحُسَيْنِ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ بنِ مُسْلِمِ بنِ وَرْدِ بنِ كوشَاذَ القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُورِيّ(١).

ثانيًا: مَوْلِدُهُ وَوَفَاتُهُ

اختلف المؤرخون حول تاريخ ولادته على أربعة أقوال؛ هي:

الأوّل: أنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ للهجرة (٢٠٦هـ)، نصّ على ذلك كلٌّ من: أبي عَمْرو بن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) في كتابه "صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِم"(٢)، وابن خَلِّكَان (ت٦٨١هـ) في كتابه

---

(١) انظر: الفِهْرِسْت، ابن النَّدِيم، ص٣٢٢. وتَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ، تحقيق: بشار عوَّاد مَعْرُوف، م١٥، ص١٢١. وصِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِم، ابن الصَّلاح، تحقيق: مُوفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص٥٦. وتَهْذِيبُ الأسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيّ، م١، ج٢، ص٨٩. وصَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج٩/١. ووَفَيَاتُ الأعْيَانِ، ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، م٥، ص١٩٤. وسِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج٥٥٧/١٢–٥٥٨. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٥٨٨/٢. والعِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر، الذَّهَبِيّ، تحقيق: أبو هَاجَر مُحمّد السَّعِيد بن بَسيُوني زَغلُول، ج٣٧٥/١. وإكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغْلَطاي، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، م١١، ص١٦٩. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٢٦/١٠. وتَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج١٧٩/٣.

(٢) صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِم، ابن الصَّلاح، تحقيق: مُوفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص٦٤.

"وَفَيَاتُ الأعْيَانِ"[١]، وذكره بروكلمان في كتابه "تَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ"[٢].

الثاني: أنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ إحْدَى وَمِائَتَيْنِ للهجرة (٢٠١هـ)؛ ذكر الإمام المؤرخ شمس الدين الذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ) في كتابه "العِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر": بأنَّه توفي وله من العمر سِتُّون، وكانتْ وفاته سَنَةَ إحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ للهجرة (ت٢٦١هـ)، وعليه تكون ولادته سَنَةَ إحْدَى وَمِائَتَيْنِ للهجرة (٢٠١هـ)[٣].

الثالث: أنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ أرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ للهجرة (٢٠٤هـ)، نصّ على ذلك الإمام المؤرخ شمس الدين الذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ) في كتابَيْهِ: "سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ"[٤]، و"تَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ"[٥].

والرابع: أنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ ومِائَتَيْنِ للهجرة (٢٠٢هـ)، نصّ على ذلك كارل بروكلمان في كتابه "تَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ"[٦]، وغلب الظنّ في أوَّل الأمر على ابن خَلِّكَان (ت٦٨١هـ) أنَّه وُلِدَ في هذه السَّنَة، ثم تبيَّن له أنَّه وُلِدَ سَنَةَ سِتٍّ ومِائَتَيْنِ للهجرة (٢٠٦هـ)[٧].

وأما تاريخ وفاته: فقد كانتْ عشيةَ يوم الأحد، ودُفن يوم الإثنين، لخمسٍ، وقيل لِستٍ، بقين من رجب، سَنَةَ إحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ للهجرة (ت٢٦١هـ)، بنَصْرَ أبَاذ، ظَاهِر نَيْسابُور[٨].

---

(١) وَفَيَاتُ الأعْيَانِ، ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، م٥، ص١٩٥.

(٢) تَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج١٧٩/٣.

(٣) العِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر، الذَّهَبِيّ، تحقيق: أبو هَاجَر مُحمّد السَّعِيد بن بَسيُوني زَغلُول، ج٣٧٥/١.

(٤) سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج٥٥٨/١٢.

(٥) تَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٥٨٨/٢.

(٦) تَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج١٧٩/٣.

(٧) وَفَيَاتُ الأعْيَانِ، ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، م٥، ص١٩٥.

(٨) انظر: تَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ، تحقيق: بشار عوَّاد مَعْرُوف، م١٥، ص١٢٥. وصِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِم، ابن الصَّلاح، تحقيق: مُوفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص٦٤. وتَهْذِيبُ الأسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيّ، م١، ج٢، ص٩٢. وصَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج١٢/١. ووَفَيَاتُ الأعْيَانِ، ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، م٥، ص١٩٥. وسِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج٥٨٠/١٢. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٥٩٠/٢. والعِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر، الذَّهَبِيّ، تحقيق: أبو هَاجَر مُحمّد السَّعِيد بن بَسيُوني زَغلُول، ج٣٧٥/١. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٢٧/١٠. وتَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج١٧٩/٣.

وقال القراب: "سمعتُ مُحمّد بن عبد الله بن مُحمّد بن زكريا الحافظ، سمعتُ مَكِّيّ بنَ عَبْدانَ يقول: مات مُسْلِم بن الحَجَّاج سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِأْتَيْنِ للهجرة (ت٢٥٩هـ)"[١].

ثالثًا: مُؤَلَّفَاتُهُ

للإمام مُسْلِمٍ (ت٢٦١هـ) مؤلفاتٌ عِدَّة، أشهرها وأهمّها: (المُسْنَد الصَّحِيح)، المشهور باسم (صَحِيح مُسْلِم)، ومن مؤلفاته: (المسند الكبير على الرجال)، و(ذكر أوهام المُحَدِّثِينَ)، و(الجامع الكبير على الأبواب)، و(مَنْ ليس له إلَّا راوٍ واحد)، و(طبقات التابعين)، و(الأسماء والكنى)، و(الانتفاع بإهاب السباع، أو بجلود السباع)، و(تفصيل السنن)، وغير ذلك[٢].

رابعًا: ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

حظي الإمام مُسْلِمٌ (ت٢٦١هـ) باهتمام كبير من قِبل العلماء في شتى العلوم لا سِيَّما عِلْم الحديث، وأثنوا عليه قديمًا وحديثًا حتى يومنا هذا، ومن أقوالهم فيه هذه الشهادات الثلاث:

١. قال شيخه أبو أحمد مُحمّد بن عبد الوهَّاب الفَرَّاء (ت٢٧٢هـ): "كان مُسْلِمٌ من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إلَّا خيرًا، وكان بزازًا، وكان أبوه الحَجَّاج من المشيخة"[٣].
٢. وقال أبو قريش الحافظ (ت٣١٣هـ)[٤]: سمعتُ مُحمّد بن بشار البُنْدَار (ت٢٥٢هـ) يقول: "حُفَّاظُ الدنيا أربعةٌ: أبو زُرْعة بالرَّيِّ، ومُسْلِم بن الحَجَّاج بِنَيْسَابُور، ومُحمّد بن إسماعيل

---

(١) إكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغْلَطاي، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، م١١، ص١٧٠.

(٢) انظر: الفِهْرِسْت، ابن النَّدِيم، ص٣٢٢. وصِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِم، ابن الصَّلاح، تحقيق: مُوفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص٦٠-٦١. وتَهْذِيبُ الأسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيّ، م١، ج٢، ص٩١. وصَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج١/١١-١٢. وسِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج٥٧٩/١٢. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٥٩٠/٢. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٢٧/١٠. وتَارِيخُ الأدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج١٨٥/٣.

(٣) انظر: إكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغْلَطاي، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، م١١، ص١٦٩-١٧٠. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٢٧/١٠.

(٤) هو: الإمام العلامة الحافظ الكبير أبو قُرَيْش، مُحمّد بن جُمُعَة بن خَلَف القُهِسْتانِيّ الأصَم، صاحب التصانيف. ولد سَنَةَ نَيِّفٍ وعِشْرِينَ ومِأْتَيْنِ للهجرة، وتوفي سَنَةَ ثَلاثَ عَشْرَةَ وثَلَاثِمِأْئَةٍ للهجرة بِقُهُسْتَان. **انظر:** سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج٣٠٤/١٤.

بِبُخَارِيّ، وعبد الله الدَّارِمِيّ بسَمَرْقَنْد"[١].

٣. وقال الإمام مُحْيِي الدين أبو زكريا يحيى بن شَرَف النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ): "واعلم أنَّ مُسْلِمًا –رحمه الله– أحد أعلام أئمة هذا الشأْن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ، والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في كلِّ الأزمان ... واعلم أنَّه إمامٌ لا يلحقه مَنْ بَعُد عصره، وقلَّ مَنْ يُساويه؛ بل يُدانيه من أهل دهره، وذلك فضل الله يُؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم"[٢].

الفرع الثاني: التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ صَحِيح مُسْلِم

وبيانه في أربع نقاط على النحو الآتي:

أوَّلًا: اسْمُهُ

لم يَنُصَّ الإمامُ مُسْلِمٌ (ت٢٦١هـ) في كتابه الصَّحِيح على اسمه؛ ولذلك وقع الاختلاف بين العلماء حول تسميته، فذُكِرَتْ له تسمياتٌ عِدَّة، أبرزها وأشهرها والمتعارف عليه بين الناس هو (**صَحِيح مُسْلِم**)، وذكره بهذا الاسم كلٌّ من: ابن النَّدِيم (ت٣٨٠هـ)؛ فقال: "وله من الكتب: كتاب **الصَّحِيح**"[٣]، والإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ)؛ حيثُ قال: "(مُسْلِمُ بن الحَجَّاج) الإمام صاحب **الصَّحِيح**"[٤]، وابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، وشمس الدين الذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ)، قالا كذلك أيضًا[٥]، وغيرهم كثير، وغلبتْ هذه التسمية، وشاعت في كتب التفسير، والحديث، والفقه، وغيرِها، حتى

---

(١) انظر: سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٥٦٤. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٢/٥٨٩. وإكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغْلَطاي، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، م١١، ص١٧١. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٠/١٢٨.

(٢) تَهْذِيبُ الأسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيّ، م١، ج٢، ص٩١–٩٢.

(٣) الفِهْرِسْت، ابن النَّدِيم، ص٣٢٢.

(٤) انظر: تَهْذِيبُ الأسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيّ، م١، ج٢، ص٨٩. وصَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج١/١١.

(٥) انظر: وَفَيَاتُ الأعْيَانِ، ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، م٥، ص١٩٤. وسِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٥٥٧–٥٥٨. والعِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر، الذَّهَبِيّ، تحقيق: أبو هَاجَر مُحمّد السَّعِيد بن بَسيُوني زَغلُول، ج١/٣٧٥.

قال السَّمَعَانِيّ (ت٥٦٢هـ): "أبو الحُسَيْنِ مُسْلِمُ بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشَيْرِيّ، أحد أئمة الدنيا، المشهور كتابه **الصَّحِيح** في الشرق والغرب"[١]، **ومن التسميات الأخرى هذه الثلاث:**

١. **(المُسْنَد) أو (المُسْنَد الصَّحِيح)**: هكذا نُقل عن الإمام مُسْلِم (ت٢٦١هـ) خارج كتابه الصَّحِيح؛ حيثُ قال: "ما وضعت شيئًا في كتابي هذا **المُسْنَد** إلَّا بِحُجَّةٍ، وما أسقطت منه شيئًا إلَّا بِحُجَّةٍ"[٢]، وقال: "عرضتُ كِتابي هذا **المُسْنَد** على أبي زُرْعَةَ الرازيّ ... ولو أنَّ أهْلَ الحديث يكتبون الحديث مِأْتَيْ سنة، فمدَارهُم على هذا **المُسْنَد**"[٣]، وقال أيضًا: "صَنَّفْتُ هذا **المُسْنَد الصَّحِيح** من ثَلاثِمِأْئَة ألف حديث مسموعة"[٤]، وتبعه على هذه التسمية الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ (ت٤٦٣هـ)، فقال: "مُسْلِمُ بن الحَجَّاج بن مُسْلِم، أبو الحُسَيْن القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُورِيّ، أحدُ الأئمة من حُفَّاظ الحديث، وهو صاحب **المُسْنَد الصَّحِيح**"[٥]، وغيره من العلماء.
٢. **(الجَامِع)، أو (الجَامِع الصَّحِيح)**: ذكره كلٌّ من: ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ (ت٨٥٢هـ)، فقال: "وله من التصنيف غير **الجَامِع** كتاب الانتفاع بجلود السباع والطبقات ... إلخ"[٦]، ومُحمّد صدِّيق حسن خان القِنَّوْجِيّ (ت١٣٠٧هـ)، فإنَّه بدأ حديثه عن صَحِيح مُسْلِم قائلًا: "في ذِكر **الجَامِع الصَّحِيح** للإمام الحافظ أبي الحُسَيْنِ مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ الشَّافِعِيّ"[٧]، وحَاجي خَلِيفَة (ت١٠٦٧هـ)؛ حيثُ عَنْوَن له باسم: **الجَامِعُ الصَّحِيح** في كتابه (كَشْفُ الظُّنُونِ)[٨]، وغيرهم.

---

(١) الأنْسَابُ، السَّمَعَانِيّ، تحقيق: عبد الرحمن المُعَلِّمِيّ، م١٠، ص٤٢٦.

(٢) انظر: سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٥٨٠. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٢/٥٩٠.

(٣) سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٥٦٨، ٥٧٩.

(٤) انظر: تَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ، تحقيق: بشار عوَّاد مَعْرُوف، م١٥، ص١٢٢. ووَفَيَاتُ الأعْيَانِ، ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، م٥، ص١٩٤. وسِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٥٦٥. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٢/٥٨٩.

(٥) تَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ، تحقيق: بشار عوَّاد مَعْرُوف، م١٥، ص١٢١.

(٦) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٠/١٢٧.

(٧) الحِطَّةُ فِي ذِكْرِ الصِّحَاحِ السِّتَّةِ، صدِّيق حسن خَان، تحقيق: عليّ حسن الحلبيّ، ص٣٥١-٣٥٢.

(٨) كَشْفُ الظُّنُونِ، حَاجي خَلِيفَة، تحقيق: مُحمّد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسى، م١، ص٥٥٥.

٣. (**المُسْنَد الصَّحِيح بِنَقْل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله (ﷺ)**): هكذا سمَّاه ابن عَطِيَّة (ت٥٤١هـ) في فَهْرَسِهِ، فقال: "وقرأت عليه كتاب **المُسْنَد الصَّحِيح بِنَقْل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله (ﷺ)**، تصنيف أبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيْسَابُورِيّ"[(١)]، وتبعه نحو هذه التسمية كلٌّ من: القَاضِي عِيَاض (ت٥٤٤هـ)، فقال: "**وأما كتاب المُسْنَد الصَّحِيح المختصر بِنَقْل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله عليه السلام** للإمام أبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج"[(٢)]، وابْن خَيْر الإشْبِيلِيّ (ت٥٧٥هـ) في فَهْرَسَتِهِ، فقد سمَّاه باسم: **المُسْنَد الصَّحِيح المختصر من السنن، بِنَقْل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله (ﷺ)**[(٣)]، وصلاح الدين العَلائيّ (ت٧٦١هـ) كذلك عَنْوَنَ له باسم: **المُسْنَد الصَّحِيح، بِنَقْل العَدْل، عن العَدْل، عن رسول الله (ﷺ)**[(٤)]، وغيرهم.

ثانيًا: مَنْهَجُ صَاحِبِهِ وَشَرْطُهُ فِيهِ

بيَّن الإمام مُسْلِم (ت٢٦١هـ) في مقدمة صَحِيحه: منهجه وشرطه فيه؛ حيثُ قال: "وسَأَلْتَنِي أنْ أُلَخِّصَها لك في التأليف بلا تَكرار يكثر، فإنَّ ذلك –زَعَمْتَ– مِمَّا يَشغلك عمَّا له قصدتَ من التَّفَهُّم فيها والاستنباط منها ... إلَّا أنَّ جملة ذلك، أنَّ ضَبْطَ القليل من هذا الشأْن وإتقانه، أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، ولا سِيَّما عند مَنْ لا تمييز عنده من العَوَامِّ، إلَّا بأنْ يُوَقِّفَه على التمييز غيرُهُ، فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا، فالقصد منه إلى الصحيح القليل، أَوْلَى بهم من ازدياد السقيم"[(٥)].

ثمّ قال: "ثمّ إنَّا، إنْ شاء الله مُبْتَدِئُونَ في تخريج ما سألتَ وتأليفه، على شريطةٍ سوف أذكرها لك، وهو إنَّا نَعْمِدُ إلى جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله (ﷺ)، فنقسمها على ثلاثة أقسامٍ، وثلاث طبقاتٍ من الناس على غير تكرارٍ، إلَّا أنْ يأتيَ موضعٌ لا يُستغنى فيه عن ترداد حديثٍ فيه زيادةُ معنًى، أو إسنادٌ يقع إلى جنب إسنادٍ؛ لعلةٍ تكون هناك؛ لأنَّ المعنى الزائد

---

(١) فَهْرَسُ ابْنُ عَطِيَّة، ابنُ عَطِيَّة المحَازِبي الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: مُحمّد أبو الأجفان ومُحمّد الزاهي، ص٦٧.

(٢) مَشَارِقُ الأنْوَارِ، القَاضِي عِيَاض، ج١/١٠، **وانظر**: "الغُنْيَةُ، فِهْرِسْت شُيُوخُ القَاضِي عِيَاض"، القَاضِي عِيَاض، تحقيق: ماهر زهير جرَّار، ص٣٥.

(٣) فَهْرَسَةُ ابْنُ خَيْر الإشْبِيلِيّ، ابْنُ خَيْر الإشْبِيلِيّ، تحقيق: مُحمّد فؤاد منصور، ص٨٥.

(٤) إِتَّارَةُ الفَوَائِدِ المَجْمُوعَةِ، صلاح الدين العَلائيّ، تحقيق: مرزوق بن هيَاسْ آل مرزوق الزَّهَرانيّ، ج١/١٤٠.

(٥) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، مُقَدِّمَةُ الْإِمَامِ مُسْلِم، ص٩.

في الحديث المحتاج إليه، يقوم مقام حديثٍ تامٍ، فلا بُدَّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أنْ يُفَصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكنْ تفصيله رُبّما عَسُرَ من جملته، فإعادتُه بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأمَّا ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته، من غير حاجةٍ منَّا إليه، فلا نتولَّى فعله إنْ شاء الله (ﷻ)"[١].

ثمّ تطرق بعد ذلك لِبيان تلك الأقسام الثلاثة على النحو الآتي:

القسم الأوّل: الثقات من الرُّواة المتفق على ثقتهم؛ حيثُ قال: "فإنَّا نتوخَّى أنْ نقدِّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرِها، وأنقى من أنْ يكون ناقلوها أهل استقامةٍ في الحديث، وإتقانٍ لِمَا نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلافٌ شديدٌ، ولا تخليطٌ فاحشٌ، كما قد عُثِرَ فيه على كثيرٍ من المُحَدِّثِينَ، وبان ذلك في حديثهم"[٢].

القسم الثاني: ما دون القسم الأوّل من الثقات؛ حيثُ عَدَّه أخبارًا يقع في أسانيدها بعض مَنْ ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصِّنف المقدَّم قبلهم، على أنَّهم وإنْ كانوا فيما وصفنا دونهم، فإنَّ اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم، يشملهم[٣].

القسم الثالث: خصَّه لقوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلا يتشاغل بتخريج حديثهم؛ لأنَّهم قاموا بوَضْعِ الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك مَنِ الغالبُ على حديثه المُنْكرُ، أو الغلطُ، أمسك أيضًا عن حديثهم، وعلامة المُنْكَر في حديث المُحَدِّث، إذا ما عُرضتْ روايتُه للحديث على رواية غيرِه من أهل الحفظ والرضا، خالفتْ روايتُه روايتَهم، أو لم تكدْ توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غيرَ مَقبولِهِ ولا مُستعملِهِ[٤].

وبشكل عام صنَّف الإمام مُسْلِم (ت٢٦١هـ) صَحِيحَه إلى كتب، كلٌّ كتاب منه يختصُّ بموضوع معين يندرج تحته أبواب عدة، ويدخل تحت كلِّ باب أحاديثُ حسب الموضوع، ومع أنَّه لم يترجم لتلك الكتب والأبواب؛ إلَّا أنَّه رتَّبها ترتيبًا فقهيًا علميًا.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، مُقَدِّمَةُ الْإِمَامِ مُسْلِم، ص٩.

(٢) المصدر السابق، ص١٠.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص١٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص١٠.

ثالثًا: عَدَدُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهِ

اختلف العلماء في عدد الأحاديث الواردة في صَحِيح مُسْلِم؛ وذلك "لاختلافهم في عدِّ الأصول دون المكرَّرات، واختلافهم في عدِّ المكرَّرات بالمتابعات والشواهد"[١]، ويمكن حصرها في ستَّة أقوالٍ على النحو الآتي:

١. قال أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ): "وهو اثْنَا عَشْرَ أَلفَ حديثٍ" ذكره الذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ)، وقال فيه: "يعني بالمكرَّر؛ بحيثُ إنِّه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رُمْح، يُعَدَّانِ حديثَيْنِ، اتَّفق لفظهما، أو اختلف في كلمة"[٢].
٢. وقال أبو قُرَيْش الحافظ (ت٣١٣هـ): "كنتُ عند أبي زُرْعَة الرَّازِيّ، فجاء مُسْلِم بن الحَجَّاج، فَسَلَّم عليه، وجلس ساعةً، فتذاكرا، فلَمَّا أنْ قام قلتُ له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصَّحِيح، فقال أبو زُرْعَة: فَلِمَنْ ترك الباقي؟" رَواه ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)، وقال فيه: "أراد والله أعلم أنَّ كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصُول دون المكرَّرات"[٣].
٣. وقال حَاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ): "رُوِيَ عن مُسْلِمٍ أنَّ كتابه أربعة آلاف حديث أصُول دون المكرَّرات، وبالمكرَّرات سبعة آلاف ومِائَتَانِ وخمسة وسبعون حديثًا"[٤].
٤. قال أبو حفص الميانجي (ت٥٨١هـ)[٥]: "اشتمل كتاب مُسْلِم على ثمانية آلاف حديث"، ذكره الزركشي، وقال فيه: "لَعلّ هذا أقرب"[٦].

---

(١) الإمَامُ مُسْلِمٌ ومَنْهَجُهُ فِي صَحِيحِهِ، مُحمّد عبد الرحمن طَوَالبة، ص١٠٨.

(٢) سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٥٦٦.

(٣) صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِم، ابن الصَّلاح، تحقيق: مُوفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص٩٩-١٠٠. **وانظر**: سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٢/٢٨٠.

(٤) كَشْفُ الظُّنُونِ، حَاجي خَلِيفَة، تحقيق: مُحمّد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسى، م١، ص٥٥٦.

(٥) هو: أبو حفص عُمر بن عبد المجيد القرشي، المعروف بالميانِجيّ، أو الميانِشيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وثَمَانِينَ وخَمْسِمِائَةٍ للهجرة (ت٥٨١هـ)، وقيل: سنة ثَلَاثٍ وثَمَانِينَ وخَمْسِمِائَةٍ للهجرة (ت٥٨٣هـ). **انظر**: العِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر، الذَّهَبِيّ، تحقيق: أبو هَاجَر مُحمّد السَّعِيد بن بَسيُوني زَغلُول، ج٣/٨٣.

(٦) النُّكَتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، الزَّرْكَشِيّ، تحقيق: زين العابدين بن مُحمّد بلافريج، ج١/١٩١. **وانظر**: الوَسِيطُ فِي عُلُومِ وَمُصْطَلَحِ الحَدِيثِ، مُحمّد بن مُحمّد أبو شَهْبَة، ص٢٥٣.

٥. وقد عدَّها ورقَّمها مُحمّد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ) في النسخة التي حققها، فبلغتْ ثلاثةً وثلاثينَ وثلاثةَ آلافِ حديثٍ دون المكرَّر؛ حيثُ قال: "لَمَّا كان الإمام مُسْلِمٌ لم يقتصر على طريقٍ واحدٍ للحديث الذي يسوقه؛ بل يُتْبِعُ هذه الطريق بطرقٍ كثيرةٍ متعددةٍ للحديث الواحد، رأيتُ حصر هذه الأحاديث الأصلية، دون النظر إلى كثرة الطرق التي تتبعها، فأعطيتها رقمًا مسلسلًا من أوَّل الكتاب إلى آخره؛ وبذلك بلغت عِدّة الاحاديث الأصلية في صَحِيح مُسْلِم (٣٠٣٣) حديثًا"[١].

٦. وقد علَّق عليه[٢] الشيخ مَشْهُور حَسَن مَحمُود سَلْمان بقوله: "بقي عدد أحاديث الصَّحِيح بالمكرَّر، ولمَّا كان الشيخ مُحمّد فؤاد عبد الباقي قد وضع رقمًا للحديث يدل على موقعه في الكتاب الذي فيه –وتَسَلْسَلَ هذا الرقم في الكتاب الواحد– سهل تجميع عدد أحاديث كلّ كتابٍ، وبجَمْعِ هذه الأعداد يكون عددُ ما في صَحِيح مُسْلِم من الأحاديث المكرَّرة (٥٧٧٠) حديثًا، عدا أحاديث المقدمة، وفيها سبعة أحاديث أصول في عدِّ الشيخ مُحمّد فؤاد رحمه الله؛ إلَّا أنَّ الترقيم الذي وضعه الشيخ مُحمّد فؤاد للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات والشواهد، وبتتبُّع عددها مفردة تبلغ (١٦١٥) حديثًا، عدا المقدمة، وفيها ثلاثة؛ وعلى ضوء ما سبق يكون عدد أحاديث هذا الصَّحِيح بالمكرَّر، ومع الشواهد والمتابعات (٧٣٩٥) حديثًا، عدا أحاديث المقدّمة، وهي عشرة، والله (ﷻ) أعلم"[٣].

رابعًا: مَكَانَتُهُ[٤] وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

بِما أنَّ الإمامَ مُسْلِمًا (ت٢٦١هـ) قد حظي باهتمامٍ كبيرٍ من العلماء –كما سبق بيانه[٥]– فإنَّ السبب في ذلك يرجع إلى كتابه الصَّحِيح الذي شُهِرَ به؛ حيثُ اهتمَّ العلماء قديمًا وحديثًا بصَحِيحه اهتمامًا كبيرًا، فدرسوه، وشرحوه، وخرَّجوا أحاديثه، واختصروه، وأثنوا عليه ثناءً فاق

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، تحقيق: مُحمّد فُؤَاد عَبْدُ الباقِي، (دار إحياء الكتب العربية–القاهرة، ودار الكتب العلمية–بيروت، ودار الحديث–القاهرة)، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩١م، ج٥/٦٠١.

(٢) أي: على قول الشيخ مُحمّد فؤاد عبد الباقي.

(٣) الإمَامُ مُسْلِم بْن الحَجَّاج، مَشْهُور حَسَن مَحمُود سَلْمان، ص١٩٤.

(٤) أي: مكانة صَحِيح مُسْلِم، وثناء العلماء عليه.

(٥) انظر: هذه الرسالة، ص٩–١٠.

الكتبَ به، لا سِيَّما أنّه ثالثُ أصحِّ الكتب على الإطلاق، بعد "القُرْآن الكَرِيم"، ثمّ "صَحِيح البُخَارِيّ"، ومن ثناء العلماء عليه هذه الشهادات الثلاث:

١. قال الخطيب البَغْدَادِيّ (ت٤٦٣هـ): "حدثني أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عليّ السُّوذَرْجَانِيّ بأصبهان، قال: سمعتُ مُحمّد بن إسحاق بن مَنْدَه؛ يقول: سمعتُ أبا عليّ الحُسَيْن بن عليّ النَّيْسَابُورِيّ يقول: ما تحت أدِيمِ السماء أصحُّ من كتاب مُسْلِم بن الحَجَّاج في عِلْم الحديث"(١).
٢. وقال الإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ): "صَنَّف مُسْلِم، رحمه الله، في عِلْم الحديث كُتبًا كثيرة، منها هذا الكتاب الصَّحِيح الذى مَنَّ الله الكريم –وله الحمد، والنعمة، والفضل، والمِنَّة– به على المسلمين، أبقى لمُسْلِمٍ به ذكرًا جميلًا، وثناءً حسنًا إلى يوم الدين، مع ما أعدّ له من الأجر الجزيل في دار القرار، وعمَّ نفعه المسلمين قاطبة"(٢).
٣. وقال ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ (ت٨٥٢هـ): "حصل لمُسْلِمٍ في كتابه حظٌّ عظيمٌ مفرط، لم يحصل لأحدٍ مثلُه؛ بحيثُ إنَّ بعض الناس كان يفضِّله على صَحِيح مُحمّد بن إسماعيل؛ وذلك لِمَا اختصَّ به من جَمْعِ الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى"(٣).

***

(١) تَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ، تحقيق: بشار عوَّاد مَعْرُوف، م١٥، ص١٢٣. **وانظر**: سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج٥٦٦/١٢. وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ، الذَّهَبِيّ، ج٥٨٩/٢. وإكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغْلَطاي، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، م١١، ص١٧١.

(٢) تَهْذِيبُ الأسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيّ، م١، ج٢، ص٩٠–٩٢.

(٣) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، ج١٢٧/١٠.

الصَّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

قبل الخوض في سرد الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في النحْو العربيّ، وكشف الستار عنها، وبيان آراء النُّحَاة فيها، ثُمَّ تطبيقها على صَحِيح مُسْلِم؛ لا بُدَّ من الوقوف على مفهوم الصدارة لغةً واصطلاحًا؛ لِيتَّضح لنا ما المراد به؟ ولِيكون بمثابة تمهيد بسيط لِمَا سَوفَ يأتِي في الدراسة حول هذه الأسماء –إنْ شاء الله (ﷻ)– وبيانه في النقطتَيْنِ الآتيتَيْنِ:

أوّلًا: الصَّدَارَةُ لُغَةً

كَلِمَةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنْ مَادَةِ (ص، د، ر)؛ وَمَعْنَاهَا: (التَّقَدُّمُ، والسَّبْقُ، والأوْلَوِيَّةُ)؛ يُقَالُ: فُلَانٌ لَهُ الصَّدَارَةُ فِي القَوْمِ[(١)]، وَيُقَالُ أيْضًا: فُلَانٌ يَحْتَلُّ مَكَانَ الصَّدَارَةِ؛ أيْ: مَكَانًا مُتَقَدِّمًا، فِي الوَاجِهَةِ. وَالصَّدْرُ: أعْلَى مُقَدَّمِ كُلِّ شَيْءٍ، وأوَّلُهُ، حَتَى إنَّهُمْ لَيَقُولُونَ: صَدْرُ النَّهَارِ، وَاللَّيْلِ؛ أيْ: أوَّلُهُمَا، وَصَدْرُ الشِّتَاءِ، والصَّيْفِ، وَمَا أشْبَهَ ذَلِكَ[(٢)]، وَهُوَ مُفْرَدٌ، وَجَمْعُهُ (الصُّدُورُ)، ولمادة (ص، د، ر) مشتقاتٌ عدَّة، ومعانٍ كثيرة[(٣)].

---

(١) أيْ: مِنَ الوُجَهَاء، والأعْيَانِ.

(٢) وَشَرْطُهُ: "أنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا؛ أمَّا قَوْلُ الأعْشَى:

وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فَالشَّاهِدُ فِيهِ: "شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ"؛ وَقَدْ شَرَحَهُ إسْمَاعِيلُ بنُ حَمَّاد الجَوْهَرِيّ (ت٣٩٣هـ) بِقَولِهِ: "إنَّمَا أنَّثَهُ عَلَى المَعْنَى؛ لِأنَّ صَدْرَ القَنَاةِ مِنَ القَنَاةِ، وَهَذَا كقَوْلِهِمْ: ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ؛ لأنَّهُم يُؤَنِّثُونَ الاسْمَ المُضَافَ إلَى المُؤَنَّثِ". وَقَالَ ابنُ سِيدَه (ت٤٥٨هـ) فِيهِ: "فإنْ شِئْتَ، قُلْتَ: أنَّثَ؛ لِأنَّهُ أرَادَ القَنَاةَ، وَإنْ شِئْتَ، قُلْتَ: إنَّ صَدْرَ القَنَاةِ قَنَاةٌ".

انظر: الصِّحَاحُ، الجَوْهَرِيّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، مادة (ص، د، ر)، ج٧٠٩/٢. والمُحْكَمُ والمُحِيطُ الأعْظَمُ، ابنُ سِيدَه، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مادة (ص، د، ر)، ج٢٨٢/٨. ولِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ص، د، ر)، م٤، ص٤٤٦. وتَاجُ العَرُوسِ، المُرتضَى الزَّبِيْدِيّ، تحقيق: عليّ هِلالي، مادة (ص، د، ر)، ج٢٩٥/١٢. وتخريج البيت: دِيوَانُ الأعْشَى الكَبِير، مَيْمُون بنُ قَيْس، تحقيق: مُحمّد حُسَيْن، ص١٢٣.

(٣) انظر: الصِّحَاحُ، الجَوْهَرِيّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، مادة (ص، د، ر)، ج٧٠٩/٢–٧١٠. والمُحْكَمُ والمُحِيطُ الأعْظَمُ، ابنُ سِيدَه، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مادة (ص، د، ر)، ج٢٨٢/٨–٢٨٤. ولِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ص، د، ر)، م٤، ص٤٤٥–٤٥٠. والقَامُوسُ المُحِيطُ، الفَيْرُوزُ آبَادِيُّ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف مُحمّد نعيم العرقسُوسِي، مادة (ص، د، ر)، ص٤٢٣. وتَاجُ العَرُوسِ، المُرتضَى الزَّبِيْدِيّ، تحقيق: عليّ هِلالي، مادة (ص، د، ر)، ج٢٩٣/١٢–٣٠١. والمُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، مادة (ص، د، ر)، ص٥٠٩–٥١٠.

ثانيًا: الصَّدَارَةُ اصْطِلَاحًا

لم يكنْ مصطلح الصَّدَارَة معروفًا بهذه التسمية عند أوائل النُّحَاة، وإنَّما كان المتعارف عليه مصطلح: (الابْتِداء)، أو (أوَّل الكلام)؛ وذلك لعدم تخصيصهم إيَّاه ببابٍ مستقل عن غيرِه من فروع عِلْم النَّحْو، وإنَّما جاء الحديث عنه في ثنايا كلامهم؛ فمثلًا: سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) أثناء حديثه عن معاني "أين"، و"كيف" يقول: "فمعنَى (أيْنَ): في أيِّ مكانٍ، و(كيفَ): على أيَّة حالةٍ؛ وهذا لا يكون إلَّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام"[١]، وكذا المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ) أثناء حديثه عن "رُبَّ" يقول: "ولا تكون "رُبَّ" إلَّا في أوَّل الكلام"[٢].

ولَعلَّ أوَّلَ مَنْ أشار إلى لفظ الصَّدَارَة ابنُ السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) في أصوله، وخصَّه بفصل سمَّاه "الحُرُوف التِي تَكُون صُدُورَ الكَلَام"[٣]، تحت باب "التَّقْدِيم والتَّأْخِير".

ومصطلح الصَّدَارَة هو: "اخْتِصَاصُ الكَلِمَةِ بِوُقُوعِهَا فِي أوَّلِ الكَلَامِ"[٤]؛ وليس المقصود بـ (الكلام) هنا الكلامَ كلَّه فحسب، وإنَّما الجملة كذلك؛ سَواء أكانت أوَّلَ الكلام أم وسطَه؛ فقد قال الدكتور فاضل السَّامِرَّائيّ: "ولا يُشترَط أنْ تقع ألفاظ الصَّدَارَة في أوَّل الكلام، ولكنْ لا بُدَّ أنْ تقع في أوَّل الجملة، سواء أكانت الجملة أوَّلَ الكلام أم وسطَه؛ فتقول: "لَمُحَمَّدٌ أخُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ"؛ حيثُ وقعت "لام الابتداء" هنا في صدر الكلام، وتقول: "مُحَمَّدٌ لأخُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ"؛ فوقعت[٥] في صدر جملة الخبر التي هي في وسط الكلام"[٦]، وقد قال الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ): يقع مَا له حقُّ الصَّدَارَة في أوَّل الجملة؛ فلا يَتقدَّم عليها ركنٌ من أركانها، ولا ما هو مِنْ تَمَامِها[٧].

***

---

(١) الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١٢٨/٢.

(٢) المُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج١٤٠/٤.

(٣) انظر: الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج٢٣٤/٢-٢٣٧.

(٤) المُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، مادة (ص، د، ر)، ص٥٠٩.

(٥) "لام الابتداء".

(٦) الجُمْلَةُ العَرَبِيَّةُ، فَاضِل السَّامِرَّائيّ، ص٧٠.

(٧) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢٥٩/١.

الفصـــل الأوّل

الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

تناول الباحث في هذا الفصل الجانب النظريّ في هذه الرسالة، ويتمثل في "الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ"؛ وهي:

١. ضَمِيرُ الشَّأْنِ.
٢. أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ.
٣. أَسْمَاءُ الشَّرْطِ.
٤. (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، الظَّرْفِيَّتَانِ.
٥. (كُلَّمَا).
٦. (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ.
٧. (كَأَيِّنْ).
٨. (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ.

وكان ذلك بِبَيانِ ماهيّتها، وحقّ صدارتها، وبعض المسائل المتعلقة بها، وآراء النُّحاة في ذلك؛ فاقتضتْ طبيعة هذا الفصل أنْ يُقسّم إلى أربعة مباحث؛ هي:

المبحث الأوّل: ضَمِيرُ الشَّأْنِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهُ.

المبحث الثاني: أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.

المبحث الثالث: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.

المبحث الرابع: سَائِرُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.

وبيانُها على النحو التالي:

المبحث الأوّل

ضَمِيرُ الشَّأْنِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهُ

ضمير الشأْن هو ضمير يختلف عن سائر الضمائر؛ لاقتضائه أحكامًا خاصةً به؛ فمثلًا لا يكون إلّا للغائب، ولا يكون إلّا مفردًا، ولا يكون إلّا صدرَ جملته ... إلخ، وقد جاء بيانُه في ستةِ مطالب؛ هي:

المطلب الأوّل: تَعْرِيفُهُ.

المطلب الثاني: تَسْمِيَتُهُ.

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهِ.

المطلب الرابع: أَحْكَامُهُ، وَشُرُوطُهُ.

المطلب الخامس: أَضْرُبُهُ.

المطلب السادس: غَرَضُهُ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: تَعْرِيفُهُ

قال ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) مبتدئًا كلامه عن ضمير الشأْن: "اعْلَمْ أنَّهم إذا أرادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميّة، أو الفعليّة، فقد يُقدِّمون قبلها ضميرًا يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملةُ خبرًا عن ذلك الضمير، وتفسيرًا له. ويُوَحِّدون الضمير؛ لأنَّهم يريدون الأمرَ والحديثَ؛ لأنَّ كلَّ جملةٍ شأْنٌ وحديثٌ"(١).

وقد عرَّفه أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) بقوله: "هو ضميرُ غائبٍ (مفرد)، يأتي صدرَ الجملة الخبريَّة، دالًّا على قصدِ المتكلمِ استعظامَ السامعِ حديثَه"(٢)، ومُفسِّرُه الجملةُ بعده.

---

(١) شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٢/٣٣٥.

(٢) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: حسن هنداوي، ج٢/٢٧١. **وانظر:** هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج١/٢٢٤.

المطلب الثاني: تَسْمِيَتُهُ

اختلف البَصْرِيُّونَ، والكُوفِيُّونَ في تسمية ضمير الشأْن؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ[(١)]:

أ- **البَصْريّون:** ذهبوا في تسميته إلى اعتبار التذكير والتأنيث، فإذا كان مذكرًا؛ سمَّوه على ثلاثة: (ضمير الشأْن)، و(ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)؛ وذلك رعاية للمطابقة؛ لأنَّ الضمير راجع إليه، وإذا كان مؤنَّثًا؛ سمَّوه باسم (ضمير القصّة)؛ لتحصل المناسبة[(٢)].

ب- **الكوفيون:** ذهبوا إلى تسميته باسم (الضمير المجهول)؛ لأنَّه لم يتقدمْه ما يعود عليه، وقد سمّاه أبو زكريا الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) عمادًا في كتابه "مَعَانِي القُرْآنِ"[(٣)]؛ لأنَّ ما بعده من الكلام يَعتمد عليه في المعنى؛ أَلَا ترى أنَّك إذا قُلْتَ: "اللهُ أَحَدٌ"؛ فإنَّها من حيثُ المعنى هي نفس الضمير (هو) في قوله (ﷻ): ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾[(٤)].

ويظنّ الباحث أنَّ الاقتصار على اسم (ضمير الشأْن) فقط من باب أَوْلَى أنْ يُتَّبع؛ وذلك من باب التغليب، وما اشتهر به.

---

(١) انظر: الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج٢٣٢/١. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣٣٩/٢-٣٤٠. والتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، أبو حيّان الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: حسن هنداوي، ج٢٧١/٢. والفَوَائدُ الضِّيَائِيَّةُ، المولى عبد الرحمن الجامي، تحقيق: أحمد عزّو عناية وعليّ مُحمّد مصطفى، ج٤٥/٢-٤٦. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢٢٤/١.

(٢) وإنَّما أطلق البَصْريّون هذه المصطلحاتِ، وجاء تقسيمهم على هذا النحو؛ لأنَّهم نظروا إلى دلالته على تعظيم الأمر في نفسِهِ، أو أنَّهم قَدَّروا من معنى الجملة اسمًا، جعلوا ذلك الضمير يُفسِّره ذلك الاسمُ المُقدَّر، حتَّى يَصِحَّ الإخبارُ بتلك الجملة عن الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط به؛ لأنَّها هي نفس المبتدأ في المعنى.

(٣) انظر: مَعَانِي القُرْآنِ، الفَرَّاء، (ج٢٤٨/١)، (ج٢٢٨/٢، ٢٨٧).

(٤) الإخْلَاص: ١.

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهِ

نصَّ بعض النُّحَاة على صدارة (ضمير الشأْن) في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال عبد القاهر الجُرْجَانِيّ (ت٤٧١هـ): "اعْلَمْ أنَّ ضميرَ القصّةِ يقعُ في صدرِ الكلام، ويقعُ بعده المبتدأ، والخبر، وغيرُهما من الجمل للتفسير؛ نحو: "هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"؛ فيكونُ (هُوَ) ضميرَ القصةِ والأمرِ[١]، كأنَّكَ قُلْتَ: "الحَدِيثُ مُنْطَلِقٌ"، ثُمَّ أُضْمِرَ ذلك؛ لأنَّ هذه الجملةَ تُفسِّرُهُ، وهذا مثلُ قولِهم: "أَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُهُ"؛ في أنَّه أُضْمِرَ قبل الذِّكْر على شَرِيطَة التفسير[٢]؛ فالضميرُ في (أَكْرَمَنِي) بمنزلة (هُوَ) في قولك: "هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، فـ (هُوَ) مبتدأٌ، والجملةُ في موضعِ خبرٍ"[٣].

٢. وقال الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ): "يجب تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، أو كان ضميرَ الشأْن؛ للزوم تصدُّرهما"[٤].

٣. وقد ذهب كلٌّ من الصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ)، والخُضَرِيّ (ت١٢٨٧هـ) إلى أنَّ مَا لازم الصَّدرَ ضميرُ الشأْن، ونحوه مِن كلِّ ما أُخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى؛ نحو: "نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي"؛ إذْ قولهم: (الله حسبي) هو عين ما نطقوا به[٥].

---

(١) قول الجُرْجَانِيّ: "فيكونُ (هُوَ) ضميرَ القصةِ والأمرِ"؛ يدل على أنَّ هناك علماء لا يفرقون بين ضمير الشأْن ما إنْ كان مذكرًا أم مؤنثًا.

(٢) أيْ: "هُوَ أَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُهُ"، وهذا ما نصَّ عليه ابنُ السَّرَّاج (٣١٦هـ) من قبله؛ إذْ قال بأنَّ: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثةَ عشرَ؛ منها: المُضْمَرُ على الظاهرِ في اللَّفظ والمعنى، إلَّا ما جاء على شَرِيطَة التفسير". ومِمَّا جاء على شَرِيطَة التفسير ضميرُ الشأْن، لكنَّه لم ينصَّ على صدارته صراحة. **انظر**: الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج٢/٢٢٢.

(٣) المُقْتَصِدُ، الجُرْجَانِيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، م١، ص٤١٩.

(٤) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج١/٢٥٩.

(٥) انظر: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج١/٣٣٥. وحَاشِيَةُ الخُضَرِيِّ، مُحمّد بن مصطفى الخُضَرِيّ، ج١/١٠٢.

المطلب الرابع: أَحْكَامُهُ وَشُرُوطُهُ

لضمير الشأْن أحكام، وشروط، يُخالف فيها القواعدَ العامةَ للضمائر؛ تتلخص في عشرة بنودٍ؛ هي[1]:

١. أنَّه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه.
٢. وأنَّه لا يقوم الظاهر مَقامه.
٣. وأنَّه لا يكون إلَّا لغائبٍ[2].
٤. وأنَّه لا يَعمل فيه إلَّا الابتداءُ، أو أحدُ نواسخه.
٥. وأنَّ مُفسِّرَه لا يكون إلَّا جملةً[3]؛ نحو: (اللَّهُ رَبِّي) في قوله (ﷻ): ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[4].
٦. وأنَّه لا يُشترط عَوْدُ ضميرٍ من الجملة إليه.

---

(١) انظر: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، أبو حيّان الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: حسن هنداوي، ج٢/٢٧١. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٢/٥٦٤-٥٦٥. والأَشْبَاهُ والنَّظَائرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج٤/٢٠-٢١.

(٢) دون المتكلّم والمخاطب؛ وذلك لوجهَيْنِ:

أ- إنَّ المقصود منه الإبهام، والغائب هو المبهم، أمَّا المتكلّم والمخاطب فهما في نهاية الإيضاح.
ب- إنَّه في المعنى عبارةٌ عن الغائب؛ لأنَّه عبارةٌ عن الجملة التي بعده؛ وهي موضوعةٌ للغَيْبَة دون الخطاب والتكلّم.

انظر: الأَشْبَاهُ والنَّظَائرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج٤/٢٠-٢١.

(٣) ولا يشاركه في هذا ضميرٌ، وأجاز الكوفيون، والأخفش -الأوسط؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة المُجَاشِعِيّ البَلْخِيّ البَصْرِيّ (ت٢١٥هـ)- تفسيرَهُ بمفردٍ له مرفوعٌ؛ نحو: "كَانَ قَائمًا زَيْدٌ"، و"ظَنَنْتُهُ قَائمًا عَمْرٌو"؛ وهذا إنْ سُمِعَ، خُرِّجَ على أنَّ المرفوعَ مبتدأٌ، (واسمُ كان، وضميرُ ظننته) راجعانِ إليه؛ لأنَّه في نِيَّة التقديم، ويجوز كونُ المرفوعِ بعد (كان) اسمًا لها، وأجاز الكوفيون "إنَّهُ قَامَ"، و"إنَّهُ ضُرِبَ" على حذفِ المرفوعِ، والتفسيرِ بالفعل مَبْنِيًّا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفردِ، وحذفُ مرفوعِ الفعلِ. **انظر**: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٢/٥٦٤.

(٤) الكَهْف: ٣٨. والتقدير: (لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)؛ فلمّا ذهبت الهمزة إلى النون حذفتْ؛ لتصبح (لَكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي)؛ فالضمير المنفصل (أَنَا) مبتدأ وخبره جملة (هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، وضمير الشأن (هُوَ) مبتدأ وخبره جملة (اللَّهُ رَبِّي)، ولفظ الجلالة (اللَّهُ) مبتدأ وخبره كلمة (رَبِّي).

٧. وأنَّ الجملة المُفسِّرة بعده لها محلٌّ من الإعراب؛ فجملة (اللَّهُ رَبِّي) في محلِّ رفع خبر المبتدأ (هو) في قوله (ﷻ): ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[١].

٨. وأنَّ عَوْدَهُ على ما بعده لزومًا؛ إذْ لا يجوز للجملة المُفسِّرة له أنْ تتقدَّم هي، ولا شيءٌ منها عليه[٢].

٩. وأنَّه مُلازم للإفراد، فلا يُثنَّى، ولا يُجْمَع، وإنْ فُسِّر بحديثَيْنِ، أو أحاديث[٣]؛ فقد قال الله (ﷻ): ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٤]، ولم يقل (ﷻ): (فإذا هنَّ شاخصاتٌ أبصارُ الذينَ كفرُوا)، ونحو قولك: "هُوَ الْمُنْتَصِرُ مُقْبِلٌ، وَالْمَهْزُومُ مُدْبِرٌ"، ولا يجوز أنْ تقولَ: (هُمَا المنتصرُ مقبلٌ، والمهزومُ مدبرٌ) ... إلخ.

١٠. وأنَّه لا يُتْبَع بِتابع؛ فلا يُعْطف عليه، ولا يُؤَكد، ولا يُبْدَلُ منه؛ لأنَّ هذه الأوجه توضِّحه، والمقصود منه الإبهام.

---

(١) الكَهْف: ٣٨.

(٢) وقد تبيَّن لابن هشام الأنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ) غَلط يوسُف بن السِّيرَافِيّ في تصنيفه (كان) الواردة في قول الفرزدق (ت١١٠هـ):

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ؟

-فيمَنْ رفع (سكران)، و(ابن المراغة)- بأنَّها شأْنيَّة، و(ابنُ المراغة سكرانُ): مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

والصواب كما قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "أنَّ (كان) زائدةٌ، والأشهر في إنشادهِ نصبُ (سكران)، ورفع (ابن المراغة)؛ فارتفاع (متساكر) على أنَّه خَبَرٌ لـ (هو) محذوفًا، ويُرْوَى بالعكس؛ فاسم كان مستترٌ فيها".

انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج٢/٥٦٤. وشرحه كاملًا في: خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٩/٢٨٨-٢٩٥. وتخريج البيت: دِيوَانُ الفَرَزْدَقِ، الفَرَزْدَقُ همّام بن غالب التَّمِيمِيّ، تحقيق: عبد الله الصاوي، ج٢/٤٨١. ورواية الديوان: "بِجَوْفِ الشَّامِ"، والمَرَاغَة: لقبٌ أطلقه الأخطل -أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التَّغْلِبِيّ (ت٩٢هـ)- على أم جرير، وهو مأخوذ من تمرغ الرجال.

(٣) المقصود بحديثَيْنِ أو أحاديث؛ أيْ: بجملتين أو أكثر، كما هو موضح في الأمثلة.

(٤) الأنْبِيَاء: ٩٧.

المطلب الخامس: أَضْرُبُهُ

ضمير الشأْن على أضربٍ عدة؛ حسب نوع التقسيم الذي يُتَّبَع؛ فابن الشَّجَرِيّ (ت٥٤٢هـ) قسَّمه من حيثُ المحلُّ الإعرابيُّ إلى مرفوعٍ، ومنصوبٍ، ثمَّ قسَّم المرفوعَ إلى منفصلٍ، ومتصلٍ مستترٍ[١]، أمَّا السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ) فقد قسَّمه من حيثُ البروز والاستتار[٢]؛ ويمكن تقسيم ضمير الشأْن من حيثُ أربع نقاط؛ هي:

١. مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ.
٢. مِنْ حَيْثُ الانْفِصَالُ، والاتِّصَالُ.
٣. مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ.
٤. مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالاسْتِتَارُ، وَالْحَذْفُ.

وبيانها على النحو الآتي[٣]:

أوَّلًا: مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ؛ فإنَّه ينقسم إلَى مَرْفُوعٍ، وَمَنْصُوبٍ؛ وذلك في البندَيْنِ الآتيَيْنِ:

١. **ضمير الشأْن المرفوع**؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾[٤]؛ فـ (هُوَ): ضمير الشأْن، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (اللهُ أَحَدٌ) خبره ومفسّره؛ والتقدير: (الشَّأْنُ: اللهُ أَحَدٌ).
٢. **ضمير الشأْن المنصوب**؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا**﴾[٥]؛ فالهاء في (أَنَّهُ): ضمير الشأْن، مبني على الضم، في محل نصب اسم (أنَّ)،

---

(١) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١١٦/٣.
(٢) انظر: هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢٢٦/١.
(٣) انظر: الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج٢٣٢/٢. وأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١١٦/٣-١١٧. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣٣٤/٢-٣٤٠. وشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/(٣٨٣، ٣٩٠-٣٩١). وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢٢٦/١.
(٤) الإخْلَاص: ١.
(٥) الْجِنّ: ١٩.

ومفسّره الجملة الشرطية بعده (لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا)؛ والتقدير: (أَنَّ الشَّأْنَ: لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا).

ثانيًا: مِنْ حَيْثُ الانْفِصَالُ، والاتِّصَالُ؛ وذلك في البندَيْنِ الآتيَيْنِ كذلك:

١. **ضمير الشأْن المنفصل**؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ**﴾[١]؛ فـ (هُوَ): ضمير الشأْن منفصل، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (اللَّهُ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ) خبره ومفسّره؛ والتقدير: (بَلِ الشَّأْنُ: اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)[٢].

٢. **ضمير الشأْن المتَّصل**؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ**﴾[٣]؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير الشأْن متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسّره الجملة الشرطية بعده (مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّأْنَ: مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ).

ثالثًا: مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ؛ وذلك في البندَيْنِ الآتيَيْنِ أيضًا:

١. **ضمير (الشأْن، والأمر، والحديث) إذا كان مذكرًا**؛ نحو قوله (ﷺ): "**اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ**"[٤]؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير (الشأْن، والأمر، والحديث)؛ متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسّره الجملة بعده (لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّأْنَ وَالْأَمْرَ وَالْحَدِيثَ: لَيْسَ بَيْنَ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ).

---

(١) سَبَأ: ٢٧.

(٢) ويحتمل أنْ يكون الضمير (هُوَ) في هذه الآية الكريمة ﴿**بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ**﴾ راجع إلى الله وحده؛ وعليه فـ (هُوَ) مبتدأ، ولفظ الجلالة (اللهُ) خبره، و(الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) صفتان. انظر: الْكَشَّافُ، الزمَخْشَرِيّ، تحقيق: خليل مأْمون شيحا، ص٨٧٤.

(٣) طٰهٰ: ٧٤.

(٤) صَحِيحُ مُسْلِمِ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/الدُّعَاءُ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ، وَشَرَائِعُ الإِسْلامِ، ص٣٣: رقم الحديث ٢٩ – (١٩).

٢. **ضمير القصة إذا كان مؤنثًا**؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ**﴾[١]؛ فالضمير المؤنث في (إِنَّهَا) هو ضمير القصة، متصل، مبني على السكون، في محل نصب اسم (إنَّ)، ومفسّره الجملة بعده (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)؛ والتقدير: (إِنَّ الْقِصَّةَ: لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ).

رابعًا: مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالاسْتِتَارُ، وَالْحَذْفُ؛ وبيانهما مع ربطهما بالأضرب السابقة[٢] في البنود الثلاثة الآتية:

١. **ضمير الشأْن البارز**: ويكون مرفوعًا، ومنصوبًا؛ فالمرفوع يَبْرز منفصلًا في محلَيْنِ من الإعراب:

الأوّل: مبتدأ[٣]؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾[٤].

والثاني: اسم (ما)؛ نحو قول الشاعر:

١. وَمَا هُوَ مَنْ يَأسُو الْكُلُومَ وَيُتَّقَى بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ[٥]

---

(١) الْحَجّ: ٤٦.

(٢) وقد اكتفى الباحث في هذا النقطة بذكر الشواهد دون شرحها؛ لئلا يلتبس على القارئ تداخل الأضرب مع بعضها بعضًا من خلال الربط فيما بينها، واكتفاءً بما تمَّ شرحه من الشواهد في الأضرب السابقة، والاقتداء بها.

(٣) ومنع الفَرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)، والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، وقوعه مبتدأ، وقالا: لا يقع إلَّا معمولًا. **انظر**: هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢٢٦/١.

(٤) الإخْلَاص: ١.

(٥) الشاهد رقم (١):

- **تخريج البيت**: هو بلا نسبة. **انظر**: هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢٢٦/١. والدُّرَرُ اللَّوَامِعُ، أحمد بن الأمين الشَّنْقِيطِيّ، تحقيق: مُحمّد باسل عيون السود، ج١١٨/١.
- **اللُّغة**: (الْكُلُومُ: الْجُرُوحُ؛ وَمُفْرَدُهُ: الْكَلْمُ).
- **الشاهد**: "وَمَا هُوَ مَنْ يَأسُو الْكُلُومَ".
- **وجه الاستشهاد**: حيثُ جاء ضمير الشأْن (هُوَ) اسمًا لـ (ما) العاملة عمل (ليس)، والجملة بعده في محلّ نصبٍ على أنَّها خبرها، وعليه فإنَّ ضمير الشأْن يكون مرفوعًا، منفصلًا، بارزًا؛ وإنَّما يأتي الاستشهاد بذلك إذا ثبت أنَّ قائله مِمَّنْ يُعْمِلُ (ما) إعمال (ليس)؛ وهم الحجازيّون، وبلغتهم نزل القرآن؛ كما في (ﷻ) –على لسان النسوة–: ﴿**مَا هَٰذَا بَشَرًا**﴾ [يُوسُف: ٣١]. ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأْن اسمًا لـ (ما).

والمنصوب يَبْرز متصلًا في بابي (إنَّ)، و(ظنَّ)[1] على الأغلب الأعم[2]؛ فمثال (إنَّ) نحو قوله (ﷻ): ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ**﴾[3]، ومثال باب (ظنَّ) نحو قول الشاعر:

٢. عَلِمْتُهُ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدِ فكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِن ظَفَرِ[4]

٢. **ضمير الشأْن المستتر**: ويكون في محل رفعٍ في بابَي (كان)، و(كاد)[5]؛ فمثال (كان) نحو قول الشاعر العُجَيْر السَّلُولِيّ (ت٩٠هـ)[6]:

---

(١) والسبب في ذلك كما قال ابن السَّرَّاج (٣١٦هـ): "وإنَّما أظهروا المضمر المجهول في (إنَّ)، و(ظننت) خاصة، ولم يظهروا في (كان)؛ لأنَّ المرفوع ينستر في الفعل، والمنصوب يظهر ضميره، فمَنْ قال: "كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، قال: "إنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ". انظر: الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج١/٢٣٢.

(٢) حيثُ إنَّه يُحذف في مَوْضِعَيْنِ من باب (إنَّ)؛ بيانها في البند الثالث (ضمير الشأْن المحذوف).

(٣) الأَنْعَام: ٣٣.

(٤) الشاهد رقم (٢):

- **تخريج البيت**: هو بلا نسبة. **انظر**: تَمْهِيدُ القَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، ناظر الجيش، تحقيق: عليّ مُحمّد فاخر وآخرون، م١، ص٥٦٢. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج١/٢٢٦. والدُّرَرُ اللَّوَامِعُ، أحمد بن الأمين الشَّنْقِيطِيّ، تحقيق: مُحمّد باسل عيون السود، ج١/١١٨.
- **الشاهد**: "عَلِمْتُهُ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدِ".
- **وجه الاستشهاد**: حيثُ جاء ضمير الشأْن منصوبًا متصلًا بارزًا في باب (ظنَّ).

(٥) والسبب في ذلك كما قال ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ): "وإذا كان مرفوعًا متَّصلًا، استكنَّ في الفعل، واستتر فيه؛ لأنَّ ضمير الفاعل، إذا كان واحدًا غائبًا؛ استكنَّ في الفعل، نحو: "زَيْدٌ قَامَ"؛ فلذلك قالوا: "لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ"، ففي "لَيْسَ" ضميرٌ منويٌّ مستكنٌّ؛ لأنَّ "لَيْسَ"، و"خَلَقَ" فعلانِ، والفعلُ لا يعمل في الفعل، فلا بدَّ من اسم يرتفع به، فلذلك قيل: فيه ضميرٌ". **انظر**: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٢/٣٣٨.

(٦) هو: عُمير بن عبد الله بن عُبيدة بن كعب بن عائشة بن الرَّبيع بن ضُبَيط بن جابر بن عبد الله بن سَلول، من بني سَلول بنت ذُهْل بن شَيبان، شاعرٌ أُمويٌّ، والعُجَيرُ لقبُه، وكنيته أبو الفرزدق، وأبو الفيل، والمؤرخون على خلاف في نسبه، وقبيلته. **انظر**: طَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ، ابن سلام الجُمَحِيّ، ص١٨٠. والأغَانِي، أبو الفرج الأصْفَهَانِيّ، تحقيق: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ج١٣/٤١. والمُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ، الآمِدِيّ، تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي، ص١٦٦. وشِعْرُ العُجَيْرِ السَّلُولِيِّ، مُحمّد نايف الدليميّ، ص٢٠٧.

٣. إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[١]

ومثال (كاد) نحو قوله (ﷻ): ﴿**مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ**﴾[٢]؛ على قراءة جمهور القُرَّاء بالتاء في الفعل (تزيغ)، عدا قراءتَي: حمزة، وحفص؛ فهما بالياء (يزيغ).

---

(١) الشاهد رقم (٣):

- **تخريج البيت:** الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٧١/١. وأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١١٦/٣. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢٢٦/١. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٧٢/٩-٧٣.
- **اللُّغة:** (صِنْفَانِ: نَوْعَانِ)، (الشَّامِتُ: الَّذِي يَفْرَحُ بِمُصِيبَةِ غَيْرِهِ)، (المُثْنِي: المَادِحُ).
- **الشاهد:** "كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ".
- **وجه الاستشهاد:** حيثُ أُستتر في (كان) ضمير الشأْن؛ وهو اسمها، وجملة (النَّاسُ صِنْفَانِ) خبرها. والتقدير: (كَانَ الشَّأْنُ وَالحَدِيثُ: النَّاسُ صِنْفَانِ).

وهذا البيت على رواياتٍ مختلفةٍ كثيرةٍ؛ منها ما رواه ابنُ الأعْرَابِيّ (ت٢٣١هـ):

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَيْنِ: شَامِتٌ وَمُثْنٍ بِنِيرَيْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ

فـ (كان) على أصلها؛ إذ لا شاهد فيها، والنِّيرَانِ: العَلَمَانِ في الثَّوب، وإنَّما يريدُ أنَّه يُثْنَى عليه بحُسْنِ فعلِه، الذي هو في أفعال الناسِ كالعَلَمِ في الثوب.

انظر: الأغَانِي، أبو الفرج الأصْفَهَانِيّ، تحقيق: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ج٤٩/١٣. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٧٣/٩. وشِعْرُ العُجَيْرِ السَّلُولِيِّ، مُحمّد نايف الدليميّ، ص٢١٠.

(٢) النَّوْبَة: ١١٧. وشرح الشاهد فيها كما قال ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ): "فأمَّا قوله (ﷻ): ﴿**مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ**﴾، فقد قرأ حَمْزَةُ وحَفْصٌ: "كَادَ يَزِيغُ" بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. وفي رفعِ "قُلُوب" وجهانِ:

أحدُهما: أنَّها مرتفعةٌ بـ "تزيغ"، وفي "كَادَ" ضميرُ الأمر؛ لأنَّ "كَادَ" فعلٌ، و"تزيغ" فعلٌ، والفعل لا يعمل في الفعل، فلم يكن بُدٌّ من مرتفعٍ به مستتر.

والثاني: أنَّها مرتفعةٌ بـ "كَادَ"، والخبرُ مقدَّمٌ، وهو "تزيغ"، والأوّلُ أجودُ؛ لأنَّك جعلتَ ما يعمل فيه الأوَّلُ يلي الآخِرَ، وهذا لا يَحْسُنُ.

انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣٣٩/٢.

٣. **ضمير الشأْن المحذوف:** ويكون في محل نصبٍ في مَوْضِعَيْنِ من باب (إنَّ)[١]:

الأوّل: في (أنْ) المخففة من الثقيلة؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾[٢]؛ والتقدير: (أَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

الثاني: في (كأنْ) المخففة من الثقيلة؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ**﴾[٣]؛ والتقدير: (كَأَنْهُ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ).

وباستثناء هذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ لا يجوز حذف ضمير الشأْن[٤] إلَّا في لغة الشعر؛ نحو قول الشاعر:

٤. إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا[٥] وَظِبَاءَ[٦]

---

(١) بعض النحاة يرى أنَّه يستتر في هذَيْنِ الموضعَيْنِ، وظنّ الباحث أنَّه يُحذف منهما؛ لأنَّ الحذف من خواص النصب، بينما الاستتار من خواص الرفع.

(٢) يُونُس: ١٠.

(٣) يُونُس:٢٤.

(٤) المنصوب المتصل من باب (إنَّ).

(٥) الأصل في الاسم (جَآذِر) أنْ يُمنع من الصرف؛ لشبهه بصيغة منتهى الجموع، فهو على وزن (فَعَالِل) المُشْبِهَة وزن (مَفَاعِل)، ولكنَّ الشاعر قد صرفه بالتنوين اضطرارًا؛ للضرورة الشِعريّة، ولا ضير في ذلك؛ لقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

انظر: مَتْنُ الْأَلْفِيَّةِ، ابنُ مَالِك، ص٤٥.

(٦) الشاهد رقم (٤):

- **تخريج البيت:** نسبه بعض العلماء للأخطل (ت٩٢هـ)؛ إلَّا أنَّه غير موجود في ديوانه، وبعضهم الآخر جعله بلا نسبة. **انظر:** شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٢/٣٣٧-٣٣٨. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج١/٤٣٧-٤٣٨. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/٤٥٧-٤٦٢. والدُّرَرُ اللَّوَامِعُ، أحمد بن الأمين الشَّنْقِيطِيّ، تحقيق: مُحمّد باسل عيون السود، ج١/٢٩٠-٢٩١.
- **اللُّغة:** (الجآذِرُ: جَمْعُ جُؤْذُرٍ، وَهُوَ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَهِيَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ الْأَوْلَادِ)، (الظِّبَاءُ: جَمْعُ ظَبْيَةٍ، وَهِيَ الْغَزَالَةُ، وَهِيَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ النِّسَاءِ). =

فالهاء مرادةٌ، والتقديرُ: (إنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ)؛ وذلك لأنَّ "مَنْ" ههنا شرطٌ، ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللّفظيّة؛ لأنَّ له صدرَ الكلام، فلذلك قلنا: إنَّ الهاء مرادةٌ، وكذلك باقي أخواتها.

ويمكن الرد على هذا القول بأنّه يجوز حذف ضمير الشأْن في باب (إنَّ) عامة سواء أكان الحذف في لغة الشعر أم غيرِها؛ بدليل أحاديث ورد فيها ضمير الشأْن محذوفًا، منها هذه الثلاثة:

أ- حديث عائشة -رضي الله عنها- أَنَّهَا قَالَتْ: "**وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) لَيَدَعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، خَشْيَةَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ**"(١)؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ والتقدير: (وَإِنْهُ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) لَيَدَعُ الْعَمَلَ....).

ب- وقول رسول الله (ﷺ): "**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ**"(٢)؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (إنَّ)؛ والتقدير: (إِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ).

ج- وقول رسول الله (ﷺ): "**أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ**"(٣)؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (إنَّ)؛ والتقدير: (فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ).

- = **الشاهد:** "إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ..."
- **وجه الاستشهاد:** حيثُ حذف اسم "إنَّ"، وهو ضمير الشأْن، ولا يجوز اعتبار "مَنْ" اسمها؛ لأنَّها شرطيّة بدليل جزمها الفعلَيْنِ، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله، بالإضافة إلى أنَّ ضمير الشأْن يُحذف في الشعر كثيرًا.

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضُّحَى، وَأَنَّ أَقَلَّهَا رَكْعَتَانِ، وَأَكْمَلَهَا ثَمَان رَكَعَاتٍ، وَأَوْسَطُهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، أَوْ سِتّ، وَالْحَثُّ عَلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا، ص٢٦١: رقم الحديث ٧٧ - (٧١٨).

(٢) المصدر السابق، اللِّبَاسُ وَالزِّينَةُ/تَحْرِيمُ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ، وَتَحْرِيمُ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْر مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ، وأَنَّ الْمَلَائِكَةَ -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ، ص٨٣٩: رقم الحديث ٩١ - (٢١٠٧).

(٣) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/قَوْلُهُ (ﷺ): "لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ"، ص٩٨٤: رقم الحديث ٢١٧ - (٢٥٣٧).

ومن خلال ما سبق قد يتبادر إلى الذهن سؤالٌ يطرح نفسه؛ هو: "**هَلْ يجوز أنْ يدخلَ لفظُ الصدرِ على مِثْلِهِ؟**"، وهو سؤال من الأهميّة بمكان، يتعلق بألفاظ الصدارة جميعها، وجوابه في الفرع الآتي:

مَسْأَلَةٌ عَامَةٌ: هَلْ يَجُوزُ دُخُولُ لَفْظِ الصَّدْرِ عَلَى مِثْلِهِ؟

قال أبو حيّان الأَنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ): "ولا يدخل حرفُ صدرٍ على مِثْلِهِ؛ أَلَا ترى أنَّ أدوات الاستفهام لا يتقدمها (مَا)، ولا شيء له الصدر، لأنَّ كُلًّا منهما يطلب الصدر، وتَقَدُّمُ الأدوات الصَّدْرِيَّةِ على مِثْلِهَا يُخرجُها عن الصدرِ"[١].

فإنْ قِيل لكَ: قد توالتْ ثلاثةُ ألفاظٍ لها حقّ الصدارة في قوله (ﷻ): ﴿**إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ**﴾[٢]؛ وهي: (إنَّ) الأُولَى، وما اتَّصل بها من ضمير الشأْن (الهاء)، و(مَنْ) الشرطية؛ وعليه فقد دخل لفظ الصدر على مِثْلِهِ، قُلْتَ: ليس الأمر كذلك؛ وإنَّما كلٌّ لفظ في موضعه؛ ذلك لأنَّ (إنَّ) قد دخلتْ على عموم الكلام؛ لتوكيده، وضمير الشأْن (الهاء) قد دخل على عموم الجملة الشرطية[٣]؛ لتعظيم شأْن التقوى والصبر وأجرِهما، و(مَنْ) الشرطية قد تصدرت جملتيها؛ وعليه لم يدخلْ لفظ الصدر على مِثْلِه.

ويؤيد هذا ما نصّ عليه السَّمِينُ الحَلَبِيّ (ت٧٥٦هـ) في قوله (ﷻ): ﴿**أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ**﴾[٤]؛ من "أنَّ (الهمزة) لها صدرُ الكلامِ، و(إنْ) لها صدرُ الكلامِ، فقد وَقَعَا في موضِعِهما، والمعنى يَتِمُّ بدخولِ الهمزةِ على جملةِ الشرط والجواب؛ لأنَّهما كالشيءِ الواحد"[٥].

ومن الأمثلة على ذلك؛ ما ذُكِرَ في أضرب ضمير الشأْن من قوله (ﷻ): ﴿**إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا**﴾[٦]، وقول الشاعر:

---

(١) الصَّدَارَةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، عبد الرحمن محمود مُختار الشَّنْقِيطِيّ، ص٢٦.

(٢) يُوسُف: ٩٠.

(٣) أيْ: على أداة الشرط وجملتيها (فعل الشرط، وجوابه).

(٤) آل عِمْرَانَ: ١٤٤.

(٥) الدُّرُّ الْمَصُونُ، السَّمِينُ الحَلَبِيّ، تحقيق: أحمد مُحمّد الخرّاط، ج٣/٤١٧-٤١٨.

(٦) طٰهٰ: ٧٤.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

ولهذا قالوا بأنَّ الهاء مرادةٌ؛ والتقديرُ: (إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ)، وغيرها من الأمثلة التي قد تُذكر في ثنايا هذه الرسالة.

المطلب السادس: غَرَضُهُ

الغرض من ضمير الشأْن تعظيم الأمر، وتفخيمه؛ لجلب انتباه السامع وتشويقه، وبما أنَّه مبهم يحتاج إلى تفسير؛ يبدأ به المتكلمُ كلامَه؛ ليتشوق السامعُ تفسيرَه، وذلك إذا قصد المتكلمُ استعظامَ السامعِ حديثَه.

قال الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ): "والقصد بهذا الإبهام، ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأْن، فعلى هذا، لا بدَّ أنْ يكون مضمون الجملة المُفَسِّرة شيئًا عظيمًا يُعتنى به"(١).

ومن الأمثلة على ذلك قولك: "هُوَ الأمِيرُ مُقْبِلٌ"؛ فهذا التركيب مُكوَّن من ضمير الشأْن، وجملة اسمية تأتي بعده، والجملة الاسمية: (الأمِيرُ مُقْبِلٌ) مُكتملة العناصر تامة المعنى، ولو اكتفى المتكلّم بها دون ذكرٍ لِضمير الشأْن؛ لَحصلت الفائدة، ولكنَّ المتكلم لَمَّا أراد تعظيم الأمر، وتفخيمه؛ أتى بضمير الشأْن، وكأنَّه عنصر تعظيم، وتفخيم، وتشويق يسبق الجملة الاسمية التي تحمل هذا المضمون، فكان هذا أسلوبًا من أساليب العربية في جلب انتباه السامع، وحَمْله على استعظام حديث المتكلم"(٢).

ومنه قوله (ﷻ): ﴿**وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ**﴾(٣)؛ فقد ابتدأ الله (ﷻ) الآية الكريمة بضمير الشأْن (هو)؛ لتعظيم الأمر، وتفخيمه، وجلب انتباه السامع.

***

(١) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢/٤٦٥.

(٢) حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، عزمي سلمان، ص٤٣-٤٤.

(٣) الْقَصَص: ٧٠.

المبحث الثاني

أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا

أسماء الاستفهام تسعة؛ هي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(أَنَّى)، و(كَمْ)، و(أَيّ)؛ وقد جاء بيانُها في خمسة مطالب؛ هي:

المطلب الأوّل: مَاهِيَّتُهَا.

المطلب الثاني: (بَلْهَ) بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ).

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا.

المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ.

المطلب الخامس: أَحْكَامٌ نَاتِجَةٌ عَنْ صَدَارَةِ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: مَاهِيَّتُهَا

وتتلخص في تسع نقاط على النحو الآتي:

١. **(مَنْ)**؛ للاستفهام عن العقلاء[١]؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ**﴾[٢].

وقد تلحقها (ذَا)؛ فتكون (مَنْ ذَا) على أربعة أوجه[٣]:

---

(١) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج٤٠٢/١. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٧١/٣-٧٢. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٣-٩٤. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٢٦٧/٤. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

(٢) التَّحْرِيم: ٣.

(٣) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢٤/٣، ٦٤. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٣٥٨/١. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٢٦٨/٤-٢٦٩.

الأوّل: أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ نحو: "مَنْ ذَا وَاقِفًا؟"؛ أيْ: (مَنْ هَذَا وَاقِفًا؟).

الثاني: أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) موصولةً؛ نحو: "مَنْ ذَا أكْرَمْتَ، أمُحَمَّدٌ أمْ خَالدٌ؟"؛ أيْ: (مَنْ الَّذَي أكْرَمْتَ)، فـ (مَنْ) هنا اسم استفهام في موضع رفعٍ على الابتداء؛ بدليل إبداله المرفوعَ (مُحَمَّدٌ) منها، و(ذَا) موصولة[1]؛ بدليل افتقارها للجملة بعدها؛ لتكون صلةً لها توضح المراد بها.

الثالث: أنْ تكون (مَنْ ذَا) كلُّها استفهاميةً على التركيب بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ[2]؛ نحو: "مَنْ ذَا أكْرَمْتَ، أمُحَمَّدًا أمْ خَالدًا؟"، فـ (مَنْ ذَا) كلُّها اسم استفهام في موضع نصبٍ على المفعولية؛ بدليل إبداله المنصوبَ (مُحَمَّدًا) منها، وقد تقدّم على عامله لحقِّ الصدارة.

الرابع: أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) زائدةً؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا**﴾[3] في أحدِ وُجوهها -كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى[4].

---

(١) وهي في موضع رفعٍ بالإخبار عن (مَنْ).

(٢) على خلافٍ بين النُّحَاة؛ حيثُ إنَّ ثعلبَ النَّحْوِيّ (ت٢٩١هـ)، وأبا البقاء العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، وغيرَهما، منعوا ذلك، وخصوا جواز ذلك بـ (مَاذَا)؛ لأنَّ (مَا) أشدُّ إبهامًا من (مَنْ)؛ إذْ كانت (مَنْ) لمَنْ يعقل، بينما (مَا) لكلِّ شيءٍ، و(ذَا) لكلِّ شيءٍ، فحسن أنْ تجعل (مَا) مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهرَ لمعناها، ولأنَّ التركيب خلافُ الأصلِ، وإنَّما دلّ عليه الدليل مع (مَا) وهو قولهم: "لِمَاذَا جِئْتَ؟" بإثبات الألف.

إلَّا أنَّ أبا حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) يرى كَوْنَ (مَنْ ذَا) كلِّها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ من بابٍ أولى؛ لتمام معنى الجملة الابتدائية في جعل (مَنْ ذَا) كلّها اسمَ استفهام في موضع رفعٍ على الابتداء، وما بعدهما من الكلام خبرًا؛ إذْ لو كانت (ذَا) اسمَ إشارةٍ، أو اسمًا موصولًا، وكانت في موضع رفعٍ بالإخبار عن (مَنْ) الاستفهامية -المبتدأ-؛ لاستقلت بهما الجملة، وأنت ترى احتياجها إلى ما بعدها من الكلام.

انظر: مَجَالِسُ ثَعْلَب، ثَعْلَبُ النَّحْوِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، م٢، ج١١، ص٥٢٦. والتِّبْيَانُ، أبو البقاء العُكْبَرِيّ، تحقيق: عليّ مُحمّد البجاوي، م١، ص١٩٣-١٩٤. وتَفْسِيرُ البَحْرِ المُحِيطِ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ج٢/(٤٠٣، ٤٤٦). ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٥٨-٣٥٩.

(٣) الْبَقَرَة: ٢٤٥.

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص٣٧.

ويظنّ الباحث أنَّ الوجه الأقرب لـ (مَنْ ذَا) هو أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ لاستيفاء الجملة ركنَيْها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام.

ومن الشواهد على (مَنْ ذَا) قوله (ﷻ): ﴿**مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا**﴾[1]؛ فهي في هذه الآية الكريمة تحتمل ثلاثة أوجه[2]:

الأوّل: أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ بمعنى: (مَنْ هَذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ؟)، كما في قوله (ﷻ): ﴿**أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ**﴾[3]، **وإليه يميل الباحث.**

الثاني: أنْ تكون (مَنْ ذَا) كلُّها استفهاميةً على التركيب بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

الثالث: أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) زائدةً؛ والتقدير: (مَنْ الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ؟).

ولا بُدَّ هنا من ذِكر الفرق بين (مَنْ)، و(مَنْ ذَا)؛ فإنَّه يَبرز من ناحيتَيْنِ[4]:

الناحية الأُولى: إنَّ (ذَا) إذا اقترنتْ بـ (مَنْ)؛ فإنَّها تفيد التنصيص على الاستفهام، بينما (مَنْ) وحدَها تحتمل الاستفهام وغيرَه؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ**﴾[5]، فـ (مَنْ) هنا تحتمل الاستفهام، والموصولة[6].

---

(١) الْبَقَرَة: ٢٤٥.

(٢) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٢٤، ٦٤. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٥٨. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٦٨-٢٦٩.

(٣) الْمُلْك: ٢٠.

(٤) انظر: مَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٦٤، ٢٦٩.

(٥) الْأَنْعَام: ١٣٥.

(٦) (مَنْ) الواقعة بعد العِلْمِ تحتمل الاستفهامية، والموصولة؛ فإنْ اعتبرتها اسمَ استفهامٍ تكون في موضع رفعٍ على الابتداء، والفعل قبلها معلق عن العمل، وإنْ اعتبرتها اسمًا موصولًا تكون في موضع نصبٍ على المفعولية للفعل قبلها، وهو (العِلْم). **انظر:** دِرَاسَاتٌ لِأُسْلُوبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مُحمّد عبد الخالق عضِيمَة، م١، ج٣، ص٢٧٤.

الناحية الثانية: إنَّ في (مَنْ ذَا) قوةً ومبالغةً في الاستفهام ليست في (مَنْ) وحدها، ففي قولنا: "مَنْ ذَا فَعَلَ؟" قوة في الاستفهام ليست في: "مَنْ فَعَلَ؟"؛ ولعلّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها؛ فإنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا، كزيادة الألف والنون في المصادر؛ مثل: شُكْرَان، وغُفْرَان، ونُكْرَان ... إلخ.

٢. **(مَا)**؛ للاستفهام عن ذوات غير العقلاء، وأجناسه، وصفاته؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ... مَا لَوْنُهَا**﴾[١] في شأْن بقرة بني إسرائيل، وكذلك للاستفهام عن صفات العقلاء، وحقيقة الشيء؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾[٢]، وعليه؛ فإنَّ (مَا) أعمّ من (مَنْ) في جميع أحوالها[٣].

ويجب حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَّتْ[٤]، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها؛ نحو: (فِيمَ)، و(إِلَامَ)، و(عَلَامَ)، و(بِمَ)، و(عَمَّ)، و(لِمَ)، و(مِمَّ)، ونحو قولك: "اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ"[٥]؛ وذلك للفرق بينها وبين (مَا) الخبرية[٦]؛ فلهذا حُذفتْ في نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ**﴾[٧]، وثبتتْ في قوله (ﷻ): ﴿**وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾[٨].

---

(١) الْبَقَرَة: ٦٨، ٦٩.

(٢) الشُّعَرَاء: ٢٣.

(٣) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١/٤٠٢. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٢/٤٠٥-٤٠٦. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٢٨. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٤. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٤/٢٦١. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

(٤) إذَا جُرَّتْ بحرف جرٍّ، أو بالإضافة؛ كما هو مُوضح في الأمثلة.

(٥) إذا كان الجار لها اسمًا؛ أيْ: إذا جرت بالإضافة.

(٦) ليس المراد بالخبرية التي تقع خبرًا لمبتدأ، إنَّما التي تقع في سياق الإخبار الذي هو نقيض الإنشاء، والاستفهام من أنواع الإنشاء.

(٧) النَّمْل: ٣٥.

(٨) الْبَقَرَة: ٤. انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٥٠. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٢٨-٣٣٠. وشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٤/١٧٩. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٤/٢٦٢.

إلَّا أنَّ الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) يرى إتمامَها صوابًا، وحَذْفُ الألف من (مَا) إنَّما هي علَّةٌ جاءتْ؛ لِيُعْرَفَ الاستفهام من الخبر؛ حيثُ قال: "وإذا كانت (مَا) في موضع (أيّ)، ثم وُصلت بحرفٍ خافضٍ نُقضت الألف من (مَا)؛ ليُعرف الاستفهام من الخبر ... وإنْ أتْمَمْتَهَا فصواب"(١).

وإليه يميل الباحث؛ لورود ثلاثة أحاديث في صَحِيح مُسْلِم تُؤَيّد ذلك؛ وهي:

١. قول ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ يسأل أنسَ بن مالكٍ –رضي الله عنهما: "**بِمَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)؟ فَقَالَ أنسُ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكُوهُ**"(٢)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (الباء) في قوله: "**بِمَا أَوْلَمَ؟**".
٢. وقول عُمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "**فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَأْتَمِرُهُ؛ إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكِ أَنْتِ، وَلِمَا هَاهُنَا؟**"(٣)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (اللام) في قوله: "**وَلِمَا هَاهُنَا؟**".
٣. وحَدِيث جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ؛ فَقَالَ: "**يَا رَسُولَ اللهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ (ﷺ): لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ ... قَالَ: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**"(٤)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (في)؛ وذلك في قوله: "**فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟**".

وعليه فيكون القول بحذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَّتْ من بابٍ أَوْلَى، وليس من بابِ الْوُجُوب.

---

(١) مَعَانِي القُرْآنِ، الفَرَّاء، ج٢/٢٩٢.

(٢) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، النِّكَاحُ/زَوَاجُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَنُزُولُ الْحِجَابِ، وَإِثْبَاتُ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ، ص٥٣٤: رقم الحديث ٩١ – (١٤٢٨).

(٣) المصدر السابق، الطَّلَاقُ/فِي الْإِيلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ**﴾ [التَّحْرِيم: ٤]، ص٥٦٤–٥٦٥: رقم الحديث ٣١ – (١٤٧٩).

(٤) المصدر نفسه، الْقَدَرُ/كَيْفِيَّةُ خَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَكِتَابَةُ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، ص١٠٢١: رقم الحديث ٨ – (٢٦٤٨).

"وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار؛ فإمَّا أنْ يكون الجار لها حرفًا، أو اسمًا؛ فإنْ كان حرفًا جاز إلحاقُ هاء السَّكْت؛ نحو: (عَمَّهْ)، و(فِيمَهْ)، وإنْ كان اسمًا وجب إلحاقُهَا؛ نحو: (اقْتِضَاءَ مَهْ)، و(مَجِيءَ مَهْ)"[1]؛ لقول الناظم (ت٦٧٢هـ):

وَ(مَا) فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: "اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟"[2]

أمَّا "إذا رُكبت (مَا) الاستفهامية مع (ذَا) لم تُحذف ألفها[3]؛ نحو: "لِمَاذَا جِئْتَ؟"؛ لأنَّ ألفها قد صارت حَشْوًا"[4]؛ أيْ: في وسط التركيب (مَاذَا) ككلّ.

وتكون (مَاذَا) في الاستفهام[5] على أربعة أوجه[6]:

الأوّل: أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ نحو: "مَا ذَا الْوُقُوفُ؟"؛ أيْ: (مَا هَذَا الْوُقُوفُ؟).

الثاني: أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) موصولةً؛ نحو: "مَا ذَا صَنَعْتَ، أَخَاتَمٌ أَمْ سُوَارٌ؟"؛ أيْ: (مَا الَّذِي صَنَعْتَ)، فـ (مَا) هنا اسم استفهام في موضع رفعٍ على الابتداء؛

---

(١) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١٧٩/٤.

(٢) مَتْنُ الْأَلْفِيَّةِ، ابنُ مَالِك، ص٥٩.

(٣) عند الجرِّ.

(٤) مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٣٣٠/١. وانظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٥١/٣.

(٥) لأنّها قد تحتمل أوجهًا غير الاستفهام؛ كأنْ تكون (مَاذَا) كلُّها اسمَ جنسٍ بمعنى (شيء)، أو موصولةً بمعنى (الذي)، أو أنْ تكون (مَا) زائدة، و(ذَا) اسمَ إشارة. انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٣٣١/١-٣٣٢.

(٦) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف عُمَر، ج٣/(٢٣-٢٤، ٦٤-٦٨). ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٣٣٠/١-٣٣٢. ومَعَانِي النَّحْو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٢٦٣/٤-٢٦٤.

بدليل إبداله المرفوعَ (خَاتَمٌ) منها، و(ذَا) موصولة[1]؛ بدليل افتقارها للجملة بعدها؛ لتكون صلةً لها توضح المراد بها.

الثالث: أنْ تكون (مَاذَا) كلُّها استفهاميةً على التركيب بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ نحو: "مَاذَا صَنَعْتَ، أَخَاتَمًا أمْ سُوَارًا؟"، فـ (مَاذَا) كلُّها اسم استفهام في موضع نصبٍ على المفعولية؛ بدليل إبداله المنصوبَ (خَاتَمًا) منها، وقد تقدّم على عامله لحقِّ الصدارة.

الرابع: أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) زائدةً؛ أجازهُ جماعةٌ منهم ابن مَالِك (ت٦٧٢هـ) في نحو: "مَا ذَا صَنَعْتَ؟"؛ وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: "لِمَ ذَا جِئْتَ؟"، والتحقيق أنَّ الأسماء لا تزاد.

ويظنّ الباحث أنَّ الوجه الأقرب لـ (مَا ذَا) هو أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ لاستيفاء الجملة ركنَيْها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام؛ كما الأمر في (مَنْ ذَا) تمامًا.

وأمَّا الفرق بين (مَا)، و(مَاذَا)، فإنَّه نظير الفرق بين (مَنْ)، و(مَنْ ذَا)[2]؛ إذْ إنَّه يَبرز من ناحيتَيْنِ[3]:

الناحية الأُولى: إنَّ (ذَا) تفيد التنصيص على الاستفهام فيما يحتمل الاستفهام وغيرَه، وذلك نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَأَرُونِيَ مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ**﴾[4]؛ فإنَّ (ذَا) أفادت التنصيص على الاستفهام، ولو حُذفت لاحتمل المعنى الاستفهام، والموصولة؛ أيْ: (فأروني الذي خلقه الذين من دونه)، ألَا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: "أنَا أعْلَمُ مَا تُرِيدُ" يحتمل الخبر والاستفهام، ولو قلتَ (مَاذَا) أفادت الاستفهام نصًا؟، وكذلك قوله (ﷻ) –على لسان قوم لوط (عليه السلام): ﴿**وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ**﴾[5].

---

(١) وهي في موضع رفعٍ بالإخبار عن (مَا).

(٢) انظر: هذه الرسالة، ص٣٧–٣٨.

(٣) مَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٦٤–٢٦٧.

(٤) لُقْمَان: ١١.

(٥) هُود: ٧٩.

الناحية الثانية: إنَّ في (مَاذَا) قوةً ومبالغةً في الاستفهام ليست في (مَا) وحدها، ففي قولنا: "مَاذَا فَعَلْتَ؟" قوة في الاستفهام ليست في: "مَا فَعَلْتَ؟"؛ ولعلّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها، وقد سلف أنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا.

٣. **(مَتَى)**؛ للاستفهام عن زمانٍ مُبهمٍ يتضمّن جميعَ الأزمنة؛ فإذا قِيل: "مَتَى الخُرُوجُ؟"؛ فتقول: "اليومَ"، أو "الساعةَ"، أو "غدًا"، والمرادُ بها الاختصار؛ وذلك أنَّكَ لو سألتَ إنسانًا عن زمنِ خروجه؛ لكان القياسُ أنْ تقولَ: "اليومَ تخرج؟، أم غدًا؟، أم الساعةَ؟ ... إلخ"، والأزمنةُ أكثرُ من أنْ يُحاطَ بها، فإذا قُلْتَ: "مَتَى"، أغنى عن ذِكر ذلك كلّه(١).

ومن الشواهد عليها قوله (ﷻ): ﴿**مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ**﴾(٢).

٤. **(أَيَّانَ)**؛ للاستفهام عن الزمان المستقبل في حال التفخيم والتعظيم؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ**﴾(٣)، وهي بمعنى (مَتَى)، إلَّا أنَّ الفرق بينها وبين (مَتَى) يبرز في النقاط الثلاث الآتية(٤):

أ- إنَّ (مَتَى) للاستفهام عن الزمان عمومًا، بينما (أَيَّانَ) للاستفهام عن الزمان المستقبل.

ب- إنّ "مَتَى" لكثرة استعمالها قد صارت أظهرَ من "أَيَّانَ" في الزمان.

---

(١) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج٤٠١/١. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج١٣٣/٣. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢٠٤/٣. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج٣٦٦/١. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٤. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٢٦٧/٤. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

(٢) الْبَقَرَة: ٢١٤.

(٣) الْقِيَامَة: ٦.

(٤) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج٤٠١/١. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج١٣٥/٣-١٣٦. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢٠٤/٣-٢٠٥. والأشْبَاهُ والنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج١١٩/٤. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٤-٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٢٥٧/٤. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

ج- إنَّ "مَتَى" تُستعمل في أغراضٍ عدَّة، بينما "أيَّانَ" لا تُستعمل إلَّا فيما يُراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه؛ أيْ: في المواضع التي يُقصد فيها تعظيم المسؤول عنه، والتهويل بشأْنه؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[1].

ورُبَّما يكون ما وَرَدَ في كتب النحو بشأْنِ (أَيَّانَ)، من أنَّها لا تُستعمل إلَّا فيما يُراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه، فيه نَظَرٌ؛ ذلك أنَّ قوله (ﷻ): ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[2]؛ قد يكون المراد هنا التهوين بشأْنِها، وليس التهويل؛ فإنَّ الذين يسألون عن الساعة هم الذين لا يؤمنون بها؛ فيستعجلون بها على جهة التحدي، والقصد الجحود، نظرًا لِمَا في العقل من الجمود[3].

وكذلك في قوله (ﷻ): ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[4]؛ قد يكون المراد بالسؤال هنا استبعاد القيامة وإنكارها، حتى يتمكن الكافر من الفجور بعيدًا عن الرهبة من سيف الحساب؛ بدليل الآية التي سبقتها: ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَـٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾[5].

وعليه لا يُشترط التفخيم، والتعظيم، والتهويل، في استعمال (أَيَّانَ)[6].

٥. **(أَيْنَ)** للاستفهام عن المكان، سواء أكان استفهامًا حقيقيًا؛ نحو: "أَيْنَ أَخُوكَ؟"، أم مجازيًّا؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[7]؛ فإنَّه لا يَسأل عن مكانهم حقيقةً،

---

(١) النَّازِعَات: ٤٢.

(٢) النَّازِعَات: ٤٢.

(٣) انظر: تَفْسِيرُ الطَّبَرِيّ، محمد بن جرير الطَّبَرِيّ، تحقيق: بشار معروف وعصام الحرستاني، م٧، ص٤٥٨. وتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ابنُ كثير، تحقيق: سامي السلامة، ج٣١٨/٨.

(٤) الْقِيَامَة: ٦.

(٥) الْقِيَامَة: ٥. انظر: تَفْسِيرُ الطَّبَرِيّ، محمد بن جرير الطَّبَرِيّ، تحقيق: بشار معروف وعصام الحرستاني، م٧، ص٤١٠. وتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ابنُ كثير، تحقيق: سامي السلامة، ج٢٧٦/٨-٢٧٧.

(٦) ومعناه: أنَّه قد تُستعمل (أَيَّانَ) في أغراضٍ عدّة؛ غير التفخيم، والتعظيم، والتهويل؛ كالتهوين والاستبعاد مثلًا؛ لكن الغالب عليها هو استعمالها فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه.

(٧) الْقَصَص: ٧٤.

وإنَّما هو لتبكيتهم. والمرادُ بـ (أيْنَ) الإيجاز والاختصار أيضًا؛ فإنَّها تُغني عن ذكر الأمكنة؛ إذْ إنَّ الأمكنةَ أكثرُ من أنْ يُحاطَ بها[١].

٦. **(كَيْفَ)**؛ للاستفهام عن الحال؛ نحو قولك: "كَيْفَ زَيْدٌ؟"؛ فجوابه: هو صحيح، أو سقيم، أو آكل، أو شارب، وما أشبه ذلك من أحواله، والمراد بها الاختصار كذلك؛ إذْ إنَّ الأحوالَ أكثرُ من أنْ يُحاطَ بها؛ فجاؤوا بـ (كَيْفَ)، وهو اسم مبهم يتضمّن جميع الأحوال؛ فإذا قلتَ: "كَيْفَ زَيْدٌ؟" أغنى عن ذلك كلِّه[٢]. وقد تكون استفهامًا حقيقيًا؛ نحو: "كَيْفَ زَيْدٌ؟" أو غيرَه؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ**﴾[٣]؛ فإنَّه أُخْرِجَ مُخرَجَ التعجب[٤].

وقال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "(كَيْفَ) ... لا تخرج في الاستعمال عن أنْ تكون في موضعِ نصبٍ على الحال، أو خبرَ مبتدإٍ في الحال أو الأصل، إلَّا ما شذَّ من نحو جَرِّها بـ (عَلَى) في قول بعضهم: "عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأحْمَرَيْنِ؟"[٥].

٧. **(أنَّى)**؛ ولها ثلاثة معانٍ[٦]:

---

(١) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١/٤٠١. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٣٣-١٣٥. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٢٠٢. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٤/٢٥٦. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

(٢) أيْ: أغنى عن قولك: "أصحيحٌ زيدٌ أم سقيمٌ؟"، "أآكلٌ زيدٌ أم شاربٌ؟" إلى غير ذلك من أحواله.

(٣) الْبَقَرَة: ٢٨.

(٤) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١/٤٠١. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٣٩-١٤٢. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٢٠٥-٢٠٧. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٣٠-٢٣٢. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٤/٢٥٧-٢٦١. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ابن مَالِك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومُحمّد بدوي المختون، ج٤/١٠٥.

(٦) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١/٤٠١. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٢٠٣-٢٠٤. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٤/٢٥٤-٢٥٥. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١١.

الأوّل: (مِنْ أيْنَ)؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ**﴾[1]؛ أيْ: (مِنْ أيْنَ لَكِ هَذَا؟).

والثاني: (كَيْفَ)؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**قَالَ أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۖ**﴾[2]؛ أيْ: (كَيْفَ يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا؟).

والثالث: (مَتَى)؛ نحو قولك لمَنْ حضر: "أنَّى جِئْتَ؟"؛ أيْ: (مَتَى جِئْتَ؟).

لكنَّها "تختلف عن (مِنْ أيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(مَتَى)؛ لاشتراكها في أكثر من معنى، فقد تحتمل عدة معانٍ في آنٍ واحد؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ**﴾[3]؛ فإنَّها تحتمل أنْ يُراد بها (مِنْ أيْنَ لَهُمُ الذِّكْرَى؟)، وكذلك تحتمل أنْ يُراد بها (كَيْفَ لَهُمُ الذِّكْرَى؟)"[4].

وهي كذلك في غير الاستفهام قد تحتمل عدة معانٍ؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ**﴾[5]؛ فقد يحتمل أنَّ المُراد بها: (مِنْ أيْنَ شِئْتُمْ)، و(مَتَى شِئْتُمْ)، و(كَيْفَ شِئْتُمْ)، ما دام ذلك لا يُخالف شرع الله (ﷻ)[6].

كما يرى الدكتور فاضل السَّامِرَّائيّ اختلافًا آخرَ لـ (أنَّى) عمَّا تشتمل عليه من معانٍ؛ هو أنَّها أقوى في الاستفهام؛ لبنائها اللُّغوي، فالتشديد الذي فيها، والمدة الطويلة التي في آخرها يُرَجِّحَانِ ذلك؛ فإنَّ في قوله (ﷻ): ﴿**أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ**﴾[7] من التعجب ما ليس في قولنا: (مِنْ أيْنَ

---

(١) آل عِمْرَانَ: ٣٧.

(٢) الْبَقَرَة: ٢٥٩.

(٣) الدُّخَان: ١٣.

(٤) مَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٥٥.

(٥) الْبَقَرَة: ٢٢٣.

(٦) انظر: الْكُلِّيَّاتُ، أبو البقاء الكَفَوِيّ، تحقيق: عدنان درويش ومُحمّد المصري، ص١٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٥٥.

(٧) آل عِمْرَانَ: ٣٧.

لَكِ هَذَا؟)، وفي قوله (ﷻ): ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[1] من التعجب ما ليس في (كيف)[2].

وعلى هذا فهي تختلف عن (مِنْ أيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(مَتَى) من ناحيتَيْنِ هما:

أ- السعة في أدائها المعنى.

ب- القوة في الاستفهام.

٨. **(كَمْ)**؛ للاستفهام عن العدد[3]؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[4]، وقوله (ﷻ): ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾[5].

وهي بسيطة غير مركبة؛ وعليه جمهور النُّحَاة، خلافًا للكِسَائيّ (ت١٨٩هـ)، والفَرَّاء (ت٢٠٧هـ)؛ فإنَّها عندهما مركبة من: كاف التشبيه، و(مَا) الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنتْ مِيمُها؛ لكثرة الاستعمال[6].

ويميل الباحث إلى رأْي الجمهور؛ لأنَّ دلالتها على التشبيه لا تخلو من بُعْدٍ، فضلًا عن سكون الميم، وإلَّا فإنَّ كثيرًا ما تُجَرّ -(مَا) الاستفهامية- بحروف أخرى، وتظل الميم مفتوحة.

---

(١) الْبَقَرَة: ٢٥٩.

(٢) مَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٥٥-٢٥٦.

(٣) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١/٤٠٢. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٦٧-١٦٨. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/١٥٤. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٢٠٧-٢٠٩. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٥٧. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١٢.

(٤) الْمُؤْمِنُونَ: ١١٢.

(٥) الْبَقَرَة: ٢١١.

(٦) الْجَنَى الدَّانِي، المُرَادِيّ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومُحمّد نديم فاضل، ص٢٦١.

٩. **(أيّ)**؛ لتعيين أحد المتشاركَيْنِ في أمرٍ يَعُمُّهُمَا؛ نحو قوله (ﷻ) -على لسان الكافرين: ﴿**أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا**﴾[١]؛ أيْ: أنحن أم أصحاب مُحمّد (ﷺ)؟

وهي بحسب ما تُضاف إليه[٢]:

فإنْ أُضيفت إلى العاقلِ كانت استفهامًا عن العقلاء؛ نحو: "أيُّ القَوْمِ عِنْدَكَ؟" ومنه قوله (ﷻ): ﴿**سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ**﴾[٣].

وإنْ أُضيفت إلى غيرِ العاقلِ كانت استفهامًا عن غيرِ العقلاء؛ نحو: "أيَّ الخَيْلِ رَكِبْتَ؟" ومنه قوله (ﷻ): ﴿**فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ**﴾[٤].

وإنْ أُضيفت إلى زمانٍ كانت استفهامًا عن الزمان؛ نحو: "أيَّ الشُّهُورِ خَرَجْتَ؟" ومنه قوله (ﷻ): ﴿**لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ**﴾[٥].

وإنْ أُضيفت إلى مكانٍ كانت استفهامًا عن المكان؛ نحو: "أيَّ المَجَالِسِ جَلَسْتَ؟" ومنه قوله (ﷻ): ﴿**وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾[٦].

وإنْ أُضيفت إلى غيرِ ذلك كانت بحسب ما أُضيفت إليه[٧].

---

(١) مَرْيَم: ٧٣.

(٢) فإنَّها تلزم الإضافة؛ لإزالة إبهامها؛ نحو: "أيُّ رجلٍ سَاعَدَكَ؟"، ويجوز أنْ تُقطع عنها فتنوّن، وحينئذٍ تتبع إعراب المسؤول عنه رفعًا، ونصبًا، وجرًا؛ نحو: (أيًّا؟)؛ لِمَنْ قَالَ: "قَابَلْتُ رَجُلًا"، و(أيٌّ؟)؛ لِمَنْ قَالَ: "حَدَّثَنِي رَجُلٌ". **انظر**: المُعْجَمُ الْوَافِي، عليّ توفيق الحَمَد ويوسف جميل الزعبي، ص١٠١.

(٣) الْقَلَم: ٤٠.

(٤) الْمُرْسَلَات: ٥٠.

(٥) الْمُرْسَلَات: ١٢.

(٦) الشُّعَرَاء: ٢٢٧.

(٧) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج١/٤٠١-٤٠٢. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٥٩-٦٣. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٩١. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص٩٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٢٥٦. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص١٢.

المطلب الثاني: (بَلْهَ) بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أيْنَ)

قد تكون (بَلْهَ) على أوجهٍ عدّة؛ منها هذه الخمسة[١]:

١. اسم فعل أمر، بمعنى: (دَعْ)، مبني على الفتح، وما بعدها منصوب؛ نحو قولك: "بَلْهَ زَيْدًا".
٢. مصدر، بمعنى: (التَّرْك)، منصوب[٢] على المصدرية، نائب عن فعل الأمر (اُتْرُكْ)، وما بعدها مجرور بالإضافة؛ نحو قولك: "بَلْهَ زَيْدٍ".
٣. اسم مرادف لـ (كَيْفَ)، مبني على الفتح، وما بعدها مرفوع؛ نحو قولك: "بَلْهَ زَيْدٌ؟".
٤. وذهب الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) إلى أنَّ (بَلْهَ) حرفُ جرٍّ بمنزلة: (حَاشَا)، و(عَدَا)، و(خَلَا)؛ قيل: ومنه قوله (ﷺ): "**يَقُولُ اللهُ (ﷻ): أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ. ذُخْرًا. بَلْهَ مَا أُطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ**"[٣]؛ وسوف يأتي بيانُ هذا الحديث في المبحث الثاني من الفصل الثالث[٤] إنْ شاء الله تعالى.
٥. ويرى الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيُّ (ت٦٨٦هـ)، والصَّبَّانُ (ت١٢٠٦هـ)، أنَّها تأتي بمعنى: (أيْنَ) في بعض مواضعها؛ نحو قول ما حكاه أبو زيد الأنْصَارِيّ (ت٢١٥هـ): "إنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أنْ يَحْمِلَ الفِهْرَ فَمِنْ بَلْهِ أنْ يَأتِيَ بِالصَّخْرَةِ".

وفي حالة مجيئها بمعنى: (كَيْفَ)، و(أيْنَ)، يكون لها ما يكون لهما من أحكام؛ كحقِّ الصدارة، وغيرِ ذلك.

---

(١) انظر: شَرْحُ الأَبْيَاتِ الْمُشْكِلَةِ الإعْرَابِ، أبو عليّ الفَارِسِيّ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ج١/٢٦-٢٩. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/٤٢-٤٤. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٩٤. والْجَنَى الدَّانِي، المُرَادِيّ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومُحمّد نديم فاضل، ص٤٢٤-٤٢٦. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/١٣٣. وحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج٣/٣٠٢.

(٢) أي: مُعْرَب.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ص١٠٨٧: رقم الحديث ٤ – (٢٨٢٤).

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص١٥٥-١٥٦.

ومن الشواهد على (بَلْهَ) قول الشاعر كعب بن مالك (ت٥١هـ):

٥. تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[١]

فقد رُويت كلمة (الأَكُفّ) بالحركات الثلاث: (الأَكُفَّ، الأَكُفِّ، الأَكُفُّ):

فعلى رواية النصب: تخرج على أنَّ (بَلْهَ): اسمُ فعلِ أمرٍ، بمعنى: (دَعْ)، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا؛ تقديره: أنت، و(الأكُفَّ): مفعول به، وانتصابه كانتصاب كلمة (الكتاب) في قولك: "دُونَكَ الكِتَابَ"، وانتصاب الاسم بعد اسم الفعل.

وعلى رواية الجرّ: تخرج على أنَّ (بَلْهَ): مصدر، بمعنى: (التَّرْك)، منصوب على المصدرية، و(الأكُفِّ): مجرور بإضافة هذا المصدر إليه، على نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ**﴾[٢]؛ غير أنَّ "ضَرْبَ" له فعل من لفظه، و(بَلْهَ) ليس له فعل من لفظه.

وعلى رواية الرفع: تخرج على أنَّ (بَلْهَ) بمعنى: (كَيْفَ) للاستفهام التعجبي، مبني على الفتح، في محل رفع خبر مقدم، و(الأكُفُّ): مبتدأ مؤخر مرفوع، وفي هذه الحالة يكون لها حقُّ الصدارة.

---

(١) الشاهد رقم (٥):

- **تخريج البيت:** دِيوَانُ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ الأنْصَارِيّ، تحقيق: مجيد طراد، ص٧٧. وروايته: "فترى الجَمَاجِمَ...". **وانظر:** شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/٤١-٤٣. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/١٣٣. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٦/٢١٢-٢١٧.
- **اللُّغة:** (تَذَرُ: تَتْرُكُ)، (الجَمَاجِمُ: جَمْعُ جُمْجُمَةٍ، وَهِيَ عَظْمُ الرَّأْسِ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الدِّمَاغِ)، (ضَاحِيًا: بَارِزًا لِلشَّمْسِ)، (هَامَاتُهَا: جَمْعُ هَامَةٍ، وَهِيَ الرَّأْسُ)، (بَلْهَ: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى "دَعْ").
- **الشاهد:** "بَلْهَ الأَكُفَّ".
- **وجه الاستشهاد:** تمّت الإشارة إليه في المتن.

(٢) مُحَمَّد: ٤.

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ معظم النُّحَاة على صدارة أسماء الاستفهام في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في أثناء حديثه عن معاني (أيْنَ)، و(كَيْفَ): "وهذا لا يكون إلَّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام"(١).

٢. وقال الزمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ): "وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدم شيء مِمَّا في حيِّزه عليه؛ لا تقول: "ضَرَبْتَ أَزَيْدًا؟" وما أشبه ذلك"(٢).

٣. وقال ابنُ الشَّجَرِيّ (ت٥٤٢هـ): "الاستفهامُ يقع صدر الجملة، وإنَّما لزم تصديرُه؛ لأنَّك لو أَخَّرْتَهُ تَناقض كلامُك، فلو قلتَ: "جَلَسَ زَيْدٌ أَيْنَ؟" و"خَرَجَ مُحَمَّدٌ مَتَى؟"؛ جعلتَ أوّل كلامك جملةً خبريةً، ثم نقضتَ الخبرَ بالاستفهام؛ فلذلك وجب أنْ تُقدِّمَ الاستفهام، فتقول: "أَيْنَ جَلَسَ زَيْدٌ؟" و"مَتَى خَرَجَ مُحَمَّدٌ؟"؛ لأنَّ مرادك أنْ تستفهم عن مكانِ جلوسِ زيد، وزمانِ خروجِ مُحمّد، فزال بتقديم الاستفهام التناقضُ"(٣)؛ إذْ إنَّ الاستفهام من الإنشاء، وهو نقيض الإخبار.

ويعلّل الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيُّ (ت٦٨٦هـ) صدارةَ كلٍّ من: (الاستفهام، والشرط، والعرض، والتمني، ونحو ذلك مِمَّا يُغيِّر معنى الكلام)؛ فيقول: "وإنَّما كان للشرط، والاستفهام، والعرض، والتمني، ونحو ذلك مِمَّا يُغيِّر معنى الكلام، مرتبةُ التصدُّر؛ لأنَّ السامع يبنى الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّز أنْ يجيء بعده ما يغيِّره، لم يَدْرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّرٌ لِمَا سيجيءُ بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه"(٤).

---

(١) الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١٢٨/٢. وقد سبق ذكرها؛ انظر: هذه الرسالة، ص١٨.

(٢) الْمُفَصَّلُ، الزمَخْشَرِيّ، ص٣٢٠.

(٣) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، ج٤٠٢/١.

(٤) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢٥٧/١.

المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ

ومنها هذه الخمس:

المسألة الأُولى: اتِّصَالُ أسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أوْ الْمُضَافِ

إذا اتصلتْ أسماء الاستفهام بحرف الجر؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾[1]، أو المضاف؛ نحو قولك: "غُلَامُ مَنْ هَذَا؟"، فإنَّه يصبح لهذا المركب اللُّغوي حقُّ الصدارة في الأساليب العربيّة، وهذا ما نصّ عليه الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ) بقوله: "وقد تحذف ألف (مَا) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرٍّ أو مضاف؛ وذلك لأنَّ لها صدرَ الكلام لكونها استفهامًا، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها فقدِّم عليها، ورُكِّبَ معها؛ حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجُعل حذف الألف دليلَ التركيب، ولم يُحذف آخر (مَنْ)، و(كَمْ)، الاستفهاميتَيْنِ مجرورتَيْنِ؛ لكونه حرفًا صحيحًا، ولا آخر (أيّ)؛ لجريه مجرى الصحيح في تحمُّل الحركات"[2]، ومن الشواهد على ذلك من صَحِيح مُسْلِم قول عُمر بن الخطاب (ﷺ) يسأل صُهَيْبًا: "**عَلَامَ تَبْكِي؟**"[3]؛ فإنَّ شبه الجملة (عَلَامَ) ككلّ له حقّ الصدارة في جملته.

المسألة الثانية: دُخُولُ حَرْفَي الْجَرِّ (إلَى، وعَلَى) على (كَيْفَ)

أجمع النُّحَاة على صدارة (كَيْفَ)، وأمَّا دخول حرف الجر (إلَى) على (كَيْفَ) في نحو قولهم: "أنْظُرُ إلَى كَيْفَ تَصْنَعُ"، فيرى الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ) أنَّ "(كيف) فيه مُخرَجٌ عن معنى الاستفهام؛ لسقوطه عن الصدر"[4]، ورُبَّما تكون (كَيْفَ) هنا بمعنى (الكيفية)؛ كما في

---

(١) النَّبَأ: ١.

(٢) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٥٠.

(٣) انظر: صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْجَنَائِزُ/الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، ص٣٣٢: رقم الحديث ٢٠ – (٩٢٧).

(٤) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٢٠٦.

قوله (ﷺ): ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾[1]، وعندها لا يكون لها حقّ الصدارة كذلك[2].

وأمَّا دخول حرف الجر (عَلَى) على (كَيْفَ) في نحو قولهم: "عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ؟" فشاذٌّ لا تعوّل عليه العرب[3].

وظنّ الباحث في هذه المسألة أنَّ اسم الاستفهام (كَيْفَ) لا يفقد حقّ الصدارة عند دخول حرفَي الجرّ (إلى، وعلى) عليه؛ لأنَّ (كَيْفَ) في نحو قولهم: "أَنْظُرُ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ" لها حقّ الصدارة في جملتها (المفعولية)، وفي قوله (ﷺ): ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾؛ تحتمل[4] وجهَيْنِ:

الأوّل: أنْ تكون اسم استفهام في محل نصبِ مفعول مطلق نائب عن المصدر؛ أيْ: فَعَلَ فِعْلًا عَظِيمًا.

الثاني: أنْ تكون اسم استفهام في محل نصبِ حال، عامله الفعل (فَعَلَ).

وجلمة (فَعَلَ رَبُّكَ) في محل نصبٍ سدّتْ مسدّ مفعولَي (تَرَ) المعلق بالاستفهام (كَيْفَ).

وعليه فإنّ (كَيْفَ) لها حقّ الصدارة في جملتها كذلك.

بالإضافة إلى ما ذُكِرَ في المسألة السابقة من أنَّ اتِّصال أسماء الاستفهام بحرف الجر أو المضاف لا يسقطها عن الصدر.

---

(١) الْفِيل: ١.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج٢/٥٦.

(٣) انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ابن مَالِك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومُحمّد بدوي المختون، ج٤/١٠٥. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/٢٠٦.

(٤) (كَيْفَ).

المسألة الثالثة: الاسْتِفْهَامُ فِي حَالَةِ الاسْتِثْنَاتِ

المقصود بالاستثنات: هو أنْ تُعيد لفظ المستفهم عنه، ولكنْ بأحد أدوات الاستفهام الآتية خصوصًا: (مَنْ، ومَا، وأيّ، وأيْنَ، وكَمْ في حالة العطف)؛ فإنَّه يقتصر عليها؛ كأنْ تقول: ("ضَرَبْتَ مَنْ؟"، "رَأَيْتَ مَا؟"، "مَرَرْتَ بِأيٍّ؟") مُجيبًا لِمَنْ قال لك على الترتيب: ("ضَرَبْتُ رَجُلًا"، "رَأَيْتُ شَيْئًا"، "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ")، ومثال (أيْنَ) نحو قولهم: "إنَّ أيْنَ المَاءَ والعُشْبَ؟" لِمَنْ قال: "إنَّ فِي مَوضِعِ كَذَا مَاءً وعُشْبًا"، ومثال (كَمْ) في العطف نحو قولهم: "قَبَضْتَ عِشْرِينَ، وَكَم؟" إذا استثبتَّ مَنْ قال: "قَبَضْتُ عِشْرِينَ، وكَذَا، وكَذَا"(١).

وقد اختلف البَصْرِيُّونَ والكُوفِيُّونَ في صدارة أدوات الاستفهام الخاصة بالاستثبات عند مجيئها فيه؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ:

أ- **البَصْرِيُّونَ:** يَرَوْنَ أنَّ للاستفهام صدرَ الكلام، سواء أَقُصِدَ به ابتداء، أو كان للاستثبات؛ واستثنَوْا من ذلك قول بعض العرب: "ضَرَبَ مَنٌ مَنًا؟"؛ واعتقدوا شذوذه(٢).

ب- **الكُوفِيُّونَ:** يَرَوْنَ فَوَاتَ تصدّر الاستفهام في حالة الاستثبات.

ويميل الباحث إلى رأْي البَصْرِيِّينَ، من لزوم الاستفهام صدر الكلام، بجميع أدواته، وعلى أيِّ حالٍ كان، حتى في حالة الاستثبات؛ وذلك لقلة السماع عن العرب لِمَا ذهب إليه الكُوفِيُّونَ، وشذوذِه.

المسألة الرابعة: حُكْمُ (مَاذَا) مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ، وَفَوَاتُهُ

يرى ابنُ مَالِك (ت٦٧٢هـ) أنَّ (مَا) الاستفهامية إذا رُكِّبتْ مع (ذَا) فإنَّها تُفارق وجوب التصدير؛ فيعمل فيها ما قبلها رفعًا ونصبًا، واستشهد على ذلك بحديث عائشةَ -رضي الله عنها- في حادثة الإفك؛ أنَّها قالتْ: "**فَوَعَظَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)، فَالْتَفَتُّ إِلَى أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَجِبْهُ،**

---

(١) انظر: ارْتِشَافُ الضَّرَبِ، أبو حيّان الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحمّد، (ج٢/ ص: ٦٨٠-٦٨١)، (ج٣/ ص: ١٤٦٨-١٤٦٩).

(٢) انظر: المرجع السابق، ج٣/١٤٦٨-١٤٦٩.

قَالَ: فَمَاذَا أَقُولُ؟، فَالْتَفَتُّ إِلَى أُمِّي، فُقُلْتُ: أَحِيبِيهِ، فَقَالَتْ: أَقُولُ مَاذَا؟"[1]؛ حيثُ قال[2]: "وفي (أَقُولُ مَاذَا؟) شاهد على أنَّ (مَا) الاستفهامية إذا رُكِّبتْ مع (ذَا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعًا ونصبًا؛ فالرفع كقولهم: "كَانَ مَاذَا؟"، والنصب كقول أُمِّ المؤمنين –رضي الله عنها: "أَقُولُ مَاذَا؟". وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزًا؛ كقولك لِمَنْ قال: "عِنْدِي عِشْرُونَ": "عِشْرُونَ مَاذَا؟"[3]

وتبعه في ذلك بعض النُّحَاة؛ منهم المَالَقِيّ (ت٧٠٢هـ)؛ حيثُ يرى أنَّ (مَا) الاستفهامية إذا اتَّصلت بـ (ذَا)؛ فإنَّها تخرج عن حكم أدوات الاستفهام؛ وبهذا تفقد حقَّ صدارتها؛ فقد قال معلقًا على قول: (كَانَ مَاذَا؟): "ورُبَّما وقعَتْ (مَا) في موضع خبر (كَانَ)؛ فتكونُ في تقدُّم (كَانَ) عليها خارجةً عن أدوات الاستفهام في كونها[4] يقع ما بعدَها خبرًا لها، وجميعُ أدوات الاستفهام لها صدرُ الكلام، فتتقدَّم على (كَانَ)؛ فتقول: "إِذْ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَكَانَ مَاذَا"؛ أيْ: (فأيُّ شَيءٍ كَانَ)، فاتِّصال (ذَا) بها أخرجَها عن حكم أدوات الاستفهام"[5].

لكن جمهور النُّحَاة يَرَوْنَ وجوب صدارتها؛ لأنَّ الاستفهام بجميع أدواته، وعلى أيِّ حالٍ كان، له حقُّ الصدارة عندهم.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابنُ مَالِك (ت٦٧٢هـ)؛ من أنَّ (مَا) الاستفهامية إذا رُكِّبتْ مع (ذَا) فإنَّها تُفارق وجوب التصدير؛ وهذا لا يمنع من أنْ تأتي صدرًا؛ بلْ هو الأغلب؛ ولكنْ لا تستوجبه؛ بدليل أحاديثَ وردتْ في صَحِيح مُسْلِم من هذا القبيل؛ منها هذه الثلاثة:

١. حين بايع عَمرو بن العاص (ﷺ) رسول الله (ﷺ) بَسَطَ يَمِينَهُ، فقَالَ (ﷺ): "**فَقَبَضْتُ يَدِي، قَالَ (ﷺ): مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟ قَالَ (ﷺ): قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ (ﷺ): تَشْتَرِطُ**

---

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، التَّفْسِيرُ/﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟**﴾ [النُّور: ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢]، ص١١٩١–١١٩٣: رقم الحديث ٤٧٥٧.

(٢) ابن مَالِك (ت٦٧٢هـ).

(٣) شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ، ابن مَالِك، تحقيق: طه مُحْسِن، ص٢٦١.

(٤) أي: في كون أدواتِ الاستفهام.

(٥) رَصْفُ الْمَبَانِي، المَالَقِيّ، تحقيق: أحمد مُحمّد الخراط، ص١٨٧.

بِمَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي"[1]؛ والتقدير أنْ يُقال: (بِمَاذَا تَشْتَرِطُ؟).

٢. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدٍ: وَفَدَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظُنُّ أَبَا خُبَيْبٍ يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ، سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: **سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟**"[2]؛ إذ التقدير أنْ يُقال: (مَاذَا سَمِعْتَهَا تَقُولُ؟).

٣. عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: "**دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَفْعَلُ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنْكِحُهَا**"[3]؛ والتقدير أنْ يُقال: (مَاذَا أَفْعَلُ؟).

المسألة الخامسة: تَقَدُّمُ الأَسْمَاءِ عَلَى أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ

قد تتقدم الأسماء على أدوات الاستفهام؛ لجلب انتباه المخاطَب؛ حيثُ عقد سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) لذلك بابًا سمّاه: "هَذَا بَابٌ مِنَ الاسْتِفْهَامِ يَكُونُ الاسْمُ فِيهِ رَفْعًا؛ لَأَنَّكَ تَبْتَدِئُهُ لِتُنَبِّهَ المُخَاطَبَ، ثُمَّ تَسْتَفْهِمَ بَعْدَ ذَلِكَ"؛ وذلك قولك: "زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ"، و"عَبْدُ اللهِ هَلْ لَقِيتَهُ"، و"عَمْرٌو هَلَّا[4] لَقِيتَهُ"، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام[5].

ورغم تقدم الاسم على أداة الاستفهام، إلَّا أنَّه يبقى لها حقُّ الصدارة؛ فقد ذهب الدكتور كمال بِشْر في مثل هذا التركيب نحو قولهم: "الْمُتَهَرِّبُونَ مِنَ الضَّرَائِبِ، كَيْفَ نَتَعَقَّبُهُمْ؟"، "الامْتِحَانُ الفَصْلِيّ، مَتَى يَكُونُ؟" قائلًا: "وقد وَهَمَ بعض الدارسين المُحْدَثِينَ؛ فظنّوا أنَّ الأداة

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الإِيمَانُ/كَوْنُ الْإِسْلَامِ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا الْهِجْرَةِ وَالْحَجِّ، ص٦٣-٦٤: رقم الحديث ١٩٢ – (١٢١).

(٢) المصدر السابق، الْحَجُّ/نَقْضُ الْكَعْبَةِ وَبِنَاؤهَا، ص٤٩٨: رقم الحديث ٤٠٣ – (١٣٣٣).

(٣) المصدر نفسه، الرَّضَاعُ/تَحْرِيمُ الرَّبِيبَةِ، وَأُخْتُ الْمَرْأَةِ، ص٥٤٦: رقم الحديث ١٥ – (١٤٤٩).

(٤) (هَلَّا): هي حرف تحضيض؛ ولكنَّ سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) أجراها مجرى الاستفهام؛ لسببين؛ هما:

١. لأنَّ معنى (هَلَّا فَعَلْتَ، وَهَلَّا تَفْعَل): (لِمَ لَمْ تَفْعَلْ، وَلِمَ لَا تَفْعَلْ).

٢. أنَّ (هَلَّا) مركبة من: (هَلْ)، و(لَا).

انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ابن مَالِك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومُحمّد بدوي المختون، ج١٣٩/٢.

(٥) الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١٢٧/١.

الاستفهامية في هذَيْنِ المثالَيْنِ قد فقدتْ خاصَّتَها؛ حيثُ لم تتصدر التركيب الذي وقعت فيه، والحقُّ أنَّ الأداة هنا ما زالت في صدر الكلام؛ أيْ الجملة التي وقعت بها الجملة الثانية في التركيبَيْنِ السابقَيْنِ؛ فكأنَّ التركيب مُكون من جملتَيْنِ، جاءت الثانية منهما مصدرة بأداة الاستفهام جذبًا للانتباه، ودليل ما نقول[١]: وجود سكتة خفيفة بين الجانبَيْنِ عند النطق الصحيح للتركيب كلِّه، وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة في المثالَيْنِ"[٢].

المطلب الخامس: أَحْكَامٌ نَاتِجَةٌ عَنْ صَدَارَةِ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ

إذا تقرر للاستفهام صدر الكلام من حيثُ الجملةُ؛ نتج عن هذا التصدُّرِ أحكام عدّة؛ منها هذه الثلاثة:

١. لا يعمل فيه ما قبله، إلَّا حرف الجر، والمضاف؛ وحقيقة علّة امتناع العمل: أنَّ الاستفهام معنًى، وما قبله معنًى آخر، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض، بالإضافة إلى أنَّ الصدارةَ نفسَها تقتضي هذا الامتناع[٣]، وقد قال المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ): "ألَا ترى أنَّه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلَّا ما يجوز أنْ يُلْغَى[٤]؛

---

(١) حسب قول الدكتور كمال بشر.

(٢) دِرَاسَاتٌ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ، كمال بشر، ص٢٩٤.

(٣) انظر: الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٢٣٥/١. وإعْرَابُ القُرْآنِ، النَّحَّاسْ، تحقيق: خالد العليّ، ج١٩٦/٣. والْمَسَائلُ البَصْرِيَّاتُ، أبو عليّ الفَارِسِيّ، تحقيق: مُحمّد الشاطر أحمد مُحمّد أحمد، ج٥٤٣/١. وتَفْسِيرُ البَحْرِ المُحِيطِ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ج٢٠٥/٢. والدُّرُّ الْمَصُونُ، السَّمِينُ الحَلَبِيّ، تحقيق: أحمد مُحمّد الخرّاط، ج٢٦٢/٩.

(٤) لَعَلَّ ما مَثَّلَ به المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ) في هذا الموضعِ يكون أقربَ للتعليق منه للإلغاء؛ إذْ إنَّ هناك فرقًا بين الإلغاء، والتعليق، في أفعال القلوب، وبيان هذا الفرق في الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ:

أ- **الإلغاءُ:** هو إبطالُ عملِ الفعلِ القلبيِّ الناصبِ للمبتدإِ والخبرِ لا لمانعٍ، فيعودان مرفوعَيْنِ على الابتداءِ والخبريّةِ، مثل: "خَالِدٌ كَرِيمٌ ظَنَنْتُ".

ب- **التعليقُ:** وهو إبطالُ عملِ الفعل القلبيِّ لفظًا لا محلًا، لمانعٍ، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ على أنَّها سادَّةٌ مَسدَّ مفعوليهِ، مثل: عَلِمْتُ لَخَالِدٌ شجاعٌ". فيجبُ تعليقُ الفعلِ، إذا كان هناك مانعٌ من إعماله؛ وذلك إذا وقع بَعدَهُ أحدُ أربعةِ أَشياءَ؛ ذكرها الشيخ مصطفى الغَلاييني في كتابه "جَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ"، ج٢٩/٣-٣٢.

لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألَّا تعمل خاصّةً، وهي ما كان من العِلْمِ والشَّكِ؛ فعلى هذا قوله (ﷻ): ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾"[1].

٢. لا يجوز تقدم شيء مِمَّا في حيِّزه عليه[2]؛ فلا تقول: "ضَرَبْتَ أَزَيْدًا؟" وما أشبهَ ذلك[3].

٣. لا يعمل ما قبله فيما بعده، ولا ما بعده فيما قبله[4].

وكذلك سائر ألفاظ الصدارة الأخرى؛ فإنَّها تقتضي هذه الأحكام غالبًا، وأحيانًا مطلقًا؛ إثر صدارتها، في حين أنَّها لو فقدتْ إحداها؛ فقدتْ حقَّ الصدارة، وأصبحت حشوًا في الكلام؛ أيْ: وسطه.

فعلى سبيل المثال: ابنُ عقيل (ت٧٦٩هـ) يشرح قولَ ابنِ مالك (ت٦٧٢هـ):

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[5]

فيقول: "وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلُ المُشتَغِلُ بالضمير أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[6]، كأدوات الشرط، والاستفهام، و(مَا) النافية؛ نحو: "زَيْدٌ إِنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ"، و"زَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ؟"، و"زَيْدٌ مَا لَقِيتَهُ"؛ فيجب رفع (زَيْدٌ) في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه؛ لأنَّ ما لا يصلح أنْ يعمل فيما قبله لا يصلح أنْ يُفَسِّرَ عاملًا فيما قبله"[7].

---

(١) الكَهْف: ١٢. انظر: المُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٢٩٧/٣.

(٢) باستثناء الجارّ، والمضاف، كما تَبيّن.

(٣) انظر: الإيضَاحُ العَضُدِي، أبو عليّ الفَارِسِيّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ج٣١/١. والْمُفَصَّلُ، الزمَخْشَرِيّ، ص٣٢٠. وقد سبق ذكرها؛ انظر: هذه الرسالة، ص٥٠.

(٤) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات بن الأَنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص١٤٩.

(٥) مَتْنُ الْأَلْفِيَّةِ، ابنُ مَالِك، ص١٨.

(٦) الأصل في الكتاب: "وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلَ المُشتَغِلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها العكس..."، وهذا خطأ نَحْوِيّ؛ إذ الفعل هو الذي يلي الأداة، وليس العكس، حسب قول ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وما مَثَّلَ به ابن عقيل (٧٦٩هـ).

(٧) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١٣٦/٢-١٣٧.

ويُعلِّق على قوله الشيخ مُحمَّد مُحْيي الدين عبد الحميد؛ فيقول: الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع؛ منها: أدوات الشرط، والاستفهام، والتحضيض، والعرض، ولام الابتداء، و(كَمْ) الخبرية، و(إنَّ) وأخواتها، و(مَا) النافية[1]، وكلُّ ذلك مِمَّا له حقّ الصدارة، ومعناه أنَّ ألفاظ الصدارة جميعها تشترك في أحكام عامة تقتضيها إثر صدارتها؛ كالتي بُيِّنَتْ هنا.

***

(١) حاشية "شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ" بتحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٢/١٣٦-١٣٧.

المبحث الثالث

أَسْمَاءُ الشَّرْطِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا

أسماء الشرط تسعة؛ هي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)، و(حَيْثُمَا)، و(أَيّ)؛ وبيانها في أربعة مطالب؛ هي:

المطلب الأوّل: مَاهِيَّتُهَا.

المطلب الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا.

المطلب الثالث: مَسْأَلَةُ الْجَزَاءِ بِـ (كَيْفَ).

المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: مَاهِيَّتُهَا

وتتلخص في تسع نقاط على النحو الآتي:

١. **(مَنْ)**؛ وتكون شرطًا للعاقل: الإنسان، وغيره[١]؛ فقد تُستعمل للإنسان؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾[٢]، وقد تُستعمل للملائكة؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا**﴾[٣]؛ فإنَّ صدر الآية يتحدث عن الملائكة المقربين، وقد تُستعمل للجنّ؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ**

---

(١) اقتصرها سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) على الأناسي؛ حيثُ قال: "وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، وتكون بمنزلة (الذي) للأناسي". **انظر:** الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٤/٢٢٨.

والحقّ أنَّها أعمَّ من ذلك؛ فإنَّها تشمل الأناسي وغيرهم مِمَّنْ يعقل كالملائكة والجنّ. وربما ذكر سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) الأناسي حملًا على الأغلب.

(٢) الْبَقَرَة: ١٥٨.

(٣) النِّسَاء: ١٧٢.

﴿يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾[1]؛ فإنَّ صدر الآية يتحدث عن الجنّ؛ أيْ: يصعد إلى السماء؛ ليسترق السمع لحديث الملائكة[2].

وقد ذكر المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ) أنَّ (مَنْ) الشرطية لا تكون إلَّا للعاقل؛ حيثُ قال: "تقول في (مَنْ): "مَنْ يَأْتِنِي آتِه"؛ فلا يكون ذلك إلَّا لِمَا يعقل، فإنْ أردت بها غير ذلك، لم يكن"[3].

٢. **(مَا)**؛ وهي نوعان[4]:

الأوّل: زمانية؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[5]، أيْ: استقيموا لهم مدةَ استقامتهم لكم.

الثاني: غير زمانية؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[6]، وقوله (ﷻ): ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[7].

وتكون شرطًا لغير العاقل؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[8]، ولصفات العقلاء؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[9]، فهي أعمّ من (مَنْ) في جميع أحوالها[10].

---

(١) الْجِنّ: ٩.

(٢) انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٥٨. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٧-٨٨.

(٣) المُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٢/٤٩.

(٤) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٤/٨٩. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٣٢. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٥.

(٥) التَّوْبَة: ٧.

(٦) الْبَقَرَة: ١١٠. والْمُزَّمِّل: ٢٠.

(٧) آل عِمْرَانَ: ١٦٦.

(٨) آل عِمْرَانَ: ١١٥.

(٩) النِّسَاء: ٢٤.

(١٠) انظر: المُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٢/٥١-٥٢. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٥-٨٦.

٣. **(مَهْمَا)**؛ قيل: هي بمعنى (مَا)، وقيل: أعمُّ منها، وقيل: إنَّ أصلها (مَا) أُلحقتْ بها (مَا) كما في (كَيْفَمَا، وأيْنَمَا)، ويجوز أنْ تكون (مَهْ)؛ كـ (إذْ) ضُمَّ إليها (مَا)[١].

قال سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ): "وسألتُ الخَلِيلَ (ت١٧٠هـ) عن (مَهْمَا)؛ فقال: هي (مَا) أدخلتَ معها (مَا) لَغْوًا، بمنزلتها مع (مَتَى) إذا قلتَ: "مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ"، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلتَ: "إنْ مَا تَأْتِنِي آتِكَ"، وبمنزلتها مع (أيْنَ) كما قال (ﷻ): ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ**﴾[٢]، وبمنزلتها مع (أيّ) كقوله (ﷻ): ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ**﴾[٣]، ولكنَّهم استقبحوا أنْ يكرِّروا لفظًا واحدًا؛ فيقولوا: (مَامَا)؛ فأبدلوا الهاءَ من الألف التي في الأُولى، وقد يجوز أنْ يكون (مَهْ)؛ كـ (إذْ) ضُمَّ إليها (مَا)"[٤].

ويرى ابن هشام الأنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ) أنَّها "بسيطة، لا مركبة من (مَهْ)، و(مَا) الشرطية، ولا من (مَا) الشرطية، و(مَا) الزائدة"[٥].

وإليه يميل الباحث؛ فهي بسيطة غير مركبة.

وكما وقع الخلاف فيها بين البساطة والتركيب؛ كذلك وقع بين الاسميّة والحرفية؛ فذهب بعض النّحاة إلى أنَّها حرفٌ؛ منهم السُّهَيْلِيّ (ت٥٨١هـ)؛ واستدلّ على ذلك بقول الشاعر زُهير بن أبي سُلْمى:

---

(١) انظر: الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٣/٥٩-٦٠. والمُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٢/٤٧. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٦١-٣٦٢. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٧-٨٨.

(٢) النِّسَاء: ٧٨.

(٣) الإسْرَاء: ١١٠.

(٤) الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٣/٥٩-٦٠.

(٥) انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٦٢.

٦. **وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ**[١]

وقال: هي حرف بمنزلة (إنْ)؛ بدليل أنَّها لا محل لها من الإعراب.

أمّا جمهور النّحاة فذهبوا إلى أنّها اسمٌ؛ بدليل رجوع الضمير إليه؛ كما في قوله (ﷻ): ﴿**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ**﴾[٢]، **وإليه يميل الباحث**[٣].

ولها ثلاثة معانٍ[٤]:

الأوَّل: ما لا يعقل غير الزمان، مع تَضَمُّنِ معنى الشرط؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾[٥]؛ ولهذا فُسِّرتْ بقوله: (مِنْ آيَةٍ)، وهي فيها إمَّا مبتدأ، وخبره جملتا الشرط (فعل الشرط وجوابه معًا)، أو منصوبة على الاشتغال؛ فيُقَدَّرُ لها عاملٌ متعدٍّ -كما في قولكَ: "زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ"؛ والتقدير: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)- متأخرًا عنها؛ لأنَّ لها الصَّدْر؛ أيْ: (مَهْمَا تَحْضُرْنَا تَأْتِنَا بِهِ).

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفًا لفعل الشرط؛ نحو قول الشاعر حاتم الطَّائيّ (٤٦ق.هـ):

---

(١) الشاهد رقم (٦):

- **تخريج الحديث:** دِيوَانُ زُهَيْر بْنِ أَبِي سُلْمَى، تحقيق: عليّ حسن فاعور، ص١١١. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٣٦١-٣٦٢.
- **اللُّغة:** (الْخَلِيقَةُ: الصِّفَةُ؛ حَسَنَةً كَانَتْ أَمْ سَيِّئَةً)، (خَالَهَا: ظَنَّهَا).
- **الشاهد:** "وَمَهْمَا تَكُنْ".
- **وجه الاستشهاد:** استدل به السُّهَيْلِيّ (ت٥٨١هـ) على أنَّ (مَهْمَا) حرف، بمنزلة (إنْ)، لا محل لها من الإعراب.

(٢) الْأَعْرَاف: ١٣٢.

(٣) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٤/٨٩. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٣٦١-٣٦٢.

(٤) انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٦٢-٣٦٤.

(٥) الْأَعْرَاف: ١٣٢.

٧. وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[١]

وهذا النوع ذكره ابنُ مَالِك (ت٦٧٢هـ)، وزعم أنَّ النَّحْوِيِّينَ أهملوه. ويرى ابنُ هشام (ت٧٦١هـ) أنَّه لا دليل في ذلك[٢]؛ لجواز كَوْنها للمصدر، بمعنى: (أيُّ إعْطَاءٍ كَثِيرًا أوْ قَلِيلًا)، وقالَ بأنَّ النُّحَاة قد سبقوا ابنَ مَالِك (ت٦٧٢هـ) إلى ذكر هذه المقالة، وأنَّ الزمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ) شدّد الإنكار على مَنْ يقول بها، ووصفه[٣] بأنَّه لا يَدَ له في العربية؛ لأنَّه يضعها في غير موضعها.

ويظنّ الباحث أنَّ (مَهْمَا) تتضمّن معنى الزمان والشرط؛ لكنَّه لا ينطبق على جميع الأمثلة والشواهد، ووجه ذلك هو أنَّه في هذا البيت يجوز لك أنْ تقولَ على التقدير: (مَتَى تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا)؛ أيْ: وَقْتَ إعْطَائكَ بَطْنَكَ وَفَرْجَكَ سُؤْلَاهُمَا يَنَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[٤]، والمعنى بذلك يستقيم.

---

(١) الشاهد رقم (٧):

- **تخريج البيت:** دِيوَانُ حَاتِمِ الطَّائيّ، حَاتِمُ الطَّائيّ، ص٦٨. وحَمَاسَةُ أَبِي تَمَّام، أبو تمّام الطَّائيّ، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، ج٣٤٣/٢. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٣٦٣/١. وشَرْحُ أبْيَاتِ مُغْنِي اللَّبِيبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ج٣٥٠/٥-٣٥٢.

  ورواية ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ): "**وَإِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ...**"؛ وعليها لا يكون شاهدًا في البيت لـ (مَهْمَا)؛ **انظر:** التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكِلَاتِ الْحَمَاسَةِ، ابن جِنِّي، تحقيق: حسن محمود هنداوي، ص٥٣٧.
- **الشاهد:** "مَهْمَا تُعْطِ".
- **وجه الاستشهاد:** مجيء (مَهْمَا) بمعنى: الزمان، والشرط؛ فتكون ظرفًا لفعل الشرط، ووجه الدلالة على ذلك هو اقتضاؤها معنى (مَتَى) الشرطية؛ والتقدير: (مَتَى تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا).

(٢) أي: لا دليل في أنَّ (مَهْمَا) تأتي بمعنى الزمان والشرط.

(٣) الزمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ).

(٤) (أَجْمَعَا؛ أيْ: كِلَاهُمَا).

الثالث: الاستفهام، قد تجيء (مَهْمَا) في الاستفهام بمعنى: (مَا) الاستفهامية؛ نحو قول الشاعر عَمرو بن مِلْقَطٍ الجَاهِلِيّ:

٨. مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ[١]

ذلك أنَّه يُريد: (مَا لِيَ اللَّيْلَةَ)[٢]؛ ولـ (مَهْمَا) الصدارة في هذا النمط التركيبي على حدٍّ استعمالها في الجزاء[٣].

ويرى ابن هشام (ت٧٦١هـ) أنَّه "لا دليل في هذا البيت؛ لاحتمال أنَّ التقدير (مَهْ) اسم فعل بمعنى: (اكفف)، ثمّ استأْنف استفهامًا بـ (مَا) وحدها"[٤].

---

(١) الشاهد رقم (٨):

- **تخريج البيت:** النَّوَادِرُ، أبو زَيْد الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد عبد القادر أحمد، ص٢٦٧. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٤/٢٦٨-٢٦٩. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٤/٨٨. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٦٣-٣٦٤. وشرحه كاملًا في: خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٩/١٨-٢٥.
- **اللُّغة:** (أَوْدَى الشَّيءُ: هَلَكَ، وَهَوَى)، (وأَوْدَى بِهِ: أهْلَكَهُ، وَأضَلَّهُ)، (السِّرْبَالُ: الْقَمِيصُ، وقِيلَ: الدِّرْعُ؛ لقوله (ﷻ): ﴿**وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ**﴾ [النَّحْل: ٨١]؛ فالأوّل هو الثياب، والثاني هو الدروع السابغات في الحروب).
- **الشاهد:** "مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ".
- **وجه الاستشهاد:** مجيء "مَهْمَا" فيه اسم استفهام بمعنى: (مَا) الاستفهامية، وعليه فإنَّها تستحق الصدارة.

(٢) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٤/٢٦٨-٢٦٩. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٤/٨٨. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٦٣-٣٦٤.

(٣) لأنَّ (مَهْمَا) في هذا النمط التركيبي بمعنى: (مَا) الاستفهاميّة التي لها حق الصدارة، وهي كذلك في الجزاء لها حق الصدارة؛ والمراد بالجزاء هنا هو جملة الشرط ككل، وليس جواب الشرط وحده. انظر: حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، عزمي سلمان، ص٤٩.

(٤) مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٣٦٤.

ويظنّ الباحث أنَّ المعنى الأوَّل هو الأرجح؛ وهو مجيء (مَهْمَا) في هذا البيت بمعنى: (مَا) الاستفهامية؛ بدليل توكيده لفظًا في قوله: (مَهْمَا لِيَهْ)، وإنْ كان كما يرى ابن هشام (ت٧٦١هـ)؛ فمَنْ المخاطب باسم فعل الأمر (مَهْ) الذي هو بمعنى: (اكفف)، وما هو معنى البيت حينئذٍ؟!

٤. **(مَتَى)**؛ وتكون شرطًا للزمان عمومًا؛ نحو قولك: "مَتَى تَأْتِنِي آتِكَ"(١)؛ ونحو قول الشاعر سُحَيْم بنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيُّ (ت٦٠هـ):

٩. أنَا ابْنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي(٢)

ولا بدّ هنا من ذِكْر الفرق بين (مَتَى) و(إذَا) من ناحية، وبين (مَتَى) و(إنْ) الشرطية من ناحية أخرى؛ وذلك في الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ:

---

(١) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٣٥. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٦-٨٧.

(٢) الشاهد رقم (٩):

- **تخريج البيت:** الأصْمَعِيَّاتُ، الأصْمَعِيُّ، تحقيق: أحمد مُحمّد شاكر وعبد السلام مُحمّد هارون، ص١٧. ومَجَالِسُ ثَعْلَب، ثَعْلَبُ النَّحْويّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، م١، ج٤، ص١٧٦. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٣٤. وشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِي، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، م١، الكتاب الأوّل، ص٤٥٩-٤٦١. وشرحه كاملًا في: خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/٢٥٥-٢٧٠.
- **اللُّغة:** (جَلَا: كَشَفَ)، (وَابْنُ جَلَا: كِنَايَةٌ عَنْ أَنَّهُ شُجَاعٌ وَمَعْرُوفٌ)، (الثَّنَايَا: جَمْعُ الثَّنِيَّةِ، وَهِيَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ)، (أَضَعِ الْعَمَامَةَ؛ أَيْ: عَمَامَةُ الْحَرْبِ، وَقِيلَ: الْعَمَامَةُ تُلْبَسُ فِي الْحَرْبِ، وَتُوْضَعُ فِي السِّلْمِ).
- **الشاهد:** "مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي".
- **وجه الاستشهاد:** مجيء (مَتَى) اسمَ شرطٍ للزمان عمومًا، وقد تصدَّر جملة الشرط؛ لأنّه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارةِ، وقد جاء كلٌّ من فعل الشرط وجزائه مجزومين كما ترى؛ فأمَّا الأوّل (أَضَعِ) فقد تحرك بالكسر لالتقاء الساكنَيْنِ، وأمَّا الثاني (تَعْرِفُونِي) فتحذف النون الأُولى للجزم، وأمَّا الثانية المذكورة فهي للوقاية.

الفرع الأوّل: الفرق بين (مَتَى) و(إذَا)؛ ويَبْرُز في النقطتَيْنِ الآتِيَتَيْنِ[١]:

أ- إنَّ (إذَا) مضافة إلى شرطها؛ فهي معيّنة للوقت المحدود، و(مَتَى) غير مضافة؛ فهي للوقت المبهم، ألَا ترى أنَّك لو قُلْتَ: "آتِيكَ إذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ[٢]"؛ كان حسنًا، ولو قُلْتَ: "آتِيكَ مَتَى احْمَرَّ الْبُسْرُ"؛ كان قبيحًا؛ وذلك لأنَّ وقت احمرار البُسر معلوم لدى الناس عامة؛ فيتفق مع (إذَا) التي هي للوقت المعلوم؛ على خلاف (مَتَى) التي هي للوقت المبهم.

ب- إنَّ (إذَا) تقع شرطًا في الأشياء المحقَّقة الوقوع ونحوِها، أمَّا (مَتَى) فتقع شرطًا فيما يحتمل الوجود والعدم؛ تقول: "إذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ"، ولا يصحّ فيه (مَتَى)؛ لحتمية طلوع الشمس؛ بخلاف قولك: "مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ"؛ فاستعمال (مَتَى) هنا لاحتمال حدوث الخروج وعدمه على حدٍّ سواء.

الفرع الثاني: الفرق بين (مَتَى) و(إنْ) الشرطية؛ ويَبْرز في أنَّ (إنْ) أداةُ تعليقٍ لا زمنَ فيها، و(مَتَى) زمان؛ ألَا ترى أنَّك لو قُلْتَ: "إنْ أكْرَمْتَنِي أكْرَمْتُكَ"؛ معناه: تعليق الإكرام على الإكرام، في حين أنَّك لو قُلْتَ: "مَتَى أكْرَمْتَنِي أكْرَمْتُكَ"؛ كان معناه: تعليق الإكرام على زمانٍ يقع فيه الإكرام[٣].

وقد تَلْحَقُهَا (مَا) زائدةً مؤكِّدةً؛ نحو قولك: "مَتَى مَا تَقُمْ أَقُمْ"، فإذا لحقتها (مَا)؛ زادتْها إبهامًا وعمومًا، وازدادتْ المجازاةُ بها حُسنًا[٤]؛ ومن الشواهد عليها قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٣/٦٠. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٣٥. والأشْبَاهُ والنَّظَائرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج٤/١١٨-١١٩.

(٢) مَعْنَى (الْبُسْرُ) هُنَا: التَّمْرُ قَبْلَ إِرْطَابِهِ؛ لِغَضَاضَتِهِ؛ وَذَلِكَ إِذَا لَوَّنَ وَلَمْ يَنْضَجْ، وإِذَا نَضِجَ فَقَدْ أَرْطَبَ، والْبُسْرَةُ وَاحِدَتُهَا. انظر: لِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ب، س، ر)، م٤، ص٥٨. وتَاجُ العَرُوسِ، المُرتضَى الزَّبِيْدِيّ، تحقيق: عليّ هِلالي، مادة (ب، س، ر)، ج١٠/١٧٤.

(٣) انظر: النَّحْوُ وَالنُّحَاةُ، مُحمّد أحمد عَرَفَة، ص٥٩.

(٤) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٣٥. والْكُلِّيَّاتُ، أبو البقاء الكَفَوِيّ، تحقيق: عدنان درويش ومُحمّد المصري، ص٨٣٩.

١٠. مَتَى مَا يَرَ النَّاسُ الغَنِيَّ وَجَارُهُ فَقِيرٌ يَقُولُوا: عَاجِزٌ وَجَلِيدُ[١]

٥. **(أيَّانَ)**؛ وتكون شرطًا للزمان في المستقبل؛ نحو: "أَيَّانَ تَهْرُبْ أَهْرُبْ مَعَكَ"[٢]، والراجح أنَّها تُعامل في الشرط كمعاملتها في الاستفهام -كما سبق بيانه[٣].

٦. **(أيْنَ)**؛ وتكون شرطًا للمكان؛ نحو: "أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ"، ونحو قول الشاعر ابن همام السَّلُولِيّ (ت٧٢هـ):

١١. أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِي[٤]

---

(١) الشاهد رقم (١٠):

- **تخريج البيت:** نُسب هذا البيت لخمسةٍ من الشعراء؛ هم:

١. قُريع بن عَوْف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.

٢. المعْلُوط بن بدل القُرَيْعِيّ؛ و(المعْلُوط) اسم مفعول من علَطه بسهْمٍ علْطًا: إذا أصابه به.

٣. المعْلُوط السَّعْدِيّ، ورُبَّما يكون هو والذي قبله شخصًا واحدًا؛ بأنْ يكون قُرَيْعِيًّا ثم سَعْدِيًّا.

٤. سُويد بن خَذَّاق العَبْديّ؛ وفي رواية: (ابن حذاق) بالحاء.

٥. المخبَّل السَّعْدِيّ.

انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج١٣٥/٣. ولِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، م٧، ص٤٤٠. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٢١٩/٣-٢٢١. وشَرْحُ الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ فِي أُمَّاتِ الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ، مُحمّد مُحمّد حَسن شُرَّاب، ج٣٥١/١.

- **اللُّغة:** (الْجَلِيدُ هُنَا مِنَ الْجَلَادَةِ؛ وَهِيَ الصَّلَابَة؛ فَأَرَادَ الشَّاعِرُ بِهَا الْقُوَّةَ عَلَى السَّعي وتَحْصِيلِ الْمَالِ).
- **الشاهد:** "مَتَى مَا".
- **وجه الاستشهاد:** حيثُ دخلت "ما" الزائدة على "متى" الجازمة بهدف التوكيد؛ فزادتْها إبهامًا وعمومًا، وازدادتْ المجازاةُ بها حُسنًا.

(٢) انظر: مَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٨٢/٤.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص٤٢-٤٣.

(٤) الشاهد رقم (١١):

- **تخريج البيت:** شِعْرُ عَبْدِ اللهِ بْنِ هَمَّامٍ السَّلُولِيّ، عَبْدُ اللهِ بْنُ هَمَّامٍ السَّلُولِيّ، تحقيق: وليد مُحمّد السَّرَاقبيّ، ص٨٣. والكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٥٨/٣. والمُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٤٧/٢. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج١٣٤/٣. =

وقد تلحقها (مَا) زائدةً مؤكِّدةً؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ**﴾[1]، فإذا لحقتها (مَا)؛ زادتْها إبهامًا وعمومًا، وازدادتْ المجازاةُ بها حُسنًا[2]؛ كما مرَّ بنا في (مَتَى)[3].

٧. **(أنَّى)**؛ وتكون شرطًا لمكانٍ مُبْهَمٍ، وتفيد العموم؛ نحو قولك: "أنَّى تَذْهَبْ أذْهَبْ"، ونحو قول الشاعر لَبِيد بن رَبِيعة العَامِرِيّ (ت٤١هـ):

١٢. فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ[4]

ويرى الدكتور فاضل السَّامِرَّائيّ "أنَّها أكثر عمومًا من (أيْنَ)؛ نظرًا لانتهائها بالألف؛ حيثُ إنَّ إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها.

والملاحظ في العربية أنَّ الكلمة يتقارب معناها ومبناها؛ فـ (لَا) مثلًا أوسع في النفي من (لَنْ)؛ أيْ أنَّ زمنها أطول؛ لأنَّها تكون للحال، والاستقبال، والماضي؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**فَلَا**

- = **اللُّغة:** (الْعِيسُ: الإبْلُ البِيضُ، وَمُفْرَدُهُ: أَعْيَسُ، وَعَيْسَاءُ).
- **الشاهد:** "أَيْنَ تَضْرِبْ ... تَجِدْنَا".
- **وجه الاستشهاد:** مجيء (أَيْنَ) اسم شرط للمكان، وقد تصدَّر جملة الشرط؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

(١) النِّسَاء: ٧٨.

(٢) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، ج١٣٥/٣. ومَعَانِي النَّحُو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٨٢/٤.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص٦٦-٦٧.

(٤) الشاهد رقم (١٢):

- **تخريج البيت:** دِيْوَانُ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيّ، لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ العَامِرِيّ، تحقيق: دار صادر، ص٦٥. والكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٥٨/٣. والمُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٤٧/٢.
- **اللُّغة:** (تَلْتَبِسُ: تَتْشَبُّ)، (شَاجِرُ: مُتَشَبِّكُ أوْ مُضْطَرِبُ).
- **الشاهد:** "أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا".
- **وجه الاستشهاد:** مجيء (أَنَّى) اسم شرط للمكان، وقد تصدَّر جملة الشرط؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1]، و(لَنْ) مختصة بنفي المستقبل، و(لَا) مطلقة؛ أيْ أنَّ صوتها غير محدود، و(لَنْ) مقيدة بالسكون، وكذلك (إذَا) و(إذْ)، وغيرُهما.

فمدَّةُ الألف في (أنَّى) تُطْلِقُ المكانَ إطلاقًا بعيدًا، بخلاف (أيْنَ) التي لا يمتد الصوت بها امتدادًا بعيدًا"[2].

ويظنّ الباحث أنَّ رأْي الدكتور فاضل السَّامِرَّائيّ وجيه؛ لأنَّ المدَّ في الألف يؤدي هذا المعنى؛ أَلَا ترى إلى رواية حفصٍ عن عاصم في قوله (ﷻ): ﴿**وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا**﴾[3]؛ كيف أَشْبَع الكسرة في الهاء من (**فِيهِۦ**) حتى انقلبت ياءً؛ للدلالة على مدى انغماس مرتكب الكبائر في العذاب المهين، ولا يتأدَّى هذا المعنى بغيرِ المدِّ.

٨. **(حَيْثُمَا)**؛ وتكون شرطًا لمكانٍ مُبْهَمٍ كذلك؛ وقد عرَّفها المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ) بقوله: "و(حَيْثُ) اسم من أسماء المكان مُبْهَمٌ يُفسِّره ما يضاف إليه ... فلَمَّا وَصَلْتَها بـ (مَا) امتنعت من الإضافة، فصارت كـ (إذْ) إذا وَصَلْتَها بـ (مَا)"[4].

و(حَيْثُ) تلزمها (مَا) إذا استعملت للشرط؛ لأنَّها لازمة للإضافة، والإضافة توضِّحها، وباب الشرط مبناه الإبهام؛ فلا يصلح دخولها فيه، فاشْتُرط (مَا)؛ لِتكفَّها عن الإضافة، فَتُبْهَم، فيصلح دخولها في الشرط حينئذٍ[5].

ومن الشواهد عليها قوله (ﷻ): ﴿**وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ**﴾[6]؛ أيْ: في أيِّ

---

(١) الْقِيَامَة: ٣١.

(٢) مَعَانِي النَّحْو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨١.

(٣) الْفُرْقَان: ٦٩.

(٤) المُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٢/٥٣. **وانظر**: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١١٣. ومَعَانِي النَّحْو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٣.

(٥) الأَشْبَاهُ والنَّظَائرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج١/٢١٥. **وانظر**: المُقْتَضَبُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ج٢/٤٦-٤٧. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١١٥. ومَعَانِي النَّحْو، فاضل السَّامِرَّائيّ، ج٤/٨٣.

(٦) الْبَقَرَة: ١٤٤.

مكانٍ كنتم فعليكم أنْ تتجهوا بوجوهكم جهة المسجد الحرام، فـ (كُنتُمْ) فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتِّصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم فعل الشرط، و(التاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل؛ لأنَّ (كان) هنا تامّة، والميم للجمع، وأمَّا جوابه فجملة (وَلُّواْ وُجُوهَكُم) وقد اقترنتْ بـ (الفاء)؛ لأنَّها جملة طلبية.

٩. **(أيّ)**؛ وهي أكثرهنَّ إبهامًا؛ إذْ هي بحسب ما تضاف إليه كما مرّ بنا في الاستفهام[١]؛ ومن الشواهد عليها قوله (ﷻ): ﴿**أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ**﴾[٢]؛ حيثُ جاءت (أَيّ) متصدّرة جملة الشرط ككلّ[٣]، والفعل (قَضَيْتُ) هو فعل ماضٍ في محلّ جزم فعل الشرط، وجوابه هو جملة (لا عُدْوانَ عَلَيَّ) في محلّ جزم، وقد اقترن بالفاء لأنَّه جملة اسميّة؛ وكذلك قوله (ﷻ): ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ**﴾[٤].

المطلب الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ معظم النُّحَاة على صدارة أسماء الشرط في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابنُ السَّرَّاج (ت٣١٦هـ): "إنَّ هذه الأسماء[٥] إذا كانت جزاءً، أو استفهامًا؛ فلها صدور الكلام"[٦].
٢. عقد الزمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ) فصلًا سمَّاه "تَصَدُّرُ الشَّرْطِ"؛ وقال فيه: "والشرط كالاستفهام في أنَّ شيئًا مِمَّا في حَيِّزه لا يتقدّمه، ونحوُ قولك: "آتِيكَ إنْ تَأْتِنِي"[٧]، و"قَدْ سَأَلْتُكَ لَوْ

---

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٤٧.

(٢) الْقَصَص: ٢٨.

(٣) أيْ: فعل الشرط وجوابه.

(٤) الْإِسْرَاء: ١١٠.

(٥) يقصد بها: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)، و(كَيْفَ)، و(أَيّ)؛ سواء أكانت استفهامًا أم جزاءً، وكذلك: (مَهْمَا)، و(حَيْثُمَا)؛ ولا يكونَانِ إلَّا جزاءً، و(كَمْ) الاستفهامية.

(٦) الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج١٥٩/٢.

(٧) في هذا المثال قد جاء فعل الشرط (تَأْتِنِي) مضارعًا، وحَذْفُ جوابِ الشرط له شرطانِ: **الأوّل**: أنْ يكون فعل الشرط ماضيًا، **والثاني**: أنْ يكون جواب الشرط معلومًا، وعليه لا بدّ أنْ يكون فعل الشرط في المثال ماضيًا نحو: "آتِيكَ إنْ أَتَيْتَنِي".

أَعْطَيْتَنِي"، ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدمًا، ولكنْ كلامًا واردًا على سبيل الإخبار، والجزاءُ محذوفٌ، وحذفُ جوابِ "لَوْ" كثيرٌ في القرآن، والشِّعر"[١]؛ وقد شرحه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في كتابة "شَرْحُ المُفَصَّلِ" شرحًا وافيًا[٢].

٣. وعبد القاهر الجُرْجَانِيّ (ت٤٧١هـ) أثناء حديثه عن أسماء الشرط يقول: "وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها، لا يجوز أنْ تقولَ: "لَيْتَ مَنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ"[٣]، ولا: "لَيْتَ أيُّهُمْ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ"، وتُلزمها صدر الكلام"[٤].

المطلب الثالث: مَسْأَلَةُ الْجَزَاءِ بِـ (كَيْفَ)[٥]

اختلف البَصْرِيُّونَ والكُوفِيُّونَ في الجزاء بـ (كَيْفَ)؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ:

أ- **البَصْرِيُّونَ**: ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز المجازاة بها؛ لثلاثةِ أوجهٍ، هي[٦]:

الوجه الأوّل: أنَّها نقصتْ عن سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابَها لا يكونُ إلَّا نكرة؛ لأنَّها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلَّا نكرة، وسائر أخواتها تارةً تُجاب بالمعرفة، وتارة تُجاب بالنكرة، فَلَمَّا قَصُرَتْ عن أحد الأمرَيْنِ ضَعُفتْ عن تصريفها في مواضعِ نظائرها من المجازاة.

والوجه الثاني: إنَّما لم يَجُزِ الْمُجازاة بها؛ لأنَّها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في (مَنْ)، و(مَا)، و(أيّ)، و(مَهْمَا)، فَلَمَّا قَصُرَتْ في ذلك عن نظائرها، ضَعُفتْ عن تصريفها في مواضعِ نظائرها من المجازاة.

---

(١) الْمُفَصَّلُ، الزمَخْشَرِيّ، ص٣٢٢-٣٢٣.

(٢) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٥/١١٧-١٢٠.

(٣) الأصل في الكتاب: "لَيْتَ مَنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبْهُ"؛ وهذا خطأ نحْويّ؛ لأنَّك إذا لم تحذف حرف العلة (الياء) في الفعل (يَأْتِيكَ) تكون (مَنْ) موصولة، ونحن نريد الشرطية الجازمة للفعل المعتل بحذف حرف العلة.

(٤) المُقْتَصِدُ، الجُرْجَانِيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، م٢، ص١١٠٩.

(٥) وقد جاء شرحها كاملة في كتاب: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات بن الأنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص٥١١-٥١٤. وانظر: الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٣/٦٠. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٢٢٩-٢٣٠.

(٦) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات بن الأنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص٥١٢.

والوجه الثالث: أنَّ الأصلَ في الجزاء أنْ يكونَ بالحرف، إلَّا أنْ يضطرَّ إلى استعمالِ الأسماء، ولا ضرورة ههنا تُلجئ إلى المجازاة بها؛ فينبغي أنْ لا يجازى بها؛ لأنَّا[1] وجدنا أيًّا تغني عنها، ألَا ترى أنَّ القائلَ إذا قال: "فِي أيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ"؛ فهو في المعنى بمنزلة: "كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ".

ب- **الكُوفِيُّونَ:** ذهبوا إلى أنَّه يجوز المجازاة بها؛ واحتجوا بقولهم: "إنَّما قلنا: إنَّه يجوز المجازاة بها؛ لأنَّها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام، ألَا ترى أنَّ (كَيْفَ) سؤال عن الحال، كما أنَّ (أَيْنَ) سؤال عن المكان، و(مَتَى) سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة؛ ولأنَّ معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألَا ترى أنَّ معنى "كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ": في أيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ، وكما أنَّ معنى "أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ": في أيِّ مَكَانٍ تَكُنْ أَكُنْ ... فَلَمَّا شابهت (كَيْفَ) ما يجازى به في الاستفهام، ومعنى المجازاة، وجب أنْ يُجازى بها، كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة"[2].

ويظنّ الباحث أنَّه يجوز المجازاة بـ (كَيْفَ)؛ ولكنَّها مستكرهة، ووجه الجواز هو أنّها تقتضي معنى: "عَلَى أيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ"، كسائر أدوات الشرط، ووجه الاستكراه هو أنَّه يجوز الاستغناء عنها بأداة الشرط (أيّ)، فلا داعيَ للمجازاة بها.

المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ

ومنها المَسْأَلَتانِ الْآتِيَتانِ:

المسألة الأُولى: اتِّصَالُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ الْمُضَافِ

عند اتِّصال أسماء الشرط بحرف الجرِّ، أو المضافِ؛ فإنَّها لا تفقد حقَّ الصدارة؛ لأنَّها حينئذٍ تصبح ككلمةٍ واحدةٍ لها حقُّ الصدارةِ -كما مرّ بنا في الاستفهام[3]- وأكَّد ذلك الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ) في نحو قولهم: "غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ"، على أنَّ (غُلام مَنْ) أصبحتا ككلمة

---

(١) حسب قول أبي البركات بن الأنْبَارِيّ (ت٥٧٧هـ).

(٢) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات بن الأنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص٥١١.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص٥١.

واحدة فيها معنى الشرط؛ بسبب الإضافة؛ فيلزم هذا المركب اللُّغوي صدر الكلام؛ حيثُ قال: "وكذلك حُكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام، يجب تصدُّره؛ نحو: "غُلَامُ مَنْ قَامَ؟" و"غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ"؛ لأنَّ معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف[1]، وإلَّا لم يَجُزْ تقدُّمه على ما له الصدر"[2].

المسألة الثانية: تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِالْجَزَاءِ عَلَى حَرْفِ[3] الشَّرْطِ

اختلف البَصْرِيُّونَ والكُوفِيُّونَ في "تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط"؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعَيْنِ الآتيَيْنِ:

أ- **البَصْرِيُّونَ:** ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط؛ وحجتهم في ذلك أنَّهم قالوا: "إنَّ الشرطَ بمنزلةِ الاستفهام، والاستفهامُ له صدرُ الكلامِ، فكما لا يجوز أنْ يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشرطُ؛ ألَا ترى أنَّه لا يجوز أنْ يقال: "زَيْدًا أَضَرَبْتَ؟"، فكذلك لا يجوز أنْ يقال: "زَيْدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ"[4].

ب- **الكُوفِيُّونَ:** ذهبوا إلى أنَّه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط؛ نحو: "زَيْدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ"؛ وحجتهم في ذلك أنَّهم قالوا: "إنَّ حقَّ الجواب التقديم؛ فنحو: "إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ"، كان عندهم في الأصل: "أَضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ"، فَلَمَّا تأخر الجواب انجزم على الجوار"[5].

---

(١) في إشارة من **الباحث** إلى أنَّ الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ) قد استخدم عند التمثيل هنا أسلوبَ اللّف والنشر غير المرتَّب؛ حيثُ إنَّه قد بدأ كلامه بقوله: "وكذلك حُكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام"، ثمَّ إنَّه عند التمثيل قد بدأ بمثال الاستفهام: "غُلَامُ مَنْ قَامَ؟"، ثمَّ الشرط: "غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ"، ثمَّ بعد ذلك علّل بقوله: "لأنَّ معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف".

(٢) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٢٥٧/١.

(٣) يقصد أبو البركات بن الأنْبَارِيّ (ت٥٧٧هـ) بحرف الشرط: (أدواته)، وقد شرح المسألةَ شرحًا وافيًا في كتابه "الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ"، ص٤٩٦-٥٠٠.

(٤) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات بن الأنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص٤٩٧.

(٥) انظر: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات بن الأنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص٤٩٦. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٩٦/٤.

ويميل الباحث إلى رأْي البَصْريِّينَ؛ لأدلتهم الرّاجحة، ولأنَّ ما أورده الكُوفِيُّونَ من شواهدَ على (تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط) لا يتجاوز لغةَ الشعر، والأمثلةَ المصنوعة[1]، والغالب في الشعر أنَّه يقتضي التغيير في ترتيب كلمات الجُمل والأساليب؛ لضرورةٍ من ضرورات الشعر؛ كالوزن، والقافية، وغيرِ ذلك.

ويمكن القول: إنَّ الخلاف في تقديم معمول الشرط[2] كالخلاف في تقديم معمول الجزاء – كما تَبَيَّنَ– على حدٍّ سواء، وكذلك الخلاف في تقديم جواب الشرط بحدِّ ذاته على الأداة أيضًا[3].

***

(١) انظر: الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٦٨/٣.

(٢) أيْ: تقديم معمول الشرط على أداة الشرط.

(٣) وما ذكرناه من الخلاف ينتسب لرأي الجمهور من (البَصْريِّينَ، والكُوفِيِّينَ)، مع الإشارة إلى أنَّ هناك بعضَ العلماء قد تفرَّد كلُّ واحدٍ منهم برأيه الخاص في هذه المسائل. **انظر**: الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ، أبو البركات ابن الأَنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، ص٤٩٦–٥٠٠. وارْتِشَافُ الضَّرَبِ، أبو حيّان الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحمّد، ج١٨٧٩/٤–١٨٩١. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٤٦١/٢–٤٦٢.

المبحث الرابع

سَائرُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا

تَمَّ بيان كلٍّ من: ضمير الشأْن، وأسماء الاستفهام، والشرط، من الأسماء التي يحقّ لها الصدارة، وبقي كلٌّ من: (بَيْنَا، وبَيْنَمَا) الظَّرْفِيَّتَينِ، و(كُلَّمَا)، و(كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ، و(كَأَيِّنْ)، و(مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ؛ وقد جاءتْ كل واحدة منها في مطلب كما يأتي:

المطلب الأوّل: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، الظَّرْفِيَّتَانِ.

المطلب الثاني: (كُلَّمَا).

المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ.

المطلب الرابع: (كَأَيِّنْ).

المطلب الخامس: (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ.

وبيان هذه المطالب الخمسة على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)[1]، الظَّرْفِيَّتَانِ

وبَيَانُهُمَا في المقصدَيْنِ الآتيَيْنِ:

المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهُمَا

قال ابنُ مَنْظُور (ت٧١١هـ) في أثناء حديثه عن (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا): "وهما ظرفا زمانٍ بمعنى المفاجأَة، ويضافانِ إلى جملة من فعلٍ وفاعلٍ، ومبتدأ وخبرٍ، ويحتاجانِ إلى جوابٍ يتمُّ به

---

(١) وقع الاختلاف بين النُّحَاة في تعيين: (الألف)، و(مَا) –مَاهِيَّتُهُمَا– اللتان تلحقان الظرف (بَيْنَ)، وكذلك الاختلاف في المضاف إلى الظرف (بَيْنَ). انظر: هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢/١٤٨-١٥٢.

المعنى، والأفصح في جوابهما أنْ يكون فيه (إذْ)، و(إذَا)[1]، وقد جاءا في الجواب كثيرًا"[2].

ومن الشواهد عليهما في صَحِيح مُسْلِم هذانِ الحديثانِ:

١. حديثُ عمرَ بنِ الخطاب (ﷺ) إذْ قال: "**بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ**"[3].
٢. وحديثُ جابر بن عبد الله (ﷺ) إذْ قال: "**بَيْنَا النَّبِيُّ (ﷺ) يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (ﷺ): أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ (ﷺ): قُمْ فَارْكَعْ**"[4].

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهِمَا

نصَّ بعض النُّحَاة على صدارة (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا) في أقوالٍ لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابنُ سِيدَه (ت٤٥٨هـ): "بَيْنَا، وبَيْنَمَا، من حروف الابتداء"[5]؛ أيْ: مِمَّا يحقُّ له الصدارة.
٢. وقال الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ): "وإنَّما رُتِّب (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، و(كُلَّمَا)، مع جملتيها ترتيبَ كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء؛ لِلُزومِ مضمون الثانية للأُولى لزومَ الجزاء للشرط؛ ولهذا أُدخِلَ (إذَا)، و(إذْ) للمفاجأة في جواب (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)[6]؛ لِيدلَّا على اقتران مضمون الأوّل بالثاني مفاجأةً بلا تراخٍ، فيكون آكدَ في معنى اللّزوم"[7].

---

(١) في إشارة من الباحث أنَّ هذا رأي ابن مَنْظُور (ت٧١١هـ)؛ وإنَّ ما نقله في لسانه هو رأي ابن بَرِّيّ (ت٥٨٢هـ) من أنَّ الأفصح في جواب (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا) أنْ لا يكون فيه (إذْ)، و(إذَا)، وقد علق عليه ابنُ مَنْظُور (ت٧١١هـ) وردّه بأدلة كثيرة. انظر: لِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ب، ي، ن)، م١٣، ص٦٦.

(٢) لِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ب، ي، ن)، م١٣، ص٦٦.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/بَيَانُ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ، والقَدَرِ...، ص٢٧: رقم الحديث ١ – (٨).

(٤) المصدر السابق، الْجُمُعَةُ/التَّحِيَّةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، ص٣١١-٣١٢: رقم الحديث ٥٤ – (٨٧٥).

(٥) المُحْكَمُ والمُحِيطُ الأعْظَمُ، ابنُ سِيدَه، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مادة (ب، ي، ن)، ج١٠/٥٠٥.

(٦) كما أدخلت (الفاء) في جواب الشرط.

(٧) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج٣/١٩٨.

يُستنتج من ذلك أنَّ كلًّا من: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، و(كُلَّمَا)، لها حقُّ الصدارة في الجمل والتراكيب؛ ذلك لأنَّها تُرَتَّبُ مع جملتيها ترتيبَ كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، ولِكلمات الشرط صدرُ الكلام.

٣. وقال الدكتور كمال بشر في أثناء حديثه عن (تأْخير ما حقَّه التقديم): "ويظهر هذا بكثرة عند استخدام الرابطة (بَيْنَما)؛ إذْ يقولون: "دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَيْنَمَا كَانَ يُذَاكِر"، وقد نصّوا على أنَّ (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، لها صَدَارة الكلام"[١].

المطلب الثاني: (كُلَّمَا)

وبيانها في المقصدَيْنِ الآتيَيْنِ:

المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا

عرَّفها السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ) بقوله: "(كُلَّمَا) ظرف يَقْتَضِي التَّكْرَار، مركَّبٌ من: (كُلّ)، و(مَا) المصدرية، أو النكرَة الَّتِي بِمَعْنى: (وَقْت)[٢]، ومن هُنَا جاءتها الظَّرْفِيَّةُ[٣]؛ كقوله (ﷻ): ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾"[٤].

فـ (كُلّ) في الآية الكريمة مَنْصُوبَةٌ على الظَّرْفِيَّة الزمانيّة، وناصبها الفِعْل (قَالُوا) الَّذِي هُوَ جَوَابٌ فِي الْمَعْنى، وجاءتها الظَّرْفِيَّة من جِهَة (مَا) المُحْتَمِلَة لوَجْهَيْنِ –كما أشرتُ[٥]:

---

(١) دِرَاسَاتٌ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ، كمال بشر، ص٢٩٤.

(٢) وقد استبعد ابنُ هشام الأنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ) الوجه الثاني وقرَّب الأوّل؛ حيثُ استبعد أنْ تكون (مَا) في (كُلَّمَا) نكرَةً بِمَعْنى: (وقت)، وقرَّب أَنْ تكون حرفًا مصدريًا؛ لأسباب عدة ذكرها في كتابه: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ج١/٢٢٦-٢٢٧.

(٣) أيْ: أنَّ (كُلَّ) جاءتها الظرفية من (مَا) التي لحقتها.

(٤) الْبَقَرَة: ٢٥. انظر: هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢/٤٩٩.

(٥) انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٢٦. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٢/٤٩٩.

الأوّل: أَنْ تكون حرفًا مصدريًا، والجُمْلَة بعده صلَةٌ لَهُ؛ فَلَا مَحلَّ لَهَا، والأَصْل: (كُلَّ رِزْقٍ)، ثمَّ عبّر عَن معنى المصدر بـ (مَا، وَالفِعْل)، ثمَّ أُنِيبا عَن الزَّمَان؛ أيْ: (كُلَّ وَقتِ رِزْقٍ).

والثَّانِي: أَنْ تكون اسمًا نكرَةً بِمَعْنى: (وقت)؛ فَلَا تحْتَاج -على هَذَا- إِلَى تَقْدِيرِ وَقتٍ، والجُمْلَة بعده فِي مَوضِع جرٍّ على الصّفة؛ فتحتاج إِلَى تَقْدِير عَائِد مِنْهَا[1]؛ أيْ: (كُلَّ وَقتٍ رُزِقُوا فِيهِ).

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ بعض النُّحَاة على صدارة (كُلَّمَا) في أقوال لهم؛ منهم الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ) في قوله الذي ذكرناه في (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)؛ إذْ أَلْحَقَ بهما (كُلَّمَا)؛ حيثُ قال: "وإنَّما رُتِّب (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، و(كُلَّمَا)، مع جملتيها ترتيبَ كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء..."[2]؛ فكما أنَّ لكلمات الشرط صدرَ الكلام، فكذلك لكلٍّ من: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، و(كُلَّمَا)، صدرُ الكلام؛ جرَّاء هذا الترتيب.

كما وبَيَّنَ أنَّ (كُلَّمَا) تقتضي أحكامَ (بَيْنَمَا) التي منها أنَّها تتضمّن معنى الشرط، وللشرط صدرُ الكلام[3].

المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ

وبيانهما في أربعة مقاصد على النحو الآتي:

المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا

(كَمْ) نوعان:

أ- (كَمْ) الاستفهامية؛ وقد سبق بيانها[4].

---

(١) إنَّ الصفةَ إذَا وقعتْ جملةً لَزِمَ أنْ يكون فيها ضميرٌ ونحوه يعود على الموصوف؛ حتى يربط جملة الصفة بالموصوف، بَيْنَمَا لو كانتْ الصفةُ اسمًا مفردًا؛ تكون حركة الاتباع للموصوف هي الرابط بينهما، وكذا الحال في الخبر الجملة لا بُدَّ فيها من رابط يعود على المبتدأ، وكذلك جملة صلة الموصول لا بُدَّ فيها من رابط يربطها بالاسم الموصول؛ كالضمير ونحوه.

(٢) شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، ج١٩٨/٣. وقد سبق ذكرها؛ انظر: هذه الرسالة، ص٧٦.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج١٩٧/٣.

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص٤٦.

ب- و(كَمْ) الخبرية؛ وهي أداة للإخبار عن معدودٍ كثيرٍ؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾[1]؛ يريد بذلك الفراعنة حين خرجوا من ديارهم بطرًا وصدًّا عن سبيل الله؛ فأهلكهم الله (ﷻ)، وقد أخرجهم بذلك من بساتين وعيون كثيرة.

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ معظم النُّحَاة على صدارة (كَمْ) الخبرية في أقوالٍ لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابنُ السَّرَّاج (ت٣١٦هـ): "واعلم أنَّ (كَمْ) لا تكون إلَّا مبتدأةً في الاستفهام والخبر"[2].
٢. وقال عبد القاهر الجُرْجَانِيّ (ت٤٧١هـ): "و(كَمْ) في الخبر بمنزلتها في الاستفهام من جهة لزوم التقديم لها؛ فلا يجوز أنْ تقولَ: "يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ كَمْ رَجُلٍ"، ولا: "أَعْلَمُ أنَّهُ جَاءَكَ كَمْ رَجُلٍ"؛ لأنَّهم أَجْرَوْهَا مُجْرًى واحدًا في الحالَيْنِ"[3].
٣. وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "إنَّ في -(كَمْ)- الخبرية شيئًا من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صدرَ الكلام؛ كالاستفهامية"[4].

المقصد الثالث: حُكْمُهَا مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ وَفَوَاتُهُ

يمكن حَصْر الخلاف في حكم وجوب الصدارة لـ (كَمْ) الخبريّة في ثلاث نقاط على النحو الآتي[5]:

---

(١) الدُّخَان: ٢٥.

(٢) الأُصُولُ فِي النَّحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، ج١/٣١٦.

(٣) انظر: المُقْتَصِدُ، الجُرْجَانِيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، م٢، ص٧٤٨.

(٤) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٦٥.

(٥) انظر: أَمَالِي ابْنِ الحَاجِبِ، ابنُ الحَاجِب، تحقيق: فخر صالح سُليمان قدارَه، ج١/٢٤٣-٢٤٤. وشَرْحُ جُمَلِ الزَّجَّاجِيّ، ابنُ عصفور الإشْبِيلِيّ، تحقيق: فوّاز الشعّار، ج٢/١٤٨. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٠٧-٢٠٨. ودِرَاسَاتٌ لِأُسْلُوبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مُحمّد عبد الخالق عضِيمَة، م١، ج٢، ص٤٠٧-٤٠٨.

١. **البَصْرِيُّونَ:** قالوا بوجوب صدارتها؛ كما تبيّن لنا في المقصد السابق.
٢. **الكُوفِيُّونَ:** يَرَوْنَ فواتَ تصدُّرِها بأنْ عَمِلَ فيها ما قبلها؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿**أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾[(١)]؛ حيثُ أعملوا الفعل (يَرَوْا) في (كَمْ) الخبريّة.
٣. **الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ):** يرى فواتَ تصدُّرِها على لغةٍ قد حكاها عن بعض العرب أنَّهم يقولون: "مَلَكْتَ كَمْ عَبِيدٍ" على معنى: (مَلَكْتَ كَثِيرًا مِنَ الْعَبِيدِ)؛ فكما يجوز أنْ يتقدم العامل على (كثير)، كذلك يجوز أنْ يتقدم على (كَمْ)؛ لأنَّها بمعناها.

ويظنّ الباحث أنَّ قَوْلَ البَصْرِيِّينَ بوجوب صدارتها هو الأَوْلَى بالاعتقاد والعمل لقوته، كما يمكن الردُّ على الكُوفِيِّينَ بأنَّ العامل في (كَمْ) هو الفعل الذي بعدها (أَهْلَكْنَا)، وجملة (أَهْلَكْنَا....) في محل نصبٍ سدّتْ مسدّ مفعولَي (يَرَوْا) المعلق بـ (كَمْ) الخبريّة، وقد تكون استفهامية، وأمَّا ما حكاه الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) من لغة فرديئة.

المقصد الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِـ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ، والْخَبَرِيَّةِ، عَلَى حَدٍّ سَوَاء

ومنها المَسْأَلَتانِ الآتِيَتانِ:

المسألة الأُولى: الاشْتِرَاكُ وَالافْتِرَاقُ بَيْنَهُمَا

لا شكَّ أنَّ هناك اشتراكًا وافتراقًا بين (كَمْ) الاستفهاميّة، والخبريّة؛ حيثُ إنَّهما يشتركان فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ؛ هي[(٢)]:

١. الاسمية.
٢. والإبهام.
٣. والافتقار إِلَى التَّمْيِيز.
٤. والبِناء على السكون.
٥. ولُزُوم التصدير.

---

(١) يَسٓ: ٣١. وقد بَيَّنَ بعض النُّحَاة تخريجها على التفصيل. انظر: أَمَالِي ابْنِ الحَاجِبِ، ابنُ الحَاجِب، تحقيق: فخر صالح سُليمان قدارَه، ج٢٤٣/١-٢٤٤. ومُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج٢٠٧/١-٢٠٨.

(٢) مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج٢٠٧/١.

ويفترقان فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ؛ هي[١]:

١. إنَّ الكلامَ مَعَ الخبرية مُحْتَمل للتصديق والتكذيب، بِخِلَافِهِ مَعَ الاستفهامية (إنشائية).
٢. إنَّ الْمُتَكَلّم بالخبرية لَا يَسْتَدْعِي من مُخَاطَبِهِ جَوَابًا؛ لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ، والْمُتَكَلّم بالاستفهامية يَسْتَدْعِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَخْبِرٌ.
٣. إنَّ الِاسْمَ المُبدل من الخبرية لَا يقْتَرن بِالْهَمْزَةِ، بِخِلَافِ المُبدل من الاستفهامية؛ يُقَال في الخبرية: "كَمْ عَبِيدٍ لِي؛ خَمْسُونَ بَلْ سِتُّونَ"، وفِي الاستفهامية: "كَمْ مَالُكَ؛ أَعِشْرُونَ أم ثَلَاثُونَ؟".
٤. إنَّ تَمْيِيزَ الخبريةِ مُفْرَدٌ أو مَجْمُوعٌ؛ تَقول: "كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ"، و"كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتَ"، وَلَا يكون تَمْيِيزُ الاستفهاميةِ إلَّا مُفردًا[٢].
٥. إنَّ تَمْيِيزَ الخبريةِ وَاجِبُ الجرِّ، وتمييزَ الاستفهاميةِ واجبُ النَّصْبِ[٣].

المسألة الثانية: أَصْلُهَا مِنْ حَيْثُ الاسْتِفْهَامُ، وَالْخَبَرُ

يرى ابنُ بَرْهَانَ العُكْبَرِيّ (ت٤٥٦هـ) أنَّ (كَمْ) الخبرية أصلٌ للاستفهامية؛ لأنَّ الخبرَ أصلُ الاستفهام، والاستفهام فرعٌ عنه[٤].

ويرى ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنَّ (كَمْ) أصلها الاستفهام؛ لأنَّها كناية عن العدد المبهم، والإبهام يكون في الاستفهام لا الإخبار[٥].

ويردُّ عليهما أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) بقوله: "ليس أصلها الاستفهام؛ بل كلُّ واحدةٍ أصلٌ في بابها، لكنّها لفظٌ مشتركٌ بين الاستفهام والخبر"[٦]؛ ومعناه أيضًا: ليس أصلُها الخبر.

---

(١) مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) هذا هو مذهبُ البَصْرِيِّينَ، خلافًا للكُوفِيِّينَ الذين يَرَوْنَ أنَّ تَمْيِيزَ الاسْتِفْهاميّةِ مُفْرَدٌ أو مَجْمُوعٌ. انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٠٨.

(٣) على خلافٍ بين النُّحَاة، لكن المشهور ما ذكرناه؛ وقد وضح هذا الخلاف ابن هشام الأنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ) في كتابه: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ج١/٢٠٩.

(٤) انظر: شَرْحُ اللُّمَعِ: ابنُ بَرْهَانَ العُكْبَرِيّ، ج٢/٤٢٧.

(٥) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/١٦٥.

(٦) تَفْسِيرُ البَحْرِ المُحِيطِ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ج٧/٤٤١.

ويميل الباحث إلى رأْي أبي حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ)؛ للفروق الخمسة بينهما –التي وردتْ في المسالة السابقة[١]؛ فتكون كلٌّ واحدةٍ منهما أصلًا في بابها، لا أصلًا للأُخرى.

المطلب الرابع: (كَأَيِّنْ)

وبيانها في ثلاثة مقاصد على النحو الآتي:

المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا

هي اسمٌ يفيد تكثير العدد بمعنى (كَمْ) الخبرية، والأكثر أنْ تُستعمل مع (مِنْ)؛ نحو قوله (ﷻ): ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[٢]؛ وإنّما ألزموها (مِنْ) توكيدًا، فصارت بمنزلةِ تمام الاسم (كَأَيِّن)[٣].

المقصد الثاني: أَصْلُهَا مِنْ حَيْثُ الإفْرَادُ والتَّرْكِيبُ

اختلف النُّحَاة في (كَأَيِّنْ) من حيثُ الإفراد، والتركيب؛ وبيان هذا الاختلاف في أربع نقاط على النحو الآتي[٤]:

١. **جمهور النُّحَاة:** ذهبوا إلى أنَّها مركبة من (كاف التشبيه)، و(أيٍّ) المنوَّنة؛ وقيل: هي الاستفهامية.
٢. **ابن عصفور (ت٦٦٩هـ):** يرى أنَّ (الكاف) فيها زائدة لا تتعلق بشيءٍ، وعليه فإنَّ أصلها (أيٍّ).
٣. **ابن خروف (ت٦٠٩هـ):** ذهب إلى أنَّها مركبة من (الكاف) التي هي اسم، ومن (أَيِّنْ) على وزن (فَيْعِلْ)؛ وهو اسم كذلك.
٤. **أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ):** ذهب إلى أنَّها بسيطة غير مركبة.

---

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٨١.

(٢) آل عِمْرَانَ: ١٤٦.

(٣) انظر: الْمُفَصَّلُ، الزمَخْشَرِيّ، ص١٨٣. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج١٨٠/٣، ١٨٢. وشَرْحُ جُمَلِ الزَّجَّاجِيّ، ابنُ عصفور الإشْبِيلِيّ، تحقيق: فوّاز الشعّار، ج١٤٩/٢. وارْتِشَافُ الضَّرَبِ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحمّد، ج٧٨٩/٢. والمُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، ص٧٧١.

(٤) انظر: ارْتِشَافُ الضَّرَبِ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحمّد، ج٧٨٩/٢.

ويميل الباحث إلى رأْي أبي حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ)؛ وذلك على إثر ما ذُكر في (كَمْ) الاستفهامية[١]؛ من أنَّ دلالتها على التشبيه لا تخلو من بُعْدٍ، بالإضافة إلى أنَّ معظم النُّحَاة عند إعرابها يُعربونها بسيطةً، غيرَ مركبة، ولا منونة؛ بل مبنيّة على السكون.

المقصد الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ بعض النُّحَاة على صدارة (كَأَيِّنْ) في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابن مَالِك (ت٦٧٢هـ): "وانفردت (كَأَيِّنْ) بموافقة (كَمْ) في لزوم التصدير، فلا يعمل فيها ما قبلها"[٢].
٢. وقال أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ): "و(كَأَيِّنْ) لازمة التصدير"[٣].
٣. وقد عقد ابن هشام الأنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ) مسألة الاتفاق والاختلاف بين: (كَأَيِّنْ)، و(كَمْ)؛ فيرى أنَّهما يتَّفقانِ في خمسةِ أمورٍ، ويختلفانِ في خمسةٍ أخرى، ومن الأمور التي توافق (كَأَيِّنْ) (كَمْ) لُزومُ التصدير[٤].

المطلب الخامس: (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ

وبيانها في المقصدَيْنِ الآتيَيْنِ:

المقصد الأوّل: مَاهِيَّتُهَا

اختلف النُّحَاة في تعيين (مَا) التعجُّبية؛ وبيان هذا الاختلاف في أربع نقاط على النحو الآتي[٥]:

---

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٤٦.
(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ابن مَالِك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومُحمّد بدوي المختون، ج٢/٤٢٣.
(٣) ارْتِشَافُ الضَّرَبِ، أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحمّد، ج٢/٧٩١.
(٤) انظر: مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٢١٠-٢١١.
(٥) انظر: الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/٧٢. والْمُفَصَّلُ، الزمَخْشَرِيّ، ص٢٧٧. وشَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٤/٤٢٠-٤٢١. وشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، (ج٢/٢٩١)، (ج٣/١٠)، (ج٤/٢٣٣-٢٣٤). وشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج١/٢٢٠. وحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج٣/٢٤-٢٥. والأسَالِيبُ الإنْشَائِيَّةُ، عبد السلام مُحمّد هارون، ص٩٦-٩٧. ومَعَانِي النَّحْو، فاضل السَّامِرَّائِيّ، ج٤/٢٧٩.

١. قال سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) –نقلًا عن الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)–: بأنَّها نكرةٌ تامَّةٌ[١]، بمعنى: (شيءٌ)؛ قد دَخَلَه معنَى التعجُّب، وعليه فإنَّ التقدير في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!": (شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ أيْ: شَيْءٌ جعلَ زيدًا حسنًا، ثمَّ نُقل إلى معنى التعجُّب، وانمحى معنى الجَعْل.

٢. وقال الفَرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)، وابنُ دُرُسْتَوَيْه (ت٣٤٧هـ): بأنَّها استفهاميةٌ مضمَّنة معنى التعجُّب، وما بعدها خبرُها؛ كقولكَ: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا؟!" للاستفهام التعجُّبي، وكأنَّكَ قُلْتَ: (أيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا؟) ونحوِه.

٣. وقال الأخفشُ الأوسط (ت٢١٥هـ)، وابنُ خروف (ت٦٠٩هـ): بأنَّها موصولةٌ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، وعليه فإنَّ التقدير في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!": (الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا: مَوْجُودٌ، أو شَيْءٌ عَظِيمٌ، أو نحوُ ذلك).

٤. وقال الأخفشُ الأوسط (ت٢١٥هـ) –في أحد قوليه في (مَا) التعجُّبيّة–: بأنَّها نكرةٌ موصوفةٌ، وما بعدها صفةٌ لها، والخبر محذوف، وعليه فإنَّ التقدير في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!": (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا: مَوْجُودٌ، أو شَيْءٌ عَظِيمٌ، أو نحوُ ذلك).

ويميل الباحث إلى رأْي سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ)، من أنَّ (مَا) التعجُّبيّة نكرةٌ تامَّةٌ، بمعنى: (شيءٌ)؛ قد دَخَلَه معنَى التعجُّب؛ ذلك لأنَّ التعجُّبَ إنَّما يكون فيما يُجهل سَبَبُه، والتنكير يناسب معنى التعجب، والذي سوَّغ الابتداءَ بها[٢]؛ هو ما فيها من معنى التعجب، وقصد الإبهام، فضلًا عن أنَّها من ألفاظ الصدارة.

ويمكن الردُّ على قول الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ)، وابن دُرُسْتَوَيْه (ت٣٤٧هـ) من "أنَّها استفهاميةٌ مضمَّنةٌ معنى التعجُّب"؛ بأنَّه: "بعيدٌ جدًا؛ لأنَّ التعجُّب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلِّمُ لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنَّما يُخْبره بأنَّه حسنٌ، ولو كانت (مَا) استفهامًا، لم يَسُغْ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأنَّ الاستفهام ليس بخبرٍ"[٣].

---

(١) أيْ: غير موصوفة بالجملة بعدها؛ وذلك لأنَّ التعجُّب إنَّما يكون فيما خفي سببه؛ فيناسبه التنكير. انظر: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج٣/٢٤.

(٢) أيْ: بـ (مَا) التعجُّبيّة النكرة التامة؛ إذِ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفةً، وإلَّا فَمَا الفائدة في الإخبار عن النكرة أو المجهول؟!

(٣) شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٤/٤٢١.

وأمَّا الردُّ على قول الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ) من "أنَّها موصولةٌ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف"؛ فضعيف جدًا؛ وذلك لأُمورٍ عدة؛ منها هذه الثلاثة[١]:

١. حذف الخبر، والخبرُ إنَّما ساغ حذفه إذا كان في اللَّفظ ما يدلّ عليه، ولا دليلَ ههنا، فلا يسوغ الحذف.
٢. تقدير المحذوف بشَيْءٍ، والخبرُ ينبغي أنْ يكون فيه زيادةُ فائدةٍ، وهذا لا فائدةَ فيه؛ لأنَّه معلومٌ أنْ الحُسْنَ[٢] ونحوَه إنَّما يكون بشيءٍ أوْجَبَهُ، فقد أُضْمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدةٌ.
٣. إنَّ باب التعجُّب بابُ إبهامٍ، والصلةُ مُوضحةٌ للموصول، ففيه نقضٌ لما اعتزموه في باب التعجُّب من إرادة الإبهام.

وهذا الردُّ بأموره الثلاثة ينطبق على القول الثاني للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) في تخريجه لـ (مَا) التعجُّبيّة من "أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ، وما بعدها صفةٌ لها، والخبر محذوف".

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

أجمع النُّحَاة على صدارة (مَا) التعجُّبيّة قولًا واحدًا؛ وذلك لأنّها تصدّرتْ كلامًا قد جرى مَجْرى المَثَل؛ فَلَزِمَ طريقةً واحدةً لا تتغير؛ نحو قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!"، ومن أقوال النُّحَاة في صدارة (مَا) التعجُّبيّة هذه الخمسة:

١. قال سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) في نحو: "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!": "ولا يجوز أنْ تُقَدَّمَ (عبدَ الله) وتؤخَّرَ (مَا)، ولا تُزيلَ شيئًا عن موضعه، ولا تقولَ فيه: (مَا يُحْسِنُ)، ولا شيئًا مِمَّا يكون في الأفعال سوى هذا"[٣]؛ أيْ: سوى "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!".

٢. وقال الزمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ): "ولا يُتصرَّف في الجملة التعجُّبيّة بتقديمٍ، ولا تأخيرٍ، ولا

---

(١) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٤/٤٢١.

(٢) في مِثْلِ قولكَ: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!".

(٣) الكِتَابُ، سِيبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/٧٣.

فصلٍ[١]؛ فلا يُقال[٢]: "عَبْدَ اللهِ مَا أَحْسَنَ"، ولا: "مَا عَبْدَ اللهِ أَحْسَنَ"، ولا: "مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ عَبْدَ اللهِ"[٣].

٣. وقال ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) في شرحه لقول الزمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ) السابق: "صيغة التعجُّب تجري على منهاج واحد لا يختلف؛ فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (مَا)، ولا على الفعل؛ فلا يجوز[٤]: "زَيْدًا مَا أَحْسَنَ"، ولا "مَا زيدًا أَحْسَنَ" ... ذلك لِضُعْفِ فعل التعجُّب، وغَلَبَةِ شَبَه الاسم عليه؛ لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه من نحوِ: (مَا أُمَيْلِحَهُ!)، و(مَا أَقْوَمَهُ!)"[٥].

٤. والصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ) في تعليقه على قول الأشْمُونِيّ (ت٩٢٩هـ): "إنَّ النُّحَاة قد أجمعوا على أنَّ (مَا) التعجُّبيّة مبتدأ"[٦]؛ يقول: "أيْ: واجبُ التقديمِ؛ لأنَّها في كلام جرى مَجْرى المَثَل؛ فَلَزِمَ طريقة واحدة"[٧].

٥. وكذلك الخُضَرِيّ (ت١٢٨٧هـ) في تعليقه على قول ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "إنَّ (مَا) التعجُّبيّة مبتدأ"[٨]؛ يقول: "ويجب تَقديمه إجماعًا؛ لجريانه مَجْرى المَثَل؛ فلا يُغَيَّر"[٩]، وفي "باب الإخبار بـ (الذي)" ينصَّ على أنَّ (مَا) التعجُّبيّة مِمَّا يلزم الصدر[١٠].

ويظنّ الباحث أنَّ هذه الأقوال إنْ دلّتْ على شيءٍ فإنَّما تدلّ على صدارة (مَا) التعجُّبيّة إجماعًا.

***

---

(١) على خلافٍ بين النُّحَاة في الفصل. انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، ج٤/٤٢٢.

(٢) في نحو: "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!".

(٣) الْمُفَصَّلُ، الزمَخْشَرِيّ، ص٢٧٧.

(٤) في نحو: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!".

(٥) شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٤/٤٢٢.

(٦) شَرْحُ الأشْمُونِيِّ، أبو الحَسَن الأشْمُونِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٤/١٦٧.

(٧) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج٣/٢٤.

(٨) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٣/١٤٨.

(٩) حَاشِيَةُ الخُضَرِيِّ، مُحمّد بن مصطفى الخُضَرِيّ، ج٢/٣٩.

(١٠) انظر: المرجع السابق، ج٢/١٣٣.

الفصـــل الثانـــي

مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

في هذا الفصل تطرق الباحثُ إلى موضوعٍ من الأهمية بيانه؛ وهو "مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ"؛ ذلك لأنَّ حقل دراسته هو صَحِيح مُسْلِم؛ فاستهلّه بتعريف الحديث لغةً واصطلاحًا، ثُمَّ بيان موقف النّحاة من الاستشهاد به، وآرائهم فيه، ويمكن حصر مواقفهم في ثلاثة اتجاهاتٍ؛ هي:

١. الْمُجِيزُونَ الاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.
٢. الْمَانِعُونَ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.
٣. الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

وجاء ذلك في مبحثَيْنِ؛ هُما:

المبحث الأوّل: الْحَدِيثُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

المبحث الثاني: بَيَانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

وبيانهما على النحو التالي:

المبحث الأوّل

الْحَدِيثُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

من المتعارف عليه بين الناس أنَّ كلمة (الحَدِيث) إذا أُطلقتْ دُونَ تعيينٍ؛ فإنَّ أوَّل ما يتبادر إلى الذهن هو الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ، وهو المقصود في هذه الرسالة، فضلًا عن دلالاتِها[1] الكثيرة؛ لذلك أراد الباحث في هذا المبحث أنْ يَصْدَحَ بمفهوم (الحَدِيث) لُغةً واصطلاحًا؛ وذلك في مطلبَيْنِ؛ هما:

المطلب الأوّل: الْحَدِيثُ لُغَةً.

المطلب الثاني: الْحَدِيثُ اصْطِلَاحًا.

وبيانهما على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: الْحَدِيثُ لُغَةً[2]

كَلِمَةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنْ مَادَةِ (ح، د، ث)، ولَهَا مَعَانٍ عِدّة؛ مِنْهَا هَذِهِ الخَمْسَةُ:

١. الجَدِيدُ، نَقِيضُ القَدِيمِ.
٢. وكُلُّ مَا يُتحدَّث بِهِ مِنْ كَلَامٍ وخَبَرٍ، ويَأْتِي عَلَى قَلِيلِ الخَبَرِ وكَثِيرِهِ؛ لأَنَّهُ يَحْدُث شيئًا فشيئًا.
٣. ويُقَال: "هُوَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَذَا"؛ أي: هو قَرِيبُ عَهْدٍ بِهِ.
٤. ويُقَال: "رَجُلٌ حَدِيثُ السِّنِّ": كِنَايَةٌ عَنِ الشَّبَابِ، وَأَوَّلِ العُمُرِ.
٥. و(الحَدِيثُ): مَا يُحَدِّثُ بِهِ المُحَدِّثُ تَحْدِيثًا؛ وَقَدْ حَدَّثَه الحَدِيثَ وحَدَّثَه بِهِ.

---

(١) كلمة (الحَدِيث).

(٢) انظر: الصِّحَاحُ، الجَوْهَرِيّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، مادة (ح، د، ث)، ج١/٢٧٨-٢٧٩. ولِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ح، د، ث)، م٢، ص١٣١-١٣٤. والقَامُوسُ المُحِيطُ، الفَيْرُوزُ آبَادِيُّ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف مُحمّد نعيم العرقسُوسِي، مادة (ح، د، ث)، ص١٦٧. وتَاجُ العَرُوسِ، المُرتضَى الزَّبِيْدِيّ، تحقيق: عليّ هِلالي، مادة (ح، د، ث)، ج٥/٢٠٥-٢١٤. والمُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، مادة (ح، د، ث)، ص١٥٩-١٦٠.

وَالجَمْعُ: أَحَادِيثُ، كَقَطِيعٍ وأَقَاطِيعَ، وَهُوَ شَاذٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِهِ: حِدْثَانٌ وحُدْثَانٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ؛ وأَنْشَدَ الأَصْمَعِيُّ (ت٢١٦هـ) قَوْلَ الشاعر المُفَضَّلِ النُّكْرِيِّ[1]:

١٣. تُلَهِّي المَرْءَ بِالحِدْثَانِ لَهْوًا وتَحْدِجُهُ كَمَا حُدِجَ المُطِيقُ[2]

وبالحُدْثَانِ أيضًا؛ وَرَوَاهُ ابْنُ الأَعْرَابِيّ (ت٢٣١هـ): بالحَدَثَانِ، وَفَسَّرَهُ، فَقَالَ: إِذَا أَصَابَهُ حَدَثَانُ الدَّهْرِ مِنْ مَصَائبِهِ ومَرَازِئِهِ، أَلْهَتْه بِدَلِّهَا وحَدِيثِهَا عَنْ ذَلِكَ.

وقَالَ الفَرَّاءُ (ت٢٠٧هـ) وَغَيْرُهُ: نُرَى أَنَّ وَاحِدَ الأَحَادِيثِ أُحْدُوثَةٌ، ثُمَّ جَعَلُوهُ جَمْعًا للحَدِيثِ، وقَالَ ابْنُ بَرِّيّ (ت٥٨٢هـ): لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا زَعَمَ الفَرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)؛ لأَنَّ الأُحْدُوثَةَ بِمَعْنَى الأُعْجُوبَة، يُقَالُ: قَدْ صَارَ فُلَانٌ أُحْدُوثَةً، أَيْ: أُعْجُوبَةً، فأَمَّا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ (ﷺ)، فَلَا يَكُونُ وَاحِدُهَا إِلَّا حَدِيثًا، وَلَا يَكُونُ أُحْدُوثَةً، قَالَ[3]: وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) فِي بَابِ مَا جاءَ جَمْعُهُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ، كعَرُوضٍ وأَعَارِيضَ، وَبَاطِلٍ وأَبَاطِيلَ.

وَقَدْ قِيلَ: بَلْ جَمْعُ (الحَدِيثِ) أَحْدِثَة، عَلَى أَفْعِلَة؛ كَكَثِيبٍ وَأَكْثِبَةٍ.

---

(١) المُفَضَّلُ النُّكْرِيُّ: هو المُفَضَّل بن مَعْشَر بن أَسْحَم بن عدي بن شيبان بن وسيد بن عُذرة بن منبِّه بن نُكْرة ابن لُكَيْز بن أفصَى بن عبد قيس. شاعر جَاهِلِيّ. ذكره السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ): "المُفَضَّل السُّكْرِيّ من عبد القيس، واسمه عامر بن مَعْشَر بن أَسْحَم، وإنَّما سُمِّيَ مُفَضَّلًا لهذه القصيدة (المُنْصِفَة)". وقد نُسبتْ –هذه القصيدة– للشاعر (عامر بن أَسْحَم) عمِّ (المُفَضَّل بن مَعْشَر بن أَسْحَم). **انظر**: الأَصْمَعِيَّاتُ، الأَصْمَعِيُّ، تحقيق: أحمد مُحمّد شاكر وعبد السلام مُحمّد هارون، ص١٩٩–٢٠٠. وطَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ، ابن سلام الجُمَحِيّ، ص١٠٥. وشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِي، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، م١، الكتاب الأول، ص١٧١.

(٢) الشاهد رقم (١٣):

- **تخريج البيت**: الأَصْمَعِيَّاتُ، الأَصْمَعِيُّ، تحقيق: أحمد مُحمّد شاكر وعبد السلام مُحمّد هارون، ص٢٠٠.
- **الشاهد**: (بالحدثَانِ).
- **وجه الاستشهاد**: فقد رُوِيَ بـ (الحُدْثَانِ، والحِدْثَانِ، والحَدَثَانِ)؛ بضم حرف "الحاء"، وكسره، وفتحه؛ على أنَّه جمع لكلمة (الحديث)؛ وهو قليل.

انظر: لِسَانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُور، مادة (ح، د، ج)، م٢، ص٢٣١.

(٣) أي: ابن بَرِّيّ (ت٥٨٢هـ).

وَقَدْ وَرَدَتْ كَلِمَةُ (الحَدِيثِ) –سَوَاءٌ أكَانَتْ مُفْرَدَةً أمْ مَجْمُوعَةً– فِي "الْقُرْآنِ الكَرِيمِ" عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ مِنْهَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ:

١. قَالَ (ﷻ): ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾[١]، أيْ: لَا يَسْتَطِيعُونَ كَتْمَ أعْمَالِهِمْ وأسْرَارِهِمْ وأقْوَالِهِمْ أمَامَ اللهِ (ﷻ).

٢. وَقَالَ (ﷻ): ﴿إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾[٢]؛ أيْ: بِهَذَا "القُرْآنِ الكَرِيمِ".

٣. وَقَالَ (ﷻ): ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[٣]؛ أيْ: نَبَأُ مُوسَى وَخَبَرُه.

المطلب الثاني: الْحَدِيثُ اصْطِلَاحًا

الحَدِيثُ في اصْطِلاح المُحَدِّثِينَ هو: "كُلُّ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) مِنْ: قَوْلٍ، أوْ فِعْلٍ، أوْ تَقْرِيرٍ، أوْ سِيرَةٍ، أوْ صِفَةٍ خُلُقِيَّةٍ أوْ خِلْقِيَّةٍ، سَوَاءٌ أكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ البَعْثَةِ أمْ بَعْدَهَا"[٤].

وذلك تعريف السُّنَّة النَّبَوِيَّة في اصْطِلاحهم أيضًا.

ويُضاف إلى هذا المصطلح أقوالُ الصحابة، والتابعِينَ أحيانًا؛ قال الدكتور سَلمان مُحمّد القضاة: "وليس المقصود بالحديث هنا أقوالَ النبي(ﷺ) فحسب، وإنَّما أيضًا أقوال الصحابة التي تحكي فعلًا من أفعاله، أو حالًا من أحواله (ﷺ)، أو تحكي ما سوى ذلك من شئونٍ عامةٍ، أو خاصةٍ، تتصل بالدين؛ بل إنَّ بعض كتب الحديث تشتمل على أقوالٍ صادرةٍ عن بعض التابعين، وهذا ما جرى عليه مؤلفو كتب غريب الحديث، فنراهم يذكرون ألفاظًا من كلام الرسول (ﷺ)، وألفاظًا من كلام الصحابة، وأخرى من كلام التابعين؛ كعُمرَ بنِ عبد العزيز (رضي الله عنه)، وهذه الألفاظ المنسوبة إلى الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم) متى جاءت من طريق المُحَدِّثِينَ أخذتْ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله (ﷺ)"[٥].

***

---

(١) النِّسَاء: ٤٢.

(٢) الكَهْف: ٦.

(٣) طٰهٰ: ٩.

(٤) انظر: تَدْرِيبُ الرَّاوِي، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحمّد الفَارِيَابِي، ج١/٢٩. والمُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، مادة (ح، د، ث)، ص١٦٠. والوَسِيطُ فِي عُلُومِ وَمُصْطَلَحِ الحَدِيثِ، مُحمّد بن مُحمّد أبو شَهْبَة، ص١٥. وتَيْسِيرُ مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ، محمود الطَّحَّانْ، ص١٧.

(٥) كُتُبُ إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، سَلمان مُحمّد القضاة، ص٢١.

المبحث الثاني

بَيانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

لم تبرز هذه القضية عند أوائل النُّحَاة، ولم تُؤْخَذْ بعين الاعتبار في دراستهم، وإنَّما كان موقفهم السكوتَ عنها، واستشهادهم بالحديث قليلٌ إذا ما قُورن بالقُرْآن الكَرِيم، والشِّعْر؛ لأسبابٍ محتملة[١]، منها هذه الستَّة[٢]:

١. إنَّ النبي (ﷺ) قال قولته المشهورة: "**أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ، بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ**"[٣]، فلم تترك هذه المقولة مجالًا لأحدٍ في المناقشة، وكأنَّها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرًا مسلَّمًا به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقُرْآن الكَرِيم؛ فألزمتْهم السكوتَ عن الخوض في مثل هذه القضية.
٢. إنَّ الوَضْعَ في الحديث كَثُرَ وتزايد؛ بحيثُ صَعُبَ على هؤلاء –النُّحَاة الأوائل الذين كانوا يتحرَّوْنَ الدِّقة، ويتشدَّدُون التشدُّدَ كلَّه– أنْ يَمِيزُوا بين ما هو للرسول (ﷺ)، وما ليس له.
٣. جواز رواية الحديث بالمعنى، فاشتمل على لفظٍ غيرِ لفظِ رسول الله (ﷺ).
٤. قلة خبرتهم بعِلْم رِواية الأحاديث ودِرايته[٤].
٥. رِواية الأعاجم، وَوُقوع اللَّحْن.

---

(١) الأسباب تعود على: (السكوت، وقلة الاستشهاد) معًا.
(٢) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤–٤٥. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٠–١١. واحْتِجَاجُ النَّحْوِيِّينَ بِالحَدِيثِ، محمود حسني محمود، ص٤٢.
(٣) تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيّ الْكَبِيرِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الرضاع، ٤/١٠–١١: رقم الحديث ١٨٤٢.
(٤) الفرق بينهما:
- "**عِلْم رِواية الحديث**" هو عِلْم يشتمل على نَقْل أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله، وروايتها، وضَبْطها، وتحرير ألفاظها".
- أمَّا "**عِلْم دِراية الحديث**" فهو عِلْم يُعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرُّواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.

انظر: إرْشَادُ القَاصِدِ، ابنُ الأكْفَانِيّ، تحقيق: عبد المُنْعِم مُحمّد عُمر، ص١٥٥، ١٦٠. وتَدْرِيبُ الرَّاوِي، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحمّد الفَارِيَابِي، ج١/٢٥–٢٦.

٦. إنَّ الأحاديثَ لم تكن مجموعةً ولا مكتوبةً بشكلٍ مستوفٍ في ذلك الوقت، أو إنَّها لم تكن مُتوفرةً لَدَيْهِم.

إلى أنْ جاء الإمام جمال الدين بنُ مالك (ت٦٧٢هـ)، فأكثر من الاستشهاد بالحديث؛ لمعرفته بعلومه، وكثرة اطِّلاعه عليه.

ونتيجة لهذا الإفراط، ظهر موقفٌ يعارض بشكلٍ صريحٍ كثرة الاستشهاد به، كان من أبرز أصحابه أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ).

فكان لا بدَّ من ظهور موقف ثالث يتوسط بينهما، فلا يجيز مطلقًا، ولا يمنع، وإنَّما يمنع ويجيز بشروطٍ ارتضاها، ومن أبرز أصحابه أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ (ت٧٩٠هـ).

ومن هنا أثارتْ هذه القضية آراءً مختلفةً للنحاة، حتى أصبحتْ موضعَ خلافٍ بينهم، وتعدَّدَتْ مواقفهم ما بين: الجواز، والمنع، والتوسط بينهما، وتتلخص في سِتَّةِ مطالب؛ هي:

المطلب الأوّل: الْمُجِيزُونَ الاسْتِشْهَادَ بالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

المطلب الثاني: الْمَانِعُونَ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

المطلب الثالث: الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

المطلب الرابع: مُنَاقَشَةُ الْمُجِيزِينَ لِأدِلَّةِ الْمَانِعِينَ.

المطلب الخامس: مُنَاقَشَةُ الْمَانِعِينَ لِأدِلَّةِ الْمُجِيزِينَ.

المطلب السادس: ظَنُّ الْبَاحِثِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ.

وبيانها على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: الْمُجِيزُونَ الاسْتِشْهَادَ بالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

يُعَدُّ الإمام جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) أبرزَ أصحاب هذا الموقف، رغم اختلاف العلماء حول أوَّلِ مَنْ أكثرَ من الاستشهاد بالحديث، فمثلًا: ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) يرى أنَّ ابن خروف (ت٦٠٩هـ) هو أوَّل مَنْ أكثرَ من الاستشهاد به، فقال: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإنْ كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمروي فحسن، وإنْ كان يرى أنَّ ما قبله قد أغفل

شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"[1]، **ومن أصحاب هذا الموقف:** ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، والجَوْهَري (ت٣٩٣هـ) صاحب "الصِّحَاح"، وابن فَارِس (ت٣٩٥هـ)، وأبو القاسم السُّهَيْلِيّ (ت٥٨١هـ)، وابن بَرِّيّ (ت٥٨٢هـ)، وابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)، والرَّضِيّ الأَسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ)[2]، وابن هشام الأَنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ)، والبدر الدَّمَامِينِي (ت٨٢٧هـ)، وعبد القادر البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ)، و(الشَّرْكَيّ) ابن الطيب الفَاسِي (ت١١٧٠هـ)، وغيرُهم، **وأدلتهم للجواز في أربعة بنودٍ على النحو الآتي**[3]:

١. إنَّ النبي (ﷺ) أفصحُ العرب قاطبةً، فضلًا عن أنَّه (ﷺ) ينتسب إلى قبيلة هي من أفصح القبائل العربيَّة وأعرقِها، وهي قبيلة قريش؛ مصداقًا لقوله (ﷺ): "**أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ، بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ**"[4]؛ ولذلك يجب التسليم بجواز الاستشهاد بكلامه (ﷺ).
٢. إنَّ الأصل في رواية الحديث على نحو ما سُمِعَ، وإنَّ أهل العلم قد شدّدوا في ضَبْطِ ألفاظه، والتحري في نقله؛ ولهذا الأصل تحصل غلبة الظنّ بأنَّ الحديث مرويٌّ بلفظه، وهذا الظنّ كافٍ في إثبات الألفاظ اللُّغويَّة، وتقرير الأحكام النَّحْوِيَّة، فالمطلوب في هذا المقام –الاسْتِشْهَادُ النَّحْوِيُّ واللُّغَوِيُّ والصَّرْفِيُّ بالحَدِيثِ النَّبَوِيِّ– هو غلبة الظنِّ، وليس اليقين؛ **قال البدر الدَّمَامِينِي (ت٨٢٧هـ):** "وقد أجريتُ ذلك لبعض مشايخنا، فصَّوب رأي ابنِ مالك (ت٦٧٢هـ) فيما فعله؛ بناءً على أنَّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنَّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ، وقوانين الإعراب، فالظنُّ في ذلك كلِّه كافٍ، ولا يخفى أنَّه يغلب على الظنِّ أنَّ ذلك المنقولَ المحتجَّ به لم يُبَدَّلْ؛ لأنَّ الأصل عدم التبديل، لا سِيَّما وأنَّ التشديد في الضبط، والتحريَ في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة والمحدِّثين"[5].

---

(١) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٥. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٠.

(٢) الذي زاد على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) جواز الاستشهاد بكلام الصحابة، وآل البيت (ﷺ). **انظر:** خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/٩.

(٣) كُتُبُ إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، سَلمان مُحمّد القضاة، ص٢٤–٢٦.

(٤) تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيّ الْكَبِيرِ، ابن حَجَر العَسْقَلانِيّ، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الرضاع، ٤/١٠–١١: رقم الحديث ١٨٤٢. وقد سبق ذكره؛ **انظر:** هذه الرسالة، ص٩٢.

(٥) خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٤.

٣. إنَّ الأحاديثَ أصحُّ سندًا مِمَّا يُنقل من أشعار العرب؛ فهذا **الفَيُّومِيُّ المُقْرِئ (ت٧٧٠هـ)** أثناء شرحه لمادة (ث، ن، ى) في كتابه "المِصْبَاحُ المُنِيرُ" أكَّد أنَّ الثناء يُستعمل في الخير والشر؛ واستشهد على ذلك بحديث رسول الله (ﷺ): "**مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ (ﷺ): وَجَبَتْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ﷺ): مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ (ﷺ): هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ**"[(١)]؛ ثمَّ عقّب عليه بقوله: "وقد نُقِلَ النوعانِ[(٢)] في واقعتَيْنِ –جنازتَيْنِ– تراختْ إحداهما عن الأخرى، من العدل الضابط، عن العدل الضابط، عن العرب الفُصحاء، عن أفصح العرب، فكان أوثقَ مِنْ نَقْلِ أهل اللُّغة؛ فإنَّهم قد يكتفون بالنقل عن واحدٍ، ولا يُعرف حاله"[(٣)].

٤. إنّ المسلمين في القرون الأُولَى كانوا أحرصَ على إتقان الحديث من حفظ الشِّعْر، والتثبتِ في روايته؛ فالاستشهاد به أسلم؛ **قال عبد العزيز المَيْمَنِيّ (ت١٣٩٨هـ)**: "على أنَّ المسلمين في القرون الأُولَى كانوا أحرصَ على إتقان الحديث من حفظ الشِّعْر، والتثبت في روايته، وقد قَيَّض الله لأحاديث رسوله (ﷺ) من الجهابذة النُّقاد مَنْ نَفَى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حُرِمَ الشِّعْرُ مثلَه"[(٤)].

المطلب الثاني: الْمَانِعُونَ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

هذا الموقف في حقيقته ردّة فعلٍ على مَنْ أكثر من الاستشهاد بالحديث، **ومن أبرز أصحابه:** أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ)؛ حيثُ اتخذا أسبابًا وأدلةً للمنع –معظمها يتفق مع الأسباب المحتملة في جعل النُّحَاة الأوائل يلوذون بالصمت تِجَاهَ هذه القضية، وتركهم الاستشهاد به– **منها هذه الأدلة الثلاثة:**

---

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، الْجَنَائِزُ/ثَنَاءُ النَّاسِ عَلَى المَيِّتِ، ص٣٣٠: رقم الحديث ١٣٦٧.

(٢) أي: استعمال (الثناء) في الخير والشرّ.

(٣) المِصْبَاحُ المُنِيرُ، الفَيُّومِيّ المُقْرِئ، ص٣٤.

(٤) حاشية "خِزَانَةُ الأدَبِ" بتحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٩/١.

١. مُخَالَفَةُ أَوَائِلِ النُّحَاةِ:

أخذ أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) كَثْرَةَ استشهاده بالحديث مخالفًا بذلك أوائلَ النُّحَاة؛ فقد قال: "قد أكثر المصنِّف[١] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحدًا من المتقدِّمين والمتأخِّرين[٢] سلك هذه الطريقةَ غيرَه، على أنَّ الواضعِينَ الأوَّلِينَ لعِلْمِ النَّحْوِ، المستقرئينَ للأحكام من لسان العرب – كأبي عَمْرو بن العَلاء، وعِيسَى بن عُمرَ، والخَلِيل بن أحْمَد، وسِيبَوَيْهِ، من أئمة البَصْرِيِّينَ، والكِسَائيّ، والفرَّاء، وعليّ بن المُبَارَك الأحْمَر، وهِشَام الضَّرِير، من أئمة الكُوفِيِّينَ– لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلكِ المتأخرون من الفريقَيْنِ، وغيرُهم من نُحاة الأقاليم، كنُحاة بغدادَ، وأهل الأنْدَلُس"[٣].

٢. جَوَازُ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى:

الأصل في رواية الحديث أنْ تكون باللّفظ، إلَّا أنَّ الرُّواة أجازوا نقله بالمعنى؛ ما جعل للحديث الواحد رواياتٍ عِدَّةً، واشتمل على لفظٍ غيرِ لفظِ رسول الله (ﷺ)[٤].

فقد استشهد أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) على ذلك بحديث رسول الله (ﷺ) "**زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**"[٥] الذي رُوِيَ بألفاظ مختلفة؛ فقال: "فتجد قصة واحدة قد جَرَتْ في زمانه (ﷺ)، لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها: نحو ما رُوِيَ من قوله (ﷺ): "**زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**"[٦]، "**مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**"[٧]، "**خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**"[٨]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة،

---

(١) يُقصد به: جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) مصنِّف كتاب "التَّسْهِيل".

(٢) يُقصد بهم: معاصرو ابن مالك (٦٧٢هـ)، ومَنْ سبقه بفترة وجيزة.

(٣) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٠.

(٤) وقد سبق ذكر بعضها؛ **انظر**: هذه الرسالة، ص٩٢.

(٥) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، فَضَائِلُ الْقُرْآنِ/خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ، ص١٢٨٤: رقم الحديث ٥٠٢٩.

(٦) المرجع السابق، فَضَائِلُ الْقُرْآنِ/خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ، ص١٢٨٤: رقم الحديث ٥٠٢٩.

(٧) المرجع نفسه، فَضَائِلُ الْقُرْآنِ/الْقِرَاءَةُ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ، ص١٢٨٤: رقم الحديث ٥٠٣٠.

(٨) هذه الرواية لم يجد لها الباحث تخريجًا بهذا النص في حدود اطلاعه، ويمكن استبدالها برواية: "**أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**". **انظر**: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، النِّكَاحُ/التَّزْوِيجُ عَلَى الْقُرْآنِ وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ، ص١٣١٢–١٣١٣: رقم الحديث ٥١٤٩.

فتعلم يقينًا أنَّه (ﷺ) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا يُجْزَمُ بأنَّه قال بعضها؛ إذْ يحتمل أنَّه قال لفظًا مُرادفًا لهذه الألفاظ (غيرها)، فأتتِ الرُّواة بالمرادف، ولم تَأْتِ بلفظه؛ إذِ المعنى هو المطلوب، ولا سِيَّما مع تقادم السماع، وعدم ضَبْطِها بالكتابة، والاتِّكال على الحفظ، والضابط منهم مَنْ ضَبَطَ المعنَى، وأمَّا مَنْ ضَبَطَ اللّفظ فبعيدٌ جدًا، لا سِيَّما في الأحاديث الطوال"[١].

كما واحتجَّ[٢] بقولٍ منقول عن سفيانَ الثوريِّ (ت١٦١هـ) -يُفيد التساهل في هذه المسألة- هو: "إنْ قلتُ لكم: إنِّي أحدِّثكم كما سمعتُ فلا تصدِّقوني، إنَّما هو المعنى"[٣]، ثمّ عقّب عليه قائلًا: "ومَنْ نظر أدنى نظر عَلِمَ عِلْمَ اليقين أنَّهم يَرْوُونَ بالمعنى"[٤].

وقال ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) في كتابه "شَرْحُ الجُمَل": "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كَسِيبَوَيْهِ وغيرِه- الاستشهادَ على إثبات اللُّغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على "القُرْآن الكَرِيم"، وصريح النقل عن العرب"[٥]؛ أيْ: نظمًا ونثرًا.

٣. رِوَايَةُ الْأَعَاجِمِ، وَوُقُوعُ اللَّحْنِ:

قال أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ): "وقع اللَّحْن كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرُّواة كانوا غيرَ عُرْبٍ بالطبع، ويتعلّمون لسان العرب بصناعة النَّحْو، فوقع اللَّحْن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب"[٦].

---

(١) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١١.

(٢) أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ).

(٣) الكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ، ص٢٠٩.

(٤) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١١.

(٥) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٥. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٠.

(٦) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١١.

المطلب الثالث: الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

تشدَّد كِلا الفريقَيْنِ السابقَيْنِ فِيمَا ذهبا إليه؛ فثمَّةَ موقف ثالث يرى عدم التشدُّدِ في المسألة من بابٍ أوْلَى؛ فتوسط بينهما، وأجاز بشروط ومنع، **ومن أبرز أصحابه:** أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ (ت٧٩٠هـ) الذي فصَّل في المسألة؛ فقسَّم (الحديث في النقل) إلى قسمَيْنِ[١]:

أحدهما: ما عُرِف أنَّ المعتنَى به فيه نَقْلُ معانيه لا نَقْلُ ألفاظه؛ فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللِّسان.

والثاني: ما عُرِفَ أنَّ المعتنَى به فيه نَقْلُ ألفاظِه لمقصودٍ خاصٍّ بها، فهذا يَصِحُّ الاستشهاد به في أحكام اللِّسان العربيّ؛ كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله (ﷺ)، ككتابه إلى هَمْدان، وكتابه إلى وائل بن حُجْر، والأمثال النبويَّة، ونحو ذلك[٢].

ثمَّ أخذ على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) بأنَّه "لم يُفَصِّل هذا التفصيلَ الضروريَّ الذي لا بُدَّ منه، فبَنَى الأحكام على الحديث مطلقًا"[٣].

كما أنَّه في بادئ الأمر أخذ على النَّحْوِيِّينَ القدامَى، ومَنْ تبعهم من المانعين، تركَهم الاستشهادَ بالحديث النبويّ، واستشهادَهم بكلام أجلاف العرب وسُفهائهم؛ فقال: "لا تجد أحدًا من النَّحْوِيِّينَ استشهد بحديث رسول الله (ﷺ)، وهم يستشهدون بكلام أجلافِ العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارِهم التي فيها الفُحش والخَنَا، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنَّها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها؛ بخلاف كلام العرب وشِعْرهم؛ فإنَّ رُواتَه اعتنَوا بألفاظه، لِمَا يَنْبَنِي عليه من النَّحْو، ولو وقفتَ على اجتهادهم قضيتَ منه العجب، وكذا القُرْآن الكَرِيم، ووجوه القراءات"[٤].

---

(١) المَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ، أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ، تحقيق: عبد الرحمن سُلَيْمان العُثَيْمِين وآخرون، ج٣/٤٠٢-٤٠٤.

(٢) وقد ذكر الإمام الشَّاطِبِيّ (ت٧٩٠هـ) أمثلة على ذلك؛ **انظر:** المَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ، أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ، تحقيق: عبد الرحمن سُلَيْمان العُثَيْمِين وآخرون، ج٣/٤٠٢-٤٠٤.

(٣) المَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ، أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ، تحقيق: عبد الرحمن سُلَيْمان العُثَيْمِين وآخرون، ج٣/٤٠٤-٤٠٥.

(٤) انظر: المَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ، أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ، تحقيق: عبد الرحمن سُلَيْمان العُثَيْمِين وآخرون، ج٣/٤٠١-٤٠٢. بتلخيص عبد القادر البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ) في خِزَانَتِهِ: ج١/١٢.

المطلب الرابع: مُنَاقَشَةُ الْمُجِيزِينَ لِأَدِلَّةِ الْمَانِعِينَ

ناقش المجيزون أدلة المانعين، فردُّوا عليهم ودَحَضُوها، منهم البدر الدَّمَامِينِي (ت٨٢٧هـ)، وعبد القادر البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ)، وابن الطيب الفَاسِي (ت١١٧٠هـ)، وغيرُهم، إلَّا أنَّ ابن الطيب الفَاسِي، المشهور بلقب (الشَّرْكَي)، قد ناقشها بدقة، وتتبعها في شرحه للاقتراح المسمَّى "فَيْضُ نَشْرِ الانْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاقْتِرَاحِ" أثناء رَدِّهِ على أبي حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) وأتباعه؛ ويمكن تلخيص ذلك في تسعة بنودٍ على النحو الآتي[١]:

١. إنَّ القول بأنَّ "القدامى لم يستدلُّوا بالحديث، ولا أثبتوا القواعد الكلية به"؛ لا دليلَ فيه على أنَّهم يمنعون ذلك، ولا يُجيزونه؛ قال **عبد القادر البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ)** في خِزَانَتِهِ: "لا يلزم عدم استدلالهم بالحديث عدمُ صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحْويّ في ضَبْطِ ألفاظه. ويُلحق به ما رُوِيَ عن الصحابةِ، وأهلِ البيت (ﷺ)"[٢].
٢. إنَّ القول بأنَّ "الأحاديث بأسرها ليس موثوقًا بأنَّها من كلام النبي (ﷺ)"؛ قولٌ باطل؛ لأنَّ المتواتر[٣] -وإنْ كان قليلًا- مجزومٌ بأنَّه من كلامه (ﷺ)، وكذلك ما اشتمل عليه صَحِيحَا البُّخَارِيّ ومُسْلِم إلَّا قليلًا، وما صحَّ أنَّه من كلامه لا شكَّ في كَوْنه في إثبات القواعد مثلَ "القُرْآن الكَرِيم".
٣. إنَّ القول بأنَّ "الرُّواة أجازوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ"؛ فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قومٌ منعه آخرون؛ بل ذهب إلى المنع كثيرٌ من المُحَدِّثِينَ، والفقهاء والأصوليين، وإنَّ بعض الأئمة قد شدَّد في الرواية بالمعنى غايةَ التشديد، فمنع تقديم كلمةٍ على كلمةٍ أخرى، وحرفًا على آخر، وذهب بعض الأئمة إلى أنَّه لا تجوز الرواية بالمعنى إلَّا لِمَنْ أحاط بجميع دقائق اللُّغة العربيَّة، وإلَّا فلا يجوز له الرواية

---

(١) انظر: فَيْضُ نَشْرِ الانْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاقْتِرَاحِ، ابن الطيب الفَاسِي (الشَّرْكَي)، تحقيق: محمود يوسف فجّال، ج١/٥٣-٦٢.

(٢) خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/٩-١٠.

(٣) الحديث المتواتر: له تعريفات عدَّة، ذكرها الإمام جلال الدين السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ) في كتابه "قَطْفُ الأزْهَارِ المُتَنَاثِرَةِ فِي الأخْبَارِ المُتَوَاتِرَةِ"، ص٥-٦، ومن تلك التعريفات: "هو الحديث الذي رَواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس"، وهو حديث في أعلى درجات الصحة والثبوت.

بالمعنى، ثمَّ إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنَّما هو فيما لم يُدَوَّنْ ولم يُكْتَبْ؛ **قال البدر الدَّمَامِينِي (ت٨٢٧هـ):** "ثمّ إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنَّما هو فيما لم يُدَوَّنْ ولا كُتب، وأمَّا ما دُوِّن وحُصِّل في بطون الكتب؛ فلا يجوز تبديل ألفاظه من غيرِ خلاف بينهم، **قال ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)**[١] –بعد أنْ ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: "إنَّ هذا الخلاف لا نراه جاريًا ولا أجراه الناس –فيما نعلم– فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحدٍ أنْ يُغَيِّرَ لفظَ شيءٍ من كتابٍ مُصنَّفٍ، ويُثْبِتَ بدله فيه لفظًا آخر بمعناه"[٢]، وتدوين الأحاديث والأخبار؛ بل وكثيرٍ من المرويات، وقع في الصدر الأوَّل قبل فساد اللُّغة العربيَّة، حين كان كلام أُولئك المبدِّلين –على تقدير تبديلهم– يسوغُ الاحتجاج به، وغايته يومئذٍ تبديلُ لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرقَ بين الجميع في صحة الاستدلال؛ ثمَّ دُوِّن ذلك المبدَّل –على تقدير التبديل– ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصَّلاح، فبقي حجَّةً في بابه، ولا يضرُّ توهُّمُ ذلك السابق في شيءٍ من استدلالهم المتأخر، والله (ﷻ) أعلم بالصواب"[٣].

ويُؤَيْده في ذلك **عبد القادر البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ)** في خِزَانَتِهِ؛ إذْ قال: "لو سلَّمنا بأنَّ (الأحاديث لم تُنقل كما سُمِعَتْ من النبي (ﷺ)، وإنَّما رُوِيَتْ بالمعنى)؛ إنَّما كان ذلك في الصدر الأوَّل قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللُّغة، وغايته تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق، على أنَّ اليقينَ غيرُ شرطٍ؛ بل الظنُّ كافٍ"[٤].

ثمَّ إنَّ النقل بالمعنى ليس مقصورًا على الأحاديث فحسب، وكذلك الوضع والانتحال؛ **قال عبد العزيز المَيْمَنِيّ (ت١٣٩٨هـ):** "النقل بالمعنى شيءٌ ليس بمقصورٍ على الأحاديث فحسب؛ بل إنَّ تعدُّدَ الروايات في بيتٍ واحدٍ من هذا القبيل، والقول بأنَّ منشأه تعدُّدُ القبائل ليس مِمَّا يتمشى في كلِّ موضوع ... زِدْ إلى ذلك ما طرأ على الشِّعْر

---

(١) قول ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) نقله البدر الدَّمَامِينِي (ت٨٢٧هـ) أثناء كلامه هذا، أيْ: يندرج تحت كلام البدر الدَّمَامِينِي (ت٨٢٧هـ).

(٢) عُلُومُ الحَدِيثِ لابْنِ الصَّلَاحِ، ابنُ الصَّلَاح، تحقيق: نور الدين عتر، ص٢١٤.

(٣) خِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٥.

(٤) المرجع السابق، ج١/٩.

من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل: ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبي، وأضرابهم"[1].

٤. إنَّ القول "بتعدد رواية القصة الواحدة"؛ يُرَدُّ عليه بأنَّ وُرُود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيحٌ موجودٌ في كثيرٍ من الأحاديث، فقد كان النبي (ﷺ) يُعيد الكلام مرَّتَيْنِ أو أكثر؛ لقصد البيان، وإزالة الإبهام، وقد ورد أنَّه (ﷺ) كان من عادته تكرار الكلام ثلاثَ مرات، وقد وضع البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ) بابًا بعنوان: "**بَابُ مَنْ أَعَادَ الحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ**"[2].

٥. إنَّ القول بأنّ "الرُّواة أتتْ بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه؛ إذِ المعنى هو المطلوب، ولا سِيَّما مع تقادُم السماع، وعدم ضَبْطِها بالكتابة، والاتِّكال على الحفظ"؛ فالردُّ عليه بأنَّ اللّفظ مطلوبٌ أيضًا؛ ولذلك يَعتني الأئمة بالأدعية النبويَّة، والخُطب، وغيرِ ذلك، كما وتجدهم يعتنون بألفاظ الأحاديث، ويستنبطون منها الأحكام الشرعية، ولو كان ذلك كلامَ الرُّواة ما حَسُنَ استنباطهم منه؛ بل ولا جاز تَكلُّمُهم على ما في الأحاديث من ألفاظ الشرط، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، وغيرِ ذلك، ونسبة ذلك للشارع، والحكم بمضمنه، وإنْ كان تقادُم السماع بالنسبة إلى الصحابة (ﷺ) من النبي (ﷺ) فهو لا يضرُّنا، إذْ لا فرق فيما يَرْوُونَه، سَواء رَوَوْهُ بألفاظه كما قاله النبي (ﷺ)، وهو الكثير المتداول المشهور، أم رَوَوْهُ بالمعنى، وهو القليل ... فإنَّه يُستدل به، ويُستشهد به على إثبات القواعد؛ لأنَّه إنْ كان كلامَه (ﷺ) فلا إشكال، أو كلامَ الصَّحْب (ﷺ) فكذلك؛ لأنّهم عُرْبٌ فُصحاء.

٦. إنَّ القول بأنَّ "الضابط منهم مَنْ ضَبَطَ المعنَى"؛ فالردُّ عليه يَكْمُن في أنَّ الضابط مَنْ ضَبَطَ الألفاظ أيضًا، مع المعاني؛ ولهذا يعتنِي الرُّواة بإثبات الألفاظ المختلفة عن

---

(١) حاشية "خِزَانَةُ الأدَبِ" بتحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٩/١.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا؛ منها –على سبيل المثال– ما سبق ذكره في تعريف الحَدِيث لغةً من الشاهد رقم (١٣)؛ وهو قول الشاعر المُفَضَّلِ النُّكْرِيِّ:

١٣. تُلَهِّي المَرْءَ بِالحُدْثَانِ لَهْوًا، وتَحْدِجُهُ، كَمَا حُدِجَ المُطِيقُ

فقد رُوِيَ بالحُدْثَانِ، والحِدْثَانِ، والحَدَثَانِ؛ بضم حرف "الحاء"، وكسره، وفتحه.

انظر: هذه الرسالة، ص٩٠.

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، العِلْمُ/مَنْ أَعَادَ الحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ، ص٣٦–٣٧.

الشيوخ، ولو كان الضابط مَنْ ضَبَطَ المعانيَ ما وقع التنبيه على رواية الألفاظ، والاعتناء بها، وبضَبْطِها، وبِمَنْ رَواها كذلك، وبِمَنْ خالف.

٧. إنّ القول بأنَّ "كثيرًا من الرُّواة كانوا غيرَ عُرْبٍ (رواية الأعاجم)"؛ صحيحٌ لا شكَّ فيه، أمَّا الادِّعاءُ بأنَّهم لا يعلمون النَّحْو؛ فهو مخالفٌ لِمَا أطْبَقَ عليه علماء الحديث من أنَّ شرط المحدِّث أنْ يكون عالمًا بالعربيَّة؛ بل والغريبِ من اللُّغة أيضًا، فضلًا عن العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومَنْ خلا من الشروط، ولم يَسْتَوْفِها؛ لا تجوز روايته، بالإضافة إلى أنَّ الأعاجم لم يَقْصُرُوا جُهدهم على رواية الأحاديث فحسب؛ بل عَمَدوا إلى رواية الشِّعْر، وكلام العرب؛ **فقد قال عبد العزيز المَيْمَنِيّ (ت١٣٩٨هـ):** "ورُواة الشِّعْر أيضًا فيهم من الأعاجم والشعوبية أُمم"[١].

٨. إنَّ القول "بوقوع اللَّحْن جَرَّاء رواية الأعاجم"؛ يمكن الردُّ عليه من جهة نوع اللَّحْن، فإنْ أراد به الخطأ في الإعراب؛ بحيثُ لا يَقبل التخريج على لُغةٍ من اللُّغات، ولا يمكن إجراؤه على شيءٍ من الاصطلاحات، فممنوعٌ، وإنْ أراد به كونَه في الظاهر على خلاف الأصل المقرَّرِ المشهور الجاري على خلاف الجمهور فمِثْلُه لا يَضُرُّ، وادِّعاءُ وقوع اللَّحْن كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث دعوى خاليةٌ عن البرهان، فهذا "صَحِيح البُخَارِيّ"، مع أنَّه مشتمل على سبعةِ آلافٍ ومِائَتَيْنِ وخمسةٍ وسبعينَ حديثًا بالمكرَّر؛ فإنَّ التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين حديثًا، ومع ذلك بسطها شُرَّاحه، وأزال النِّقابَ عن وجوه إشكالها ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ) فيما كَتَبَهُ على "صَحِيح البُخَارِيّ"؛ بحيثُ لم يَبْقَ فيها إشكالٌ، ولا غرابةٌ، ولا خروجٌ عن الظاهر، فضلًا عن ادِّعاء اللَّحْن فيها، فما نسبةُ أربعينَ ونحوِها في سبعةِ آلافٍ ومِائَتَيْنِ وخمسةٍ وسبعينَ إلَّا نقطةٌ من بحرٍ؟!، وهذا صَحِيح مُسْلِم جملة أحاديثه نحو أربعةِ آلافِ حديثٍ دون المكرَّر، واثْنَيْ عشرَ ألفَ حديثٍ بالمكرَّر، ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين حديثًا، مع تحرير القاضي عِيَاض (ت٥٤٤هـ) لها، وما نسبة ثلاثين من اثْنَيْ عشرَ ألفًا؟! ... إلى آخره من الأمثلة.

٩. إنَّ القول بأنَّ "رسول الله (ﷺ) لم يكن لِيتكلَّمَ إلَّا بأفصح اللُّغات"؛ ممنوعٌ؛ إذِ البليغ المقتدر هو مَنْ حصلتْ له هذه الملكة، وكان قادرًا على الإتيان بأفصحِ اللُّغات، وأحسنِ التراكيب، وأجزلِ الألفاظ متى شاء، فلا يتوجه أنَّه لا يتكلم إلَّا بها، سلَّمنا، لكنْ في

---

(١) حاشية "خِزَانَةُ الأدَبِ" بتحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج٩/١.

الكلام مع أمثاله، أو مَنْ يقرب منه، أو يفهم كلامه بملازمته وممارسته، لا مع كلِّ أحدٍ؛ إذِ البلاغة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه"[1]، ومن مراعاة مقتضى الحال مراعاة المخاطبين، فيخاطب كلُّ أحدٍ بما يفهم؛ فقد يكون التكلُّمُ بكلام الأوساط فمَنْ دونهم بليغًا إذا كان معهم، كما يكون التكلم بغيرِ الفصيح فصيحًا إذا اقتضاه المقام، وقد وضع الناس تصانيفَ فيما تكلَّم به (ﷺ) من لُغات قريش، ومن طوائف العرب، كما وضعوا مثلها فيما تكلَّم به من لُغات غير العرب من الألسن المشهورة، ولا تحجيرَ عليه في التكلُّم بما شاء من أنواع اللُّغات، كما أنَّه لا معنى لِحَصْرِ كلامه (ﷺ) في أفصح اللُّغات؛ بل ولا في الفصيح أيضًا.

المطلب الخامس: مُنَاقَشَةُ الْمَانِعِينَ لِأَدِلَّةِ الْمُجِيزِينَ

وكذلك ناقش المانعون أدلة المجيزين من أربعة وجوه على النحو الآتي:

١. إنَّ القول بأنَّ "النبي (ﷺ) أفصح العرب"؛ لا خلافَ فيه؛ إلَّا أنَّ جواز رواية الحديث بالمعنى، ورواية الأعاجم له، تجعله دون فصاحته (ﷺ)؛ **قال ابن الضائع (ت٦٨٠هـ):** "ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأوْلَى في إثبات فصيح اللُّغة كلام النبي (ﷺ)؛ لأنَّه أفصح العرب"[2]، **وقال أبو حيّان الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ):** "ونعلم قطعًا من غيرِ شكٍّ أنَّ رسول الله (ﷺ) كان أفصحَ العرب، فلم يكن يتكلم إلَّا بأفصحِ اللُّغات، وأحسنِ التراكيب، وأشهرِها، وأجزلِها، وإذا تكلم بِلُغةٍ غيرِ لُغته؛ فإنَّما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللُّغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله (ﷻ) ذلك له من غيرِ معلِّم"[3].

٢. الأصل في رواية الحديث أنْ تكون باللّفظ، والقائلون بجواز الرواية بالمعنى يُدركون أنَّه خلاف الأصل، وإنَّ القول بأنَّ "غلبة الظنِّ في أنَّ الحديث مرويٌّ بلفظه كافية في إثبات الألفاظ اللُّغويَّة، وتقرير الأحكام النَّحْوِيَّة"؛ لا يعتدّ به بعض العلماء؛ فقد اتَّخذه **أبو حيّان**

---

(١) الإيْضَاحُ، الخطيب القَزْوِينِي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ص٢٠.

(٢) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٥. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٠.

(٣) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤-٤٥. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١١-١٢.

الأنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) سببًا في ترك العلماء الاستشهادَ به؛ إذْ قال: "إنَّما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ رسول الله (ﷺ)؛ إذ لوْ وَثِقُوا بذلك لجرى مَجْرَى "القُرْآن الكَرِيم" في إثبات القواعد الكلية"[١].

٣. بعض المحدِّثين يمنعون رواية الحديث بالمعنى؛ كابن عُمرَ (رضي الله عنه) من الصحابة (ت٧٣هـ)، وابن سِيرِين (ت١١٠هـ)، وثعلب النَّحْويّ (ت٢٩١هـ)[٢]، وأبي بكر الرَّازِيّ (ت٣١١هـ)، والقُرطبيّ (ت٦٧١هـ)، وغيرُهم. وبناءً عليه؛ فإنَّ بعض النُّحَاة يَرَوْنَ منع الاستشهاد بمثل ذلك من بابٍ أوْلَى، فهم يرفضون فكرة جواز رواية الحديث بالمعنى، ويأخذون على المجيزين ذلك، والمستشهدين به.

٤. إنَّ القول بأنَّ "تدوين الأحاديث، والأخبار؛ بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأوَّل قبل فساد اللُّغة العربيَّة"؛ ردَّه بعض العلماء؛ منهم: **جلال الدين السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ)** في كتابه "الاقْتِرَاحُ"؛ إذ قال: "فإنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمُوَلَّدون قبل تدوينها، فَرَوَوْهَا بما أدَّتْ إليه عبارتهم، فزادوا ونقَّصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظٍ"[٣]؛ ومعناه أنَّ التدوين قد وقع بعد فساد اللُّغة. وكذلك **ابن عَلَّان (ت١٠٥٧هـ)** في شرحه للاقتراح المسمَّى "دَاعِي الفَلَاحِ لِمُخبَّآتِ الاقْتِرَاحِ"؛ إذْ قال: "إنَّ تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللُّغة ... ولم يحصل التدوين إلَّا في عصر التابعين، ووقع يومئذٍ الاختلاط في اللُّغة، والروايةُ بالمعنى لم تقف عند حدِّ مَنْ يتكلم العربيَّة سليقةً"[٤].

---

(١) انظر: الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٤. وخِزَانَةُ الأدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج١/١٠-١١.

(٢) هو: العلامة المحدِّث، إمام النَّحْو، أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشَّيْبَانِيّ البَغْدَادِيّ (ت٢٩١هـ)، المشهور بثعلب النَّحْويّ، صاحب "الفصيح" والتصانيف. **انظر:** سِيَرُ أعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج١٤/٥-٧.

(٣) الاقْتِرَاحُ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، ص٤٣.

(٤) دَاعِي الفَلَاحِ لِمُخبَّآتِ الاقْتِرَاحِ، ابن عَلَّان، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، ص١٣٣، ١٥٢. **وانظر:** كُتُبُ إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، سَلمان مُحمّد القضاة، ص٢٩.

المطلب السادس: ظَنُّ الْبَاحِثِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ

يظنّ الباحث أنَّ "الاسْتِشْهَادَ النَّحْوِيَّ[1] بالحَدِيثِ النَّبَوِيِّ" أمرٌ يجب التسليم بجوازه؛ لأدلة المجيزين، ونقاشِهم أدلة المانعين، والردِّ عليهم وردِّها –كما سبق بيان ذلك[2].

ثم إنَّه يظنّ أنَّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لم يُجِزْ، ولم يمنع، بل ولم يتخذْ موقفًا من ذلك؛ وإنَّما كان مذهبه في الاستشهاد أنْ يستشهد بالقُرْآن الكَرِيم أوَّلًا، فإنْ لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، فإنْ لم يكن عَدَلَ إلى أشعارِ العرب، وكلامِهم؛ لِتَوَرُّعِهِ وزُهْدِهِ، وبراعتِهِ في علوم الحديث كذلك، فقد قال السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ) عنه: "كان[3] أمَّةً في الاطِّلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقُرْآن الكَرِيم، فإنْ لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى الحديث، فإنْ لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى أشعار العرب"[4].

وفي المقابل فإنَّ ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبا حيّان الأَنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ)، لم يمنعا الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف مطلقًا –كما زعم معظم الباحثين بعدهما، لا سِيَّما المعاصرون– لأنَّهما نفسَهما استشهدا به في كتبهما[5]، وإنَّما كان حقيقة موقفهما رَدَّةَ فعلٍ على مَنْ أكثر من الاستشهاد به؛ ظنًا منهما أنَّ ذلك يُخالف منهج أوائل النُّحَاة، والاقتداء بهم؛ فنبذا

---

(١) وكذلك: "الاسْتِشْهَادُ اللُّغَوِيُّ والصَّرْفِيُّ".

(٢) انظر: هذه الرسالة، ص (٩٣–٩٥)، (٩٩–١٠٣).

(٣) يقصد: ابن مالك (ت٦٧٢هـ).

(٤) بُغْيَةُ الوُعَاةِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، ج١/١٣٤.

(٥) فمثلًا: أبي حيّان الأَنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) استشهد بالحديث كثيرًا، إمَّا للتأييد، أو لشبهة خلافٍ، أو للتمثيل، أو لبناء قاعدة، أو لإصدار حكم، ونحو ذلك.

وقد بَيَّنَتْ الدكتورة خديجة الحديثي ذلك بالتفصيل في كتابها "مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاحْتِجَاجِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ"؛ **انظر**: ص٣١٧–٣٦٥.

كما وحدد الدكتور ياسر عبد الله الطريقي في مقالٍ له بعض مواضع استشهاد أبي حيّان الأَنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) بالحديث في كتبه –قد اطلع عليها الباحث كذلك– وهي على النحو الآتي:

أ– "التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ": (ج١/١٦٣، ١٦٤، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٨)، (ج٢/١٥٨)، (ج٣/١٠٠، ١٤٣، ٢٨٥)، (ج٤/٣٤١، ٣٤٧)، (ج٥/١٦، ٤٧، ١٣٤، ١٣٨) ... إلخ.

ب– "ارْتِشَافُ الضَّرَبِ": (ج١/٤٤٥)، (ج٢/٥٠٥)، (ج٣/١٢٧٣)، (ج٤/١٧١٨، ٢٠٨٣) ... إلخ.

انظر: مَوَاقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالحَدِيثِ، ياسر عبد الله الطريقي، ص٣.

كثرة الاستشهاد به، مِمَّا اضطرا إلى منعه، ولكنْ ليس مطلقًا، فكان لزامًا عليهما تبريرُ موقفهما؛ فاتخذا أسبابًا لذلك، سبق ذكرها[1].

بعد هذا كله ثمة أسئلة تدور في ذهن **الباحث**، لا بدّ من ذكر أهمها في ستَّة بنودٍ على النحو الآتي:

١. أليس النبيّ (ﷺ) أفصحَ العرب قاطبة ؟!
٢. لماذا الخلاف في كلامه (ﷺ) وحدَه، ولا خلافَ في كلام غيره من البشر، مع أنَّ الأسباب التي اتَّخذها المانعون تنطبق على كلام الجميع من البشر؟!
٣. أليس الحديث النبويّ هو المصدرَ التشريعيَّ الثاني؟! فَلِمَ لا يكون هو المصدرَ الثانيَ في الاستشهاد النَّحْويِّ كذلك ؟!
٤. وإنْ كان بعض الحديث مرويًا بالمعنى أو غالبُه؛ ألم يَكُ ذلك في عصر الاستشهاد؟!
٥. وإنْ كان بعض رُوَاتِهِ أعاجمَ؛ أليس شيخ النُّحَاة وإمامُهم –سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ)– أعجميًّا؟! يُضاف إلى ذلك أنَّ غالب أئمة النَّحْو، ومَنْ يؤخذ عنهم "عِلْم النَّحْو"، أعاجمُ كذلك.
٦. أليس علماء الحديث قد برعوا في تنقية أحاديث النبي (ﷺ)؛ وتبيَّن للباحث –أيًّا كان– ما صحَّ عنه (ﷺ)، وما لم يَصِحَّ ؟!

كلُّ تلك الأسئلةِ، وغيرُها، تجعل من الاستشهاد النَّحْويِّ –وكذلك اللُّغَوِيُّ والصَّرْفِيُّ– بالحديث النبويِّ الشريف أمرًا مسلَّمًا بجوازه.

***

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٩٥–٩٧.

الفصل الثالث

بَيَانُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا

في هذا الفصل تناول الباحث الجانب الآخر في هذه الرسالة؛ وهو الجانب التطبيقيّ، ويتمثل في "بَيَانِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعِهَا"؛ وكان ذلك باستخراج جميع الأسماء التي لها حقّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم كلّه، وذكر عددها، والاستشهاد عليها بثلاثة أحاديث لكلّ اسم منها غالبًا، ثُمَّ تحديد مواضعها في صَحِيح مُسْلِم؛ بذكر رقم الكتاب، ثُمَّ رقم الباب، ثُمَّ رقم الحديث تحت الكتاب الواحد، ثُمَّ رقم الحديث ذاته؛ حسب ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وفهرسته المشهورة، ثُمَّ بعد ذلك ذَكَرَ الباحث بعض الأحكام التي يقتضيها كلّ اسم منها على حدة؛ وقد جاءتْ تقسيمات هذا الفصل موزعة على أربعة مباحث؛ اتباعًا للتقسيم الذي جاء في الفصل الأوّل (الجانب النظريّ)؛ وهي:

المبحث الأوّل: بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهُ.

المبحث الثاني: بَيَانُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا.

المبحث الثالث: بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا.

المبحث الرابع: بَيَانُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا.

وبيانُها على النحو التالي:

المبحث الأوّل

بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهُ

عند حصر عدد ضمير الشأْن في صَحِيح مُسْلِم لا بدّ أنْ ندرك أنَّه لا يعدو كونه مبتدأ لجملة خبرية تأتي بعده، أو معمولًا لناسخ يتقدمه، ولا بدَّ من مراعاة أضربه، وتقسيماته من حيثُ أربع نقاط؛ هي:

١. مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيّ.
٢. مِنْ حَيْثُ الانْفِصَالُ، والاتِّصَالُ.
٣. مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ.
٤. مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالاسْتِتَارُ، وَالْحَذْفُ.

وبيانها حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم على النحو الآتي:

أوّلًا: مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ؛ فإنَّه ينقسم إلَى مَرْفُوعٍ، وَمَنْصُوبٍ؛ وذلك في البندَيْنِ الآتيَيْنِ:

١. **ضمير الشأْن المرفوع**؛ نحو قول حفصة زوج رسول الله (ﷺ) عندما سألها أبوها عُمر ابن الخطاب (رضي الله عنه): "**أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)؟ فَقَالَتْ: لَا أَدْرِي، هَا هُوَ ذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ**"[(١)]؛ فـ (هُوَ) ضمير الشأْن، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (ذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ) خبره ومفسّره؛ والتقدير: (الشَّأْنُ: ذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ).
٢. **ضمير الشأْن المنصوب**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ**"[(٢)]؛ فالهاء في (إِنَّهُ) ضمير الشأْن، مبني على الضم، في محل نصب

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الطَّلَاقُ/فِي الْإِيلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ**﴾ [التَّحْرِيم: ٤]، ص٥٦٥-٥٦٦: رقم الحديث ٣٤ – (١٤٧٩).

(٢) المصدر السابق، الْمُقَدِّمَةُ/تَغْلِيظُ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ (ﷺ)، ص١٢: رقم الحديث ١ – (١).

اسم (إنَّ)، ومفسّره الجملة الشرطية بعده (مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ)؛ والتقدير: (فإنَّ الشَّأْنَ: مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ).

ثانيًا: مِنْ حَيْثُ الانْفِصَالُ، والاتِّصَالُ؛ وذلك في البندَيْنِ الآتيَيْنِ كذلك:

١. **ضمير الشأْن المنفصل**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) في الأعرابي الذي أراد أنْ يقتله: "**فَشَامَ السَّيْفَ فَهَا هُوَ ذَا جَالِسٌ**"(١)؛ فـ (هُوَ): ضمير الشأْن منفصل، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (ذَا جَالِسٌ) خبره ومفسّره؛ والتقدير: (الشَّأْنُ: ذَا جَالِسٌ).

٢. **ضمير الشأْن المتصل**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**"(٢)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير الشأْن متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إنَّ)، ومفسّره الجملة الشرطية بعده (مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)؛ والتقدير: (إنَّ الشَّأْنَ: مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).

ثالثًا: مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ؛ وذلك في البندَيْنِ الآتيَيْنِ أيضًا:

١. **ضمير (الشأْن، والأمر، والحديث) إذا كان مذكرًا**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**"(٣)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير (الشأْن، والأمر، والحديث)؛ متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إنَّ)، ومفسّره الجملة بعده (مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّأْنَ وَالْأَمْرَ وَالْحَدِيثَ: مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمِ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْفَضَائِلُ/تَوَكُّلُهُ (ﷺ) عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَعِصْمَةِ اللهِ تَعَالَى لَهُ مِنَ النَّاسِ، ٨٩٩: رقم الحديث ١٣ – (٨٤٣).

(٢) المصدر السابق، الصَّلاةُ/التَّسْمِيعُ، وَالتَّحْمِيدُ، وَالتَّأْمِينُ، ص١٦٠: رقم الحديث ٧٢ – (٤١٠).

(٣) المصدر نفسه، الْإِمَارَةُ/وُجُوبُ مُلازَمَةِ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَتَحْرِيمُ الْخُرُوجِ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُفَارَقَةِ الْجَمَاعَةِ، ص٧٤١-٧٤٢: رقم الحديث ٥٥ – (١٨٤٩).

٢. **ضمير القصة إذا كان مؤنثًا**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**"(١)؛ فالضمير المؤنث في (إِنَّهَا) هو ضمير القصة، متصل، مبني على السكون، في محل نصب اسم (إنَّ)، ومفسّره الجملة بعده (سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا)؛ والتقدير: (إنَّ الْقِصَّةَ: سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا).

رابعًا: مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالاسْتِتَارُ، وَالْحَذْفُ؛ وذلك في البنود الثلاثة الآتية:

١. **ضمير الشأن البارز**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**أَتَانِي جِبْرِيلُ** (عليه السلام) **فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ**"(٢)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير الشأن متصل بارز، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إنَّ)، ومفسّره الجملة الشرطية بعده (مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ)؛ والتقدير: (إنَّ الشَّأْنَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ).
٢. **ضمير الشأن المستتر**؛ نحو حديث أَبِي ذَرٍّ "أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رسول الله (ﷺ) قَالُوا لِلنَّبِيِّ (ﷺ): يَا رَسُولَ اللهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ (ﷺ): "**أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ مَا تَصَّدَّقُونَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً ... إلخ**"(٣)؛ فضمير الشأن مستتر في (لَيْسَ)؛ إذ التقدير: (أَوَلَيْسَ الشأن: قَدْ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ مَا تَصَّدَّقُونَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً).
٣. **ضمير الشأن المحذوف**؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) لعائشة –رضي الله عنها– عندما حاضتْ في الحج: "**فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى**

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِمَارَةُ/وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِبَيْعَةِ الْخُلَفَاءِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، ص٧٣٩: رقم الحديث ٤٥ – (١٨٤٣).

(٢) المصدر السابق، الْإِيمَانُ/مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا دَخَلَ النَّارَ، ص٥٤–٥٥: رقم الحديث ١٥٣ – (٩٤).

(٣) المصدر نفسه، الزَّكَاةُ/ بَيَانُ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، ص٣٦٢ : رقم الحديث ٥٣ – (١٠٠٦).

تَغْتَسِلِي"[1]؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (أَنْ) المخففة من الثقيلة؛ والتقدير: (غَيْرَ أَنْه لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي).

وعليه فقد ورد ضمير الشأْن في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثًا ومِأْئَتَي مَرَّةٍ؛ وذلك اجمالًا لأضربه ككلّ؛ لأنَّها تشترك فيما بينها بشكل كبير[2].

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها (ضمير الشأْن) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	مقدمة	٢	١	١
٣	١	٧	٢٩	١٩
٥	١	٣٦	١٣٦	٨٤
٧	١	٤٧	١٧٨	١١١
٩	١	٨١	٢٩٩	١٨٢
١١	٢	٢٢	٧٤	٢٧٣
١٣	٣	٣	٧	٢٩٧
١٥	٤	٧	١١	٣٨٤
١٧	٤	١٨	٧٢	٤١٠
١٩	٤	٣٣	١٤٩	٤٤٩
٢١	٤	٤١	٢٠٨	٤٧٩
٢٣	٥	١	٩	٥٢٤
٢٥	٥	٥	٢٦	٥٣٤
٢٧	٥	٧	٣٨	٥٤٠

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	مقدمة	٢	٢	٢
٤	١	١٠	٤٣	٢٦
٦	١	٤٠	١٥٣	٩٤
٨	١	٤٨	١٨٢	١١٤
١٠	٢	١٩	٦٦	٢٦٨
١٢	٢	٣٤	١١١	٢٩٢
١٤	٤	١	١	٣٧٧
١٦	٤	١٨	٧١	٤٠٩
١٨	٤	٢١	٩٣	٤١٨
٢٠	٤	٤١	٢٠٧	٤٧٩
٢٢	٤	٥٠	٢٦٥	٥١٠
٢٤	٥	٣	١٩	٥٢٩
٢٦	٥	٧	٣٧	٥٤٠
٢٨	٥	١٧	٧٦	٥٦٥

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْحَجُّ/بَيَانُ وُجُوهِ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ، وَجَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَمَتَى يَحِلُّ الْقَارِنُ مِنْ نُسُكِهِ، ص٤٤٩: رقم الحديث ١١٩ – (١٢١١).

(٢) لذلك اكتفى الباحث بذكر شاهد واحد لكلّ ضرب منها؛ فتلك تسعة شواهد على ضمير الشأْن.

٢٩	٥	١٩	٨٩	٥٧٢
٣١	٥	٣٩	٢٢٤	٦٤١
٣٣	٥	٤١	٢٣٩	٦٤٨
٣٥	٥	٥٠	٢٨٠	٦٦٥
٣٧	٦	١٣	٧٧	٧١٨
٣٩	٦	٢٥	١٧٨	٧٦١
٤١	٦	٤٥	٢٥٩	٨١١
٤٣	٦	٤٥	٢٦١	٨١٢
٤٥	٦	٤٥	٢٦٣	٨١٣
٤٧	٦	٥٤	٣٠١	٨٣٥
٤٩	٨	–	٦	٨٨٦
٥١	١٠	٣	١١	٩٠٥
٥٣	١٢	٩	٣٣	٩٤
٥٥	١٢	١٦	٥٤	١٠٠٧
٥٧	١٢	٤٧	١٤٤	١٠٦٤
٥٩	١٢	٤٧	١٤٦	١٠٦٤
٦١	١٣	٢٣	١٤٥	١١٢٤
٦٣	١٣	٢٧	١٥٧	١١٤٩
٦٥	١٥	٧	٣٤	١١٩٠
٦٧	١٥	١٧	١١٩	١٢١١
٦٩	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨
٧١	١٥	٨٢	٤٤٥	١٣٥٣
٧٣	١٦	١	٢	١٤٠٠
٧٥	١٦	٢٢	١٣٢	١٤٣٨
٧٧	١٧	٢	٥	١٤٤٥
٧٩	١٧	٣	١٣	١٤٤٧
٨١	١٧	١٤	٥١	١٤٦٥
٨٣	١٨	٥	٣٤	١٤٧٩

٣٠	٥	٢٤	١٢٣	٥٨٤
٣٢	٥	٤٠	٢٣٢	٦٤٥
٣٤	٥	٤٣	٢٥٥	٦٥٣
٣٦	٥	٥٥	٣١١	٦٨١
٣٨	٦	١٤	٩٨	٧٢٦
٤٠	٦	٢٦	٢٠١	٧٧١
٤٢	٦	٤٥	٢٦٠	٨١١
٤٤	٦	٤٥	٢٦٢	٨١٢
٤٦	٦	٥٤	٢٩٧	٨٣٤
٤٨	٦	٥٧	٣٠٨	٨٤٠
٥٠	١٠	٣	٩	٩٠٤
٥٢	١١	٣٥	١٠٣	٩٧٤
٥٤	١٢	١٦	٥٣	١٠٠٦
٥٦	١٢	٤١	١٣٢	١٠٥٢
٥٨	١٢	٤٧	١٤٥	١٠٦٤
٦٠	١٣	١٣	٧٨	١١٠٩
٦٢	١٣	٢٦	١٥١	١١٤٦
٦٤	١٣	٤٠	٢١٧	١١٦٧
٦٦	١٥	١٧	١١٧	١٢١١
٦٨	١٥	١٧	١٢٠	١٢١١
٧٠	١٥	٣٩	٢٤٠	١٢٦٦
٧٢	١٥	٨٦	٤٧٥	١٣٧٤
٧٤	١٦	١٨	١١٦	١٤٣٤
٧٦	١٦	٢٢	١٣٤	١٤٣٩
٧٨	١٧	٢	٩	١٤٤٥
٨٠	١٧	١٢	٤١	١٤٦٠
٨٢	١٨	٥	٣١	١٤٧٩
٨٤	١٨	٦	٥٤	١٤٨١

٨٥	١٨	٨	٥٦	١٤٨٤
٨٧	١٩	–	٢٠	١٥٠٠
٨٩	٢٢	١٣	٧١	١٥٨١
٩١	٢٧	١٠	٣٨	١٦٦١
٩٣	٣١	٤	١٨	١٧٢٨
٩٥	٣٢	١٥	٥٠	١٧٥٧
٩٧	٣٢	٤٠	١١٧	١٧٩٩
٩٩	٣٣	٢	١٢	١٨٢٣
١٠١	٣٣	١٠	٤٤	١٨٤٢
١٠٣	٣٣	١٠	٤٦	١٨٤٤
١٠٥	٣٣	١٣	٥٦	١٨٤٩
١٠٧	٣٣	١٦	٣٦	١٨٥٤
١٠٩	٣٥	٢	١٦	١٩٦٥
١١١	٣٦	١	٥	١٩٨٠
١١٣	٣٦	٦	٦٥	١٩٩٩
١١٥	٣٦	٣٢	١٧٤	٢٠٥٥
١١٧	٣٧	٢	١١	٢٠٦٩
١١٩	٣٧	٢٦	٩١	٢١٠٧
١٢١	٣٧	٢٦	٩٨	٢١٠٩
١٢٣	٣٩	٤	١١	٢١٦٥
١٢٥	٣٩	٢١	٦٣	٢١٩٩
١٢٧	٤٢	–	٤	٢٢٦١
١٢٩	٤٢	١	١٣	٢٢٦٨
١٣١	٤٣	١٢	٥٠	٢٣٠٨
١٣٣	٤٣	١٥	٦٥	٢٣١٨
١٣٥	٤٣	٤٢	١٥٩	٢٣٧٣
١٣٧	٤٤	٤	٣٠	٢٤٠٤
١٣٩	٤٤	٤	٣٢	٢٤٠٤

٨٦	١٩	–	١٦	١٤٩٨
٨٨	٢٠	٤	١٧	١٥٠٧
٩٠	٢٤	٤	٢٦	١٦٢٥
٩٢	٢٨	١٠	٣٢	١٦٨٠
٩٤	٣٢	١٥	٤٩	١٧٥٧
٩٦	٣٢	٣٤	٩٣	١٧٨٤
٩٨	٣٢	٤٨	١٣٩	١٨١٢
١٠٠	٣٣	٥	١٩	١٨٢٨
١٠٢	٣٣	١٠	٤٥	١٨٤٣
١٠٤	٣٣	١٣	٥٥	١٨٤٩
١٠٦	٣٣	١٤	٥٩	١٨٥٢
١٠٨	٣٤	١	٣	١٩٢٩
١١٠	٣٦	١	٢	١٩٧٩
١١٢	٣٦	٣	١٢	١٩٨٤
١١٤	٣٦	٩	٨٣	٢٠٠٤
١١٦	٣٧	٢	٣	٢٠٦٦
١١٨	٣٧	٢	١٢	٢٠٦٩
١٢٠	٣٧	٢٦	٩٣	٢١٠٧
١٢٢	٣٨	١	٤	٢١٣٣
١٢٤	٣٩	٧	١٧	٢١٧٠
١٢٦	٤٢	–	٢	٢٢٦١
١٢٨	٤٢	١	١٢	٢٢٦٨
١٣٠	٤٣	٤	١٣	٨٤٣
١٣٢	٤٣	١٤	٥٨	٢٣١٢
١٣٤	٤٣	٢٣	٨٦	٢٣٣٣
١٣٦	٤٤	٢	١٤	٢٣٨٩
١٣٨	٤٤	٤	٣١	٢٤٠٤
١٤٠	٤٤	٤	٣٨	٢٤٠٩

١٤١	٤٤	١٠	٦٣	٢٤٢٦
١٤٣	٤٤	١٢	٧٤	٢٤٣٥
١٤٥	٤٤	١٣	٨٦	٢٤٤٤
١٤٧	٤٤	١٥	٩٨	٢٤٥٠
١٤٩	٤٤	٢٢	١١٢	٢٤٦١
١٥١	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
١٥٣	٤٤	٥٣	٢١٧	٢٥٣٧
١٥٥	٤٥	٣٥	١٢٦	٢٦١٧
١٥٧	٤٨	٤	١٣	٢٦٨٢
١٥٩	٤٨	٢٧	١٠٠	٢٧٤٣
١٦١	٤٩	٩	٥٣	٢٧٦٩
١٦٣	٥٠	–	١٨	٢٧٨٥
١٦٥	٥٠	٩	٤٩	٢٨٠٤
١٦٧	٥٠	١٧	٧٨	٢٨١٨
١٦٩	٥٢	٣	١٣	٢٨٨٧
١٧١	٥٢	١٩	٨٩	٢٩٢٧
١٧٣	٥٢	١٩	٩٥	١٦٩
١٧٥	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢
١٧٧	٥٣	–	١٤	٢٩٦٧
١٧٩	٥٣	–	٢٨	٢٩٧٢

١٤٢	٤٤	١٠	٦٤	٢٤٢٦
١٤٤	٤٤	١٣	٨٤	٢٤٤٣
١٤٦	٤٤	١٣	٨٧	٢٤٤٤
١٤٨	٤٤	٢٠	١٠٧	٢١٤٤
١٥٠	٤٤	٢٤	١٢٧	٢٤٦٩
١٥٢	٤٤	٣٩	١٦٦	٢٤٩٩
١٥٤	٤٥	١٣	٤٣	٢٥٦٩
١٥٦	٤٥	٤٧	١٥٤	٢٦٣٥
١٥٨	٤٨	١٢	٤١	٢٧٠٢
١٦٠	٤٩	٣	١٣	٢٧٥٠
١٦٢	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠
١٦٤	٥٠	٧	٣٩	٢٧٩٨
١٦٦	٥٠	١٧	٧٦	٢٨١٦
١٦٨	٥١	١٤	٥٨	٢٨٦٠
١٧٠	٥٢	١٧	٥٢	٢٩٠٧
١٧٢	٥٢	١٩	٩١	٢٩٢٧
١٧٤	٥٢	٢٠	١٠٩	٢٩٣٦
١٧٦	٥٢	٢٤	١٢١	٢٩٤٢
١٧٨	٥٣	–	٢٦	٢٩٧٢
١٨٠	٥٤	٦	٣٣	٣٠٣٢

ملاحظة هامّة: من الطبيعي أنْ يختلف الرقم المتسلسل في الجدول عن عدد ورود الأسماء التي لها حق الصدارة في صَحِيح مُسْلِم؛ لأنّ الرقم المتسلسل يدل على عدد الأحاديث التي وردتْ فيها هذه الأسماء، لا عدد الأسماء نفسها، ومن المعلوم أنَّه قد يرد اسمٌ معينٌ من هذه الأسماء في الحديث الواحد أكثر من مرة.

ولضمير الشأْن فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هذه الثلاثة:

١. جاء صدر جملته؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حق الصدارة.

٢. هو مبهم، ومُفسِّرُه الجملةُ بعده؛ فهو كنايةٌ عن تلك الجملة، وتكون الجملةُ خبرًا عن ذلك الضمير، وتفسيرًا له.

٣. يُضفي على الأمر المذكور نوعًا من التعظيم، والتفخيم من شأْنه؛ لجلب انتباه السامع.

***

المبحث الثاني

بَيَانُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا

أسماء الاستفهام تسعة -كما مرّ بنا[1]- وهي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(أَنَّى)، و(كَمْ)، و(أَيّ)، بالإضافة إلى (بَلْهَ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)؛ وبيانها حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال المطالب التسعة الآتية:

المطلب الأوّل: (مَنْ).

المطلب الثاني: (مَا).

المطلب الثالث: (مَتَى).

المطلب الرابع: (أَيْنَ).

المطلب الخامس: (كَيْفَ).

المطلب السادس: (أَنَّى).

المطلب السابع: (كَمْ).

المطلب الثامن: (أيّ).

المطلب التاسع: (بَلْهَ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ).

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: (مَنْ)

عند حصر عدد وُرود (مَنْ) الاستفهاميّة في صَحِيح مُسْلِم، وتحديد مواضعها، وبيانها؛ لا بدَّ من الأخذ بعين الاعتبار تقسيماتها من حيثُ الإفراد، والتركيب؛ إلى أربعة أقسام؛ هي:

١. (مَنْ) وحدها.

---

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٣٥.

٢. (مَنْ ذَا).
٣. (مَنْ ذَا الَّذِي).
٤. (مَنْ هَذَا الَّذِي).

وذلك لأنَّ كلَّ قسمٍ منها يحتمل أوجهًا خاصةً به؛ وبيان هذه الأقسام الأربعة حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم على النحو الآتي:

القسم الأوّل: (مَنْ) وَحْدَهَا

وَرَدَتْ (مَنْ) الاستفهامية وحدها –أيْ: دون تركيب مع (ذَا)– في صَحِيح مُسْلِم ثَمَانِيَ وَأَرْبَعِينَ ومِائَتَي مَرَّةٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ** (عليه السلام)، **فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟، قَالَ: جِبْرِيلُ** (عليه السلام)، **قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟، قَالَ: مُحَمَّدٌ** (ﷺ)"(١).
٢. وقوله (ﷺ): "**مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ صَائِمًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ** (رضي الله عنه): **أَنَا، قَالَ** (ﷺ): **فَمَنْ تَبِعَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ** (رضي الله عنه): **أَنَا، قَالَ** (ﷺ): **فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ** (رضي الله عنه): **أَنَا، قَالَ** (ﷺ): **فَمَنْ عَادَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ** (رضي الله عنه): **أَنَا؛ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ** (ﷺ): **مَا اجْتَمَعْنَ فِي امْرِئٍ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ**"(٢).
٣. وقوله (ﷺ): "**مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟ قَالُوا: عَامِرٌ**"(٣).

و(مَنْ) هنا لا يحدد كونها استفهامية إلا السياق الذي جاءت فيه؛ ذلك لأنَّ (مَنْ) وحدها قد تحتمل الاستفهام وغيرَه؛ كالموصولة مثلًا، بخلاف (مَنْ) إذا لحقتها (ذَا)؛ فإنَّها تفيد التنصيص على الاستفهام.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/الْإِسْرَاءُ بِرَسُولِ اللهِ (ﷺ) إِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرْضُ الصَّلَوَاتِ، ص٧٩: رقم الحديث ٢٥٩ – (١٦٢).

(٢) المصدر السابق، الزَّكَاةُ/مَنْ جَمَعَ الصَّدَقَةَ، وَأَعْمَالَ الْبِرِّ، ص٣٦٩: رقم الحديث ٨٧ – (١٠٢٨).

(٣) المصدر نفسه، الْجِهَادُ وَالسِّيَرُ/غَزْوَةُ خَيْبَرَ، ص٧١٨: رقم الحديث ١٢٣ – (١٨٠٢).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (مَنْ) الاستفهامية وحدها دون تركيب مع (ذا) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	١	١	٨
٣	١	٦	٢٤	١٧
٥	١	٤٦	١٧١	١٠٦
٧	١	٦٠	٢١٣	١٣٤
٩	١	٦٠	٢١٥	١٣٥
١١	١	٦٠	٢١٧	١٣٦
١٣	١	٧٤	٢٥٩	١٦٢
١٥	١	٧٤	٢٦٤	١٦٤
١٧	١	٧٥	٢٧٤	١٦٩
١٩	١	٧٥	٢٧٧	١٧١
٢١	١	٨٤	٣٢٧	١٩٤
٢٣	١	٩٤	٣٧١	٢١٨
٢٥	٣	٨	٣٤	٣١٥
٢٧	٤	٢١	٩٢	٤١٨
٢٩	٥	٧	٣٣	٥٣٧
٣١	٦	١٣	٨٢	٣٣٦
٣٣	٦	٢٤	١٦٨	٧٥٨
٣٥	٦	٣١	٢٢١	٧٨٥
٣٧	٦	٥٠	٢٨٤	٨٢٤
٣٩	٦	٥٧	٣١١	٨٤٣
٤١	١١	٢	٥	٩١٨
٤٣	١١	٩	–	٩٢٧
٤٥	١٢	٨	٣٠	٩٩٠

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٣	١٠	١٢
٤	١	٢٣	٩٥	٥٥
٦	١	٦٠	٢١٢	١٣٤
٨	١	٦٠	٢١٤	١٣٤
١٠	١	٦٠	٢١٦	١٣٥
١٢	١	٦٥	٢٣١	١٤٤
١٤	١	٧٤	٢٦٣	١٦٣
١٦	١	٧٥	٢٧٣	١٦٩
١٨	١	٧٥	٢٧٥	١٦٩
٢٠	١	٨٤	٣١٦	١٩١
٢٢	١	٨٥	٣٣٣	١٩٧
٢٤	١	٩٤	٣٧٢	٢١٨
٢٦	٤	٢١	٩١	٤١٨
٢٨	٤	٣٣	١٥٣	٤٥٠
٣٠	٥	٥٥	٣١١	٦٨١
٣٢	٦	١٨	١٣٩	٧٤٦
٣٤	٦	٢٤	١٧١	٧٥٨
٣٦	٦	٤٧	٢٦٩	٨١٧
٣٨	٦	٥٢	٢٩٤	٨٣٢
٤٠	٨	–	١	٨٨٤
٤٢	١١	٧	١٣	٩٢٥
٤٤	١١	٢٣	٦٨	٩٥٤
٤٦	١٢	٩	٣٣	٩٤

٤٧	١٢	١٠	٣٥	٩٩٢
٤٩	١٢	١٤	٤٥	١٠٠٠
٥١	١٢	٤٦	١٤٠	١٠٦٢
٥٣	١٢	٤٧	١٤٣	١٠٦٤
٥٥	١٢	٤٧	١٤٨	١٠٦٤
٥٧	١٣	١٥	٨٨	١١١٣
٥٩	١٣	٣٦	١٩٧	١١٦٢
٦١	١٥	١٧	١٣٠	١٢١١
٦٣	١٥	٧٢	٤٠٩	١٣٣٦
٦٥	١٨	٥	٣٣	١٤٧٩
٦٧	٢٢	٢	٨	١٥٥٢
٦٩	٢٢	٢	١٣	١٥٥٣
٧١	٢٧	١٣	٥٨	٩٩٧
٧٣	٢٩	٢	٨	١٦٨٨
٧٥	٣٢	١٣	٤١	١٧٥١
٧٧	٣٢	٢٦	٧٤	١٧٧٣
٧٩	٣٢	٤١	١١٨	١٨٠٠
٨١	٣٢	٤٣	١٢٣	١٨٠٢
٨٣	٣٢	٤٥	١٣١	١٨٠٦
٨٥	٣٢	٤٨	١٣٧	١٨١٢
٨٧	٣٢	٤٨	١٤٠	١٨١٢
٨٩	٣٣	٣٤	١٢٢	١٨٨٨
٩١	٣٣	٣٦	١٣١	١٨٩١
٩٣	٣٣	٥١	١٦٥	١٩١٥
٩٥	٣٦	١	٢	١٩٧٩
٩٧	٣٦	٣٢	١٧٢	٢٠٥٤
٩٩	٣٧	٢٦	١٠١	٢١١١
١٠١	٣٨	٨	٣٩	٢١٥٥

٤٨	١٢	١٣	٤١	٩٩٧
٥٠	١٢	٢٧	٨٧	١٠٢٨
٥٢	١٢	٤٧	١٤٢	١٠٦٣
٥٤	١٢	٤٧	١٤٧	١٠٦٤
٥٦	١٣	٩	٥٠	١٠٩٩
٥٨	١٣	٣٥	١٨٦	١١٥٩
٦٠	١٥	١٣	٩١	١٢٠٥
٦٢	١٥	٢٩	١٩٠	١٢٣٥
٦٤	١٨	٥	٣١	١٤٧٩
٦٦	١٨	٥	٣٤	١٤٧٩
٦٨	٢٢	٢	١٠	١٥٥٢
٧٠	٢٢	١٥	٧٩	١٥٨٦
٧٢	٢٨	٣	١٧	١٦٧٢
٧٤	٢٩	٢	٩	١٦٨٨
٧٦	٣٢	١٣	٤٥	١٧٥٤
٧٨	٣٢	٣٧	١٠٠	١٧٨٩
٨٠	٣٢	٤٢	١١٩	١٨٠١
٨٢	٣٢	٤٣	١٢٤	١٨٠٢
٨٤	٣٢	٤٥	١٣٢	١٨٠٧
٨٦	٣٢	٤٨	١٣٩	١٨١٢
٨٨	٣٣	٥	١٩	١٨٢٨
٩٠	٣٣	٣٤	١٢٣	١٨٨٨
٩٢	٣٣	٤٢	١٤٩	١٩٠٤
٩٤	٣٤	١٢	٥٩	١٩٥٨
٩٦	٣٦	٩	٨٨	٢٠٠٧
٩٨	٣٧	٩	٤٥	٢٠٨٥
١٠٠	٣٨	٨	٣٨	٢١٥٥
١٠٢	٣٩	٩	٢٣	٢١٧٤

١٠٣	٣٩	١٧	٣٤	٢١٨٩
١٠٥	٣٩	٣٣	١٠١	٢٢٢٠
١٠٧	٤٣	٢٩	١٠٦	٢٣٤٢
١٠٩	٤٣	٣٧	١٣٥	٢٣٥٩
١١١	٤٣	٣٧	١٣٧	٢٣٥٩
١١٣	٤٣	٤٤	١٦٨	٢٣٧٨
١١٥	٤٤	١	٨	٢٣٨٤
١١٧	٤٤	١	١٢	١٠٢٨
١١٩	٤٤	٢	٢٠	٢٣٩٤
١٢١	٤٤	٣	٢٩	٢٤٠٣
١٢٣	٤٤	٤	٣٧	٢٤٠٨
١٢٥	٤٤	٥	٤٠	٢٤١٠
١٢٧	٤٤	١٩	١٠٥	٢٤٥٦
١٢٩	٤٤	٢٣	١١٩	٢٤٦٥
١٣١	٤٤	٢٥	١٢٨	٢٤٧٠
١٣٣	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
١٣٥	٤٤	٣٨	١٦٥	٢٤٩٨
١٣٧	٤٤	٤٤	١٨٠	٢٥١٢
١٣٩	٤٤	٥٢	٢٠٩	٢٥٣٢
١٤١	٤٥	١	١	٢٥٤٨
١٤٣	٤٥	١	٤	٢٥٤٨
١٤٥	٤٥	٢	٨	٢٥٥٠
١٤٧	٤٥	٣	١٠	٢٥٥١
١٤٩	٤٦	١	٩	٢٦٤٩
١٥١	٤٧	٣	٦	٢٦٦٩
١٥٣	٤٩	٨	٤٦	٢٧٦٦
١٥٥	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠
١٥٧	٥١	١٧	٧٣	٢٨٧١

١٠٤	٣٩	٣٢	٩٧	٢٢١٨
١٠٦	٤٣	٤	١٣	٨٤٣
١٠٨	٤٣	٣٧	١٣٤	٢٣٥٩
١١٠	٤٣	٣٧	١٣٦	٢٣٥٩
١١٢	٤٣	٣٧	١٣٨	٢٣٦٠
١١٤	٤٣	٤٦	١٧٢	٢٣٨٠
١١٦	٤٤	١	٩	٢٣٨٥
١١٨	٤٤	١	١٣	٢٣٨٨
١٢٠	٤٤	٢	٢١	٢٣٩٥
١٢٢	٤٤	٤	٣٦	٢٤٠٨
١٢٤	٤٤	٥	٣٩	٢٤١٠
١٢٦	٤٤	١٦	١٠٠	٢٤٥١
١٢٨	٤٤	٢٢	١١٤	٢٤٦٢
١٣٠	٤٤	٢٣	١٢٠	٢٤٦٥
١٣٢	٤٤	٢٦	١٢٩	٢٤٧١
١٣٤	٤٤	٣٠	١٣٨	٢٤٧٧
١٣٦	٤٤	٤١	١٦٩	٢٥٠٣
١٣٨	٤٤	٥٢	٢٠٨	٢٥٣٢
١٤٠	٤٤	٥٩	٢٣١	٢٥٤٦
١٤٢	٤٥	١	٢	٢٥٤٨
١٤٤	٤٥	٢	٧	٢٥٥٠
١٤٦	٤٥	٣	٩	٢٥٥١
١٤٨	٤٥	٢٥	٨٨	٢٦٠٠
١٥٠	٤٦	٦	٢٤	٢٦٥٨
١٥٢	٤٨	١٠	٣٠	٢٦٩٣
١٥٤	٤٩	٩	٥٣	٢٧٦٩
١٥٦	٥١	١٧	٦٧	٢٨٦٧
١٥٨	٥٢	٧	٢٦	١٤٤

١٥٩	٥٢	٧	٢٧	١٤٤
١٦١	٥٣	١٨	–	٣٠٠٩
١٦٣	٥٣	١٩	٧٥	٢٠٠٩

١٦٠	٥٣	١٧	٧٣	٣٠٠٥
١٦٢	٥٣	١٨	–	٣٠١٠
١٦٤	٥٤	٢	٢٥	٣٠٢٨

القسم الثاني: (مَنْ ذَا)

لم يرد التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا) في صَحِيح مُسْلِم[١]؛ إلَّا ملحقًا بالاسم الموصول (الَّذِي)، على نحو ما سنُبَيِّنُهُ في القسم الثالث الآتي.

القسم الثالث: (مَنْ ذَا الَّذِي)

ورد التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا الَّذِي) في صَحِيح مُسْلِم خَمْسَ مَرَّاتٍ في ثلاثةِ أحاديث؛ هي:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ**"[٢].
٢. وأَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) حَدَّثَ "**أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**"[٣].
٣. وقوله (ﷺ) في المنافق الذي يقول يوم القيامة: "**يَا رَبِّ آمَنْتُ بِكَ، وَبِكِتَابِكَ، وَبِرُسُلِكَ، وَصَلَّيْتُ، وَصُمْتُ، وَتَصَدَّقْتُ، وَيُثْنِي بِخَيْرٍ مَا اسْتَطَاعَ، فَيَقُولُ (ﷻ): هَاهُنَا إِذًا، قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: الْآنَ نَبْعَثُ شَاهِدَنَا عَلَيْكَ، وَيَتَفَكَّرُ فِي نَفْسِهِ: مَنْ ذَا الَّذِي يَشْهَدُ عَلَيَّ؟ فَيُخْتَمُ**

---

(١) كذلك الأمر في "القُرْآن الكَرِيم"؛ ورُبَّما يعود ذلك إلى أنَّ التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا الَّذِي) أقوى وأبلغ في الاستفهام من التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا).

(٢) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/التَّرْغِيبُ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْإِجَابَةُ فِيهِ، ص٢٧٤: رقم الحديث ١٦٩ – (٧٥٨).

(٣) المصدر السابق، الْبِرُّ وَالصِّلَةُ وَالْآدَابُ/النَّهْيُ عَنْ تَقْنِيطِ الْإِنْسَانِ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى، ص١٠١٢: رقم الحديث ١٣٧ – (٢٦٢١).

عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لِفَخِذِهِ وَلَحْمِهِ وَعِظَامِهِ: انْطِقِي، فَتَنْطِقُ فَخِذُهُ وَلَحْمُهُ وَعِظَامُهُ بِعَمَلِهِ؛ وَذَلِكَ لِيُعْذِرَ مِنْ نَفْسِهِ"[1].

وهو[2] حينئذٍ يحتمل ثلاثة أوجه؛ هي:

١. أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ والتقدير: (مَنْ هَذَا الَّذِي...؟)، **ويميل إليه الباحث**؛ لاستيفاء الجملة ركنَيْها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام.
٢. أنْ تكون (مَنْ ذَا) كلّها استفهاميةً على التركيب بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.
٣. أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) زائدة؛ والتقدير: (مَنْ الَّذِي...؟).

القسم الرابع: (مَنْ هَذَا الَّذِي)

لم يرد التركيب الاستفهامي (مَنْ هَذَا الَّذِي) في صَحِيح مُسْلِم سوى مرّةٍ واحدةٍ؛ وذلك في قول رسول الله (ﷺ) عندما هتف بقريش مناديًا: "**يَا صَبَاحَاهْ؛ فَقَالُوا: مَنْ هَذَا الَّذِي يَهْتِفُ؟ قَالُوا: مُحَمَّدٌ**"[3].

وهو حينئذٍ لا يحتمل إلَّا وجهًا واحدًا؛ هو أنْ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(الهاء) للتنبيه، و(ذَا) اسمَ اشارة، و(الَّذِي) موصولةً، وهو أعلى مراتب الاستفهام من حيثُ القوة والمبالغة.

فهذه الأقسام الأربعة تتدرج من حيثُ القوة والمبالغة في الاستفهام كما يأتي:

١. (مَنْ).
٢. (مَنْ ذَا).
٣. (مَنْ ذَا الَّذِي).
٤. (مَنْ هَذَا الَّذِي).

ولعلّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها؛ فإنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، ص١١٣٦: رقم الحديث ١٦ – (٢٩٦٨).
(٢) أيْ: التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا الَّذِي).
(٣) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ**﴾ [الشُّعَراء: ٢١٤]، ص١٠١: رقم الحديث ٣٥٥ – (٢٠٨).

ففي قوله: "**مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟**" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في قوله: "**مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ صَائِمًا؟**"، وفي قوله: "**مَنْ هَذَا الَّذِي يَهْتِفُ؟**" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في القولَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، وهكذا.

ولـ (مَنْ) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيَّتانِ:

١. جاءتْ صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. جاءتْ استفهامًا لمَنْ يعقل.

المطلب الثاني: (مَا)

كما مرَّ بنا في (مَنْ) الاستفهامية؛ كذلك الأمر في (مَا) الاستفهامية؛ فإنَّها تنقسم إلى مفردة[١]، ومركبة مع (ذَا)؛ وبيانُ هذَيْنِ القسمَيْنِ حسب وُرودهما في صَحِيح مُسْلِم على النحو الآتي:

القسم الأوّل: (مَا) دُونَ تَرْكِيبٍ مَعَ (ذَا)

وردتْ (مَا) الاستفهامية وحدها دون تركيب مع (ذَا) في صَحِيح مُسْلِم إِحْدَى وعِشْرِينَ وسِتَّمِأْئَةِ مَرَّةٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول أحد أحبار اليهود لرسول الله (ﷺ) يسأله: "**مَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَازَةً؟ قَالَ (ﷺ): فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا تُحْفَتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ؟ قَالَ (ﷺ): زِيَادَةُ كَبِدِ النُّونِ، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا غِذَاؤُهُمْ عَلَى إِثْرِهَا؟ قَالَ (ﷺ): يُنْحَرُ لَهُمْ ثَوْرُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ (ﷺ): مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا، قَالَ الْيَهُودِيُّ: صَدَقْتَ**"[٢].
٢. وقول رسول الله (ﷺ) لعُمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يسأله عن سبب بكائه: "**مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ**

---

(١) أيْ: دون تركيب مع (ذَا).

(٢) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْحَيْضُ/بَيَانُ صِفَةِ مَنِيِّ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْوَلَدَ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِمَا، ص١٣١: رقم الحديث ٣٤ – (٣١٥).

الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ عُمَرُ (ﷺ): يَا نَبِيَّ اللهِ، وَمَا لِي لَا أَبْكِي وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ"[1].

٣. وقوله (ﷺ) لِابْنِ صَائِدٍ: "**مَا تُرْبَةُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: دَرْمَكَةٌ بَيْضَاءُ، مِسْكٌ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَ (ﷺ): صَدَقْتَ**"[2].

و(مَا) هنا لا يحدد كونها استفهامية إلا السياق الذي جاءت فيه؛ ذلك لأنَّ (مَا) وحدها قد تحتمل الاستفهام وغيرَه؛ كالموصولة مثلًا، بخلاف (مَا) إذا لحقتها (ذَا)؛ فإنَّها تفيد التنصيص على الاستفهام[3].

والغالب حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَّتْ، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها[4]؛ نحو هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**لِمَ قَتَلْتَهُ؟**"؛ يسأل أسامة بن زيد (ﷺ) عن سبب قتله لرجلٍ قال: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" عندما رأى السيف؛ فأجاب أسامة (ﷺ): "يَا رَسُولَ اللهِ، أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ فُلَانًا وَفُلَانًا، وَسَمَّى لَهُ نَفَرًا، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"[5].
٢. وقول نَفَرٍ من الصحابة (ﷺ) لرسول الله (ﷺ) يسألونه: "**فَعَلَامَ نُبَايِعُكَ؟ قَالَ (ﷺ): عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَتُطِيعُوا –وَأَسَرَّ كَلِمَةً خَفِيَّةً– وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا**"[6].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الطَّلَاقُ/فِي الْإِيلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ**﴾ [التَّحْرِيم: ٤]، ص٥٦٣-٥٦٤: رقم الحديث ٣٠ – (١٤٧٩).

(٢) المصدر السابق، الْفِتَنُ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ/ذِكْرُ ابْنِ صَيَّادٍ، ص١١٢٠: رقم الحديث ٩٢ – (٢٩٢٨).

(٣) كما الأمر في (مَنْ) الاستفهامية وحدها دون تركيب.

(٤) وذلك للفرق بينها، وبين (مَا) الخبرية التي تقع في سياق الإخبار الذي هو نقيض الإنشاء، والاستفهام من أنواع الإنشاء، انظر: هذه الرسالة، ص٣٨.

(٥) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/تَحْرِيمُ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ص٥٦: رقم الحديث ١٦٠ – (٩٧).

(٦) المصدر السابق، الزَّكَاةُ/كَرَاهَةُ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، ص٣٧٣: رقم الحديث ١٠٨ – (١٠٤٣).

٣. وقوله (ﷻ) لملائكته؛ يسألهم –وهو أعلم بهم– عن عباده الذين يحضرون مجالس الذكر: "**وَمِمَّ يَسْتَجِيرُونَنِي؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ يَا رَبِّ**"[١].

وهذا ما مال إليه الباحث من أنَّ حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَّتْ هو من باب أَوْلَى، وليس من باب الْوُجُوب؛ لوُرود أحاديث[٢] في صَحِيح مُسْلِم قد جاءت فيها (مَا) الاستفهامية مجرورة؛ ومع ذلك لم تحذف ألفها، بالإضافة إلى قول الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) من أنَّ إتمامَها صوابٌ، وإنَّما الحذفُ علَّةٌ جاءتْ؛ لِيُعْرَفَ الاستفهام من الخبر –كما بَيّن الباحث في الفصل الأول (الجانب النظريّ)[٣].

و(مَا) الاستفهامية إذا وَقَفْتَ عليها بعد دخول الجار؛ فلكَ أنَّ تقف عليها بـ (هاء السكت) إنْ كان الجار لها حرفًا[٤]، وما جاء في صَحِيح مُسْلِم هو أنَّها ثبتتْ في الوصل؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) لأُمِّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ مستفهمًا مستنكرًا: "**عَلَامَهْ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا الْإِعْلَاقِ؟ عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ**"[٥]، ولم يرد من هذا القبيل في صَحِيح مُسْلِم غير هذا الشاهد؛ وتخريجه أمران؛ هما:

١. أنَّ (هاء السكت) تثبت في الدَّرْج؛ أيْ: الوصل؛ كما نصّ على ذلك الإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ) أثناء شرحه لهذا الحديث فقال: "وهي (هاء السكت) ثبتتْ هنا في الدَّرْج"[٦]

٢. أنَّها وُصلت بِنِيَّةِ الوقف؛ كما نصّ على ذلك ابن هشام الأنْصَارِيّ (ت٧٦١هـ) أثناء حديثه عن (هاء السكت)؛ فقال: "وأصلها أنْ يُوقف عليها، ورُبَّما وُصلت بِنِيَّةِ الوقف"[٧].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ، ص١٠٣٧: رقم الحديث ٢٥ – (٢٦٨٩).

(٢) تَمَّ ذِكْرها في الفصل الأوّل (الجانب النظريّ)؛ فلا داعي إلى تَكْرارها هنا؛ وهي ثلاثة أحاديث؛ انظر: هذه الرسالة، ص٣٩.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص٣٨–٣٩.

(٤) أمَّا إنْ كان الجار لها اسمًا؛ أيْ: أنَّها جرت بالإضافة، وجب إلحاقها (هاء السكت)؛ نحو: "اقْتِضَاءَ مَهْ"، و"مَجِيءَ مَهْ"، ولم يرد في صَحِيح مُسْلِم شواهد من هذا القبيل.

(٥) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، السَّلَامُ/التَّدَاوِي بِالْعُودِ الْهِنْدِيِّ وَهُوَ الْكُسْتُ، ص٨٧٢: رقم الحديث ٨٦ – (٢٢١٤).

(٦) صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج١٤/٢٨٩.

(٧) مُغْنِي اللَّبِيبِ، ابن هشام الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، ج٢/٤٠١–٤٠٢.

ويظنّ الباحث أنَّه لا بأس من الوقوف على (مَا) الاستفهامية بـ (هاء السكت) سواء أَجُرَّتْ أم لا؛ فهناك أحاديث قد وردتْ فيها (مَا) الاستفهامية غير المجرورة؛ ومع ذلك وُقِف عليها بهاء السكت؛ منها هذه الثلاثة:

١. قَوْلِ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ يَسْأَلُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ: "**إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَتَعْتَدُّ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ (ﷺ): فَمَهْ، أَوَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟**"(١)؛ أيْ: (فَمَا...؟)(٢).
٢. وسؤال موسى (عليه السلام) لِرَبِّهِ (ﷻ) حين خَيَّرَهُ بين أنْ يموت أو أنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَلَهُ، بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ، سَنَةٌ؛ فقال (عليه السلام): "**أَيْ رَبِّ ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ (ﷻ): ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ (عليه السلام): فَالْآنَ**"(٣).
٣. وسؤال رسول الله (ﷺ) حين قال له حنظلة (رضي الله عنه): "**نَافَقَ حَنْظَلَةُ**"؛ فقال (ﷺ): "**مَهْ؟**"(٤) أيْ: (وَمَا ذَاكَ؟) بدليل الرواية التي سبقتها للحديث نفسه.

ولَعلَّ سؤالًا يطرح نفسه هنا؛ وهو: هَلْ يفقد اسمُ الاستفهام حقَّ الصدارة عند انجراره بحرف جرٍ أو مضافٍ؟

والجواب: لا؛ لأنَّه حينئذٍ يصبح اسمُ الاستفهام مع حرف الجر، أو المضاف، مركبًا واحدًا له حقّ الصدارة ككلّ، هذا على رأي الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ (ت٦٨٦هـ)، بالإضافة إلى أنَّ النحاة قد توسعوا في أحكام الجار والمجرور، والظرف، والمضاف إليه، فلا يفقد الاسم الذي له حقّ الصدارة على إثرهما.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الطَّلَاقُ/تَحْرِيمُ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا، ص٥٥٩: رقم الحديث ٩ – (١٤٧١).

(٢) قال الإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ): "وأمَّا قوله: (فَمَهْ)؛ فيحتمل أنْ يكون للكفّ والزجر عن هذا القول، أيْ: لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه، ورُبَّما أنْ يكون المراد بـ (مَهْ): (مَا)؛ فيكون استفهامًا؛ أيْ: فما يكون إنْ لم أحتسب بها؟ ومعناه لا يكون إلَّا الاحتساب بها؛ فأبدل من الألف هاء؛ كما قالوا في (مَهْمَا) أنَّ أصلها (مَا مَا)؛ أيْ: أيُّ شَيْءٍ. انظر: صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج٩٨/١٠.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْفَضَائِلُ/مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى (عليه السلام)، ص٩٢٦: رقم الحديث ١٥٧ – (٢٣٧٢).

(٤) المصدر السابق، التَّوْبَةُ/فَضْلُ دَوَامِ الذِّكْرِ وَالْفِكْرِ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْمُرَاقَبَةِ، وَجَوَازُ تَرْكِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَالِاشْتِغَالُ بِالدُّنْيَا، ص١٠٥٥: رقم الحديث ١٣ – (٢٧٥٠).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (مَا) الاستفهامية وحدها دون تركيب مع (ذا) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	١	٥	٩
٣	١	٦	٢٤	١٧
٥	١	٦	٢٨	١٨
٧	١	١٠	٤٧	٢٩
٩	١	١٠	٤٩	٣٠
١١	١	١٠	٥١	٣٠
١٣	١	٣٤	١٣٢	٧٩
١٥	١	٤٠	١٥١	٩٣
١٧	١	٤٣	١٦٤	١٠١
١٩	١	٤٩	١٨٤	١١٦
٢١	١	٥٤	١٩٢	١٢١
٢٣	١	٦١	٢٢٠	١٣٨
٢٥	١	٦٨	٢٣٧	١٥٠
٢٧	١	٧٤	٢٥٩	١٦٢
٢٩	١	٧٤	٢٦٤	١٦٤
٣١	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
٣٣	١	٨٤	٣١١	١٨٨
٣٥	١	٨٤	٣٢٧	١٩٤
٣٧	١	٩٤	٣٧٤	٢٢٠
٣٩	٢	٤	٨	٢٢٩
٤١	٢	٢٠	٦٨	٢٦٩
٤٣	٢	٢٧	٩٣	٢٨٠
٤٥	٣	٧	٣٢	٣١٣
٤٧	٣	١٥	٦٩	٣٣٥

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	١	٧	١٠
٤	١	٦	٢٦	١٨
٦	١	١٠	٤٤	٢٧
٨	١	١٠	٤٨	٣٠
١٠	١	١٠	٥٠	٣٠
١٢	١	١٠	٥٢	٣١
١٤	١	٣٨	١٤٥	٨٩
١٦	١	٤١	١٦٠	٩٧
١٨	١	٤٧	١٧٩	١١٢
٢٠	١	٥٢	١٨٧	١١٩
٢٢	١	٦٠	٢١٧	١٣٦
٢٤	١	٦٥	٢٣١	١٤٤
٢٦	١	٧١	٢٤٦	١٥٥
٢٨	١	٧٤	٢٦٣	١٦٣
٣٠	١	٧٧	٢٨٧	١٧٧
٣٢	١	٨٣	٣١٠	١٨٧
٣٤	١	٨٤	٣١٢	١٨٩
٣٦	١	٨٧	٣٤٦	٢٠٢
٣٨	١	٩٦	٣٧٩	٢٢٢
٤٠	٢	١٣	٤٠	٢٥٠
٤٢	٢	٢٦	٨٨	٢٧٨
٤٤	٢	٣٢	١٠٩	٢٩٠
٤٦	٣	٨	٣٤	٣١٥
٤٨	٣	٢٢	٨٨	٣٤٩

٤٩	٣	٢٧	١٠٦	٣٦٦
٥١	٣	٣١	١٢٠	٣٧٤
٥٣	٤	١٤	٥٣	٤٠٠
٥٥	٤	٢٢	١٠٢	٤٢١
٥٧	٤	٢٧	١٢٠	٤٣١
٥٩	٤	٣٣	١٤٩	٤٤٩
٦١	٤	٤٤	٢٣٢	٤٩٢
٦٣	٤	٥٠	٢٦٥	٥١٠
٦٥	٥	٧	٣٣	٥٣٧
٦٧	٥	١٣	٥٣	٥٥٠
٦٩	٥	١٩	٨٩	٥٧٢
٧١	٥	١٩	٩٢	٥٧٢
٧٣	٥	١٩	٩٧	٥٧٣
٧٥	٥	٢٦	١٤٢	٥٩٥
٧٧	٥	٢٨	١٥٥	٦٠٣
٧٩	٥	٣٤	١٩٦	٦٢٣
٨١	٥	٤١	٢٤١	٦٤٨
٨٣	٥	٥١	٢٨٤	٦٦٨
٨٥	٥	٥٥	٣١٢	٦٨٢
٨٧	٦	١	٨	٦٨٩
٨٩	٦	٦	٥١	٧٠٥
٩١	٦	٦	٥٤	٧٠٥
٩٣	٦	١٦	١٢٠	٧٣٥
٩٥	٦	٢٧	٢٠٤	٧٧٣
٩٧	٦	٤٩	٢٧٨	٨٢٢
٩٩	٧	–	٤	٨٤٥
١٠١	٨	–	٤	٨٨٥
١٠٣	٩	٢	١٣	٨٩٨

٥٠	٣	٣١	١١٩	٣٧٤
٥٢	٤	١٠	٣١	٣٩٢
٥٤	٤	١٦	٦٣	٤٠٤
٥٦	٤	٢٧	١١٩	٤٣٠
٥٨	٤	٢٧	١٢١	٤٣١
٦٠	٤	٤٢	٢١٨	٤٨٤
٦٢	٤	٤٨	٢٥٩	٥٠٥
٦٤	٤	٥١	٢٦٩	٥١٢
٦٦	٥	٧	٣٧	٥٤٠
٦٨	٥	١٦	٦٧	٥٦٠
٧٠	٥	١٩	٩١	٥٧٢
٧٢	٥	١٩	٩٣	٥٧٢
٧٤	٥	٢٠	١١٠	٥٧٨
٧٦	٥	٢٧	١٤٧	٥٩٨
٧٨	٥	٣١	١٦٧	٦١٠
٨٠	٥	٤١	٢٣٨	٦٤٨
٨٢	٥	٤٩	٢٧٤	٦٤٩
٨٤	٥	٥٥	٣١١	٦٨١
٨٦	٦	١	٣	٦٨٥
٨٨	٦	٦	٥٠	٧٠٥
٩٠	٦	٦	٥٣	٧٠٦
٩٢	٦	١١	٧٠	٧١٤
٩٤	٦	٢٠	١٥٩	٧٤٩
٩٦	٦	٣١	٢١٩	٧٨٤
٩٨	٦	٥٢	٢٩٤	٨٣٢
١٠٠	٨	–	٣	٨٨٥
١٠٢	٨	٣	١٤	٨٩١
١٠٤	٩	٣	١٦	٨٩٩

١٠٥	١٠	٣	١١	٩٠٥
١٠٧	١٠	٣	١٧	٩٠٧
١٠٩	١١	٩	٢٠	٩٢٧
١١١	١١	١٧	٥٣	٩٤٥
١١٣	١١	٢١	٦١	٩٥٠
١١٥	١١	٣٥	١٠٣	٩٧٤
١١٧	١٢	٦	٢٨	٩٨٨
١١٩	١٢	٢٦	٨٣	١٠٢٥
١٢١	١٢	٣٥	١٠٨	١٠٤٣
١٢٣	١٢	٤١	١٢٢	١٠٥٢
١٢٥	١٢	٤٥	١٣١	١٥٠
١٢٧	١٢	٤٦	١٣٤	١٠٥٩
١٢٩	١٢	٤٩	١٥٨	١٠٦٧
١٣١	١٣	١٤	٨١	١١١١
١٣٣	١٣	١٥	٩٢	١١١٥
١٣٥	١٣	١٩	١٢٨	١١٣٠
١٣٧	١٣	٣٥	١٨٢	١١٥٩
١٣٩	١٣	٤٠	٢١٧	١١٦٧
١٤١	١٥	١	٢	١١٧٧
١٤٣	١٥	٥	٢٥	١١٨٧
١٤٥	١٥	٩	٧٥	١٢٠٠
١٤٧	١٥	١٧	١٢٠	١٢١١
١٤٩	١٥	١٧	١٢٥	١٢١١
١٥١	١٥	١٧	١٤١	١٢١٦
١٥٣	١٥	٢١	١٥٣	١٢٢٠
١٥٥	١٥	٢٢	١٥٥	١٢٢١
١٥٧	١٥	٢٥	١٧٦	١٢٢٩
١٥٩	١٥	٢٥	١٧٩	١٢٢٩

١٠٦	١٠	٣	١٢	٩٠٥
١٠٨	١١	٦	١١	٩٢٣
١١٠	١١	١٧	٥٢	٩٤٥
١١٢	١١	١٧	٥٤	٩٤٥
١١٤	١١	٢٥	٨٢	٩٦٢
١١٦	١٢	٦	٢٧	٩٨٨
١١٨	١٢	١٠	٣٥	٩٩٢
١٢٠	١٢	٣٤	١٠١	١٠٣٩
١٢٢	١٢	٣٩	١١٩	١٠٥٠
١٢٤	١٢	٤١	١٢٣	١٠٥٢
١٢٦	١٢	٤٦	١٣٢	١٠٥٩
١٢٨	١٢	٤٦	١٣٥	١٠٥٩
١٣٠	١٣	٢	١٦	١٠٨٠
١٣٢	١٣	١٤	٨٧	١١١٢
١٣٤	١٣	١٩	١٢٢	١١٢٧
١٣٦	١٣	٣٢	١٦٩	١١٥٤
١٣٨	١٣	٣٥	١٨٣	١١٥٩
١٤٠	١٥	١	١	١١٧٧
١٤٢	١٥	١	٧	١١٨٠
١٤٤	١٥	٩	٧٤	١٢٠٠
١٤٦	١٥	١٥	١٠٦	١٢٠٨
١٤٨	١٥	١٧	١٢٣	١٢١١
١٥٠	١٥	١٧	١٣٦	١٢١٣
١٥٢	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨
١٥٤	١٥	٢٢	١٥٤	١٢٢١
١٥٦	١٥	٢٣	١٥٩	١٢٢٣
١٥٨	١٥	٢٥	١٧٧	١٢٢٩
١٦٠	١٥	٢٨	١٨٨	١٢٣٣

١٦١	١٥	٢٩	١٩٠	١٢٣٥
١٦٣	١٥	٣٤	٢١٣	١٢٥٠
١٦٥	١٥	٣٥	٢٢٠	١٢٥٥
١٦٧	١٥	٣٦	٢٢٢	١٢٥٦
١٦٩	١٥	٤٣	٢٥٩	١٢٧٧
١٧١	١٥	٤٦	٢٧٥	١٢٨٥
١٧٣	١٥	٦٨	٣٨٨	١٣٢٩
١٧٥	١٥	٦٩	٤٠٣	١٣٣٣
١٧٧	١٥	٧٠	٤٠٦	١٣٣٣
١٧٩	١٥	٨١	٤٤٢	١٣٥٢
١٨١	١٥	٨٢	٤٤٧	١٣٥٥
١٨٣	١٦	١	٥	١٤٠١
١٨٥	١٦	٣	٢٧	١٤٠٦
١٨٧	١٦	١٣	٧٦	١٤٢٥
١٨٩	١٦	١٣	٧٩	١٤٢٧
١٩١	١٦	١٥	٩١	١٤٢٨
١٩٣	١٦	٢٢	١٣٢	١٤٣٨
١٩٥	١٧	٣	١١	١٤٤٦
١٩٧	١٧	١٦	٥٧	٧١٥
١٩٩	١٨	١	٧	١٤٧١
٢٠١	١٨	١	١٠	١٤٧١
٢٠٣	١٨	١	١٢	١٤٧١
٢٠٥	١٨	٣	٢١	١٤٧٤
٢٠٧	١٨	٤	٢٩	١٤٧٨
٢٠٩	١٨	٥	٣١	١٤٧٩
٢١١	١٨	٨	٥٦	١٤٨٤
٢١٣	١٩	–	١٨	١٥٠٠
٢١٥	٢٠	٢	٦	١٥٠٤

١٦٢	١٥	٣٢	٢٠٦	١٢٤٤
١٦٤	١٥	٣٥	٢١٩	١٢٥٥
١٦٦	١٥	٣٦	٢٢١	١٢٥٦
١٦٨	١٥	٣٩	٢٣٧	١٢٦٤
١٧٠	١٥	٤٣	٢٦٠	١٢٧٧
١٧٢	١٥	٦٠	٣٤٧	١٣١٦
١٧٤	١٥	٦٨	٣٩٥	١٣٣٠
١٧٦	١٥	٧٠	٤٠٥	١٣٣٣
١٧٨	١٥	٧٩	٤٣٦	١٣٤٨
١٨٠	١٥	٨٢	٤٤٦	١٣٥٤
١٨٢	١٥	٨٥	٤٥٧	١٣٦١
١٨٤	١٦	٣	١٩	١٤٠٦
١٨٦	١٦	٧	٥٨	١٤١٥
١٨٨	١٦	١٣	٧٨	١٤٢٦
١٩٠	١٦	١٤	٨٤	١٣٦٥
١٩٢	١٦	٢٢	١٣١	١٤٣٨
١٩٤	١٦	٢٤	١٤٣	١٤٤٣
١٩٦	١٧	٧	٢٨	١٤٥٣
١٩٨	١٨	١	٢	١٤٧١
٢٠٠	١٨	١	٩	١٤٧١
٢٠٢	١٨	١	١١	١٤٧١
٢٠٤	١٨	٣	٢٠	١٤٧٤
٢٠٦	١٨	٤	٢٣	١٤٧٦
٢٠٨	١٨	٥	٣٠	١٤٧٩
٢١٠	١٨	٦	٤١	١٤٨٠
٢١٢	١٨	٩	٥٨	١٤٨٩
٢١٤	١٩	–	٢٠	١٥٠٠
٢١٦	٢٠	٢	٨	١٥٠٤

٢١٧	٢١	٦	١٩	١٥٢١
٢١٩	٢١	٨	٤٠	١٥٢٨
٢٢١	٢١	١٣	٥٥	١٥٣٧
٢٢٣	٢١	١٧	٩٤	١٥٣٦
٢٢٥	٢٢	٣	١٤	١٥٥٤
٢٢٧	٢٢	٣	١٦	١٥٥٥
٢٢٩	٢٢	٦	٢٨	١٥٦٠
٢٣١	٢٢	١٢	٦٨	١٥٧٩
٢٣٣	٢٢	١٨	٩٧	١٥٩٤
٢٣٥	٢٢	٢٩	١٣٦	١٦٠٩
٢٣٧	٢٤	٣	١٢	١٦٢٣
٢٣٩	٢٥	٤	١٥	١٦٣٢
٢٤١	٢٥	٥	٢٠	١٦٣٧
٢٤٣	٢٦	٤	٩	١٦٤٢
٢٤٥	٢٧	٧	٢٨	١٦٥٦
٢٤٧	٢٨	٢	١٢	١٦٧١
٢٤٩	٢٩	٥	١٩	١٦٩٣
٢٥١	٢٩	٥	٢٢	١٦٩٥
٢٥٣	٢٩	٦	٢٦	١٦٩٩
٢٥٥	٣١	–	٥	١٧٢٢
٢٥٧	٣١	٣	١٧	١٧٢٧
٢٥٩	٣٢	١٣	٤٢	١٧٥٢
٢٦١	٣٢	١٦	٥٢	١٧٥٩
٢٦٣	٣٢	١٩	٥٩	١٧٦٤
٢٦٥	٣٢	٣١	٨٥	١٧٨٠
٢٦٧	٣٢	٣٤	٩٠	١٧٨٣
٢٦٩	٣٢	٤١	١١٨	١٨٠٠
٢٧١	٣٢	٤٣	١٢٣	١٨٠٢

٢١٨	٢١	٨	٣١	١٥٢٥
٢٢٠	٢١	١٣	٥٢	١٥٣٤
٢٢٢	٢١	١٦	٨٤	١٥٣٦
٢٢٤	٢١	١٨	١١٤	١٥٤٨
٢٢٦	٢٢	٣	١٥	١٥٥٥
٢٢٨	٢٢	٦	٢٧	١٥٦٠
٢٣٠	٢٢	١٠	٤٨	١٥٧٣
٢٣٢	٢٢	١٨	٩٣	١٥٩٢
٢٣٤	٢٢	٢١	١١٠	٧١٥
٢٣٦	٢٢	٣٠	١٣٩	١٦١٠
٢٣٨	٢٥	١	٨	١٦٢٨
٢٤٠	٢٥	٥	١٦	١٦٣٤
٢٤٢	٢٦	٣	٨	١٦٤١
٢٤٤	٢٦	٤	١٠	١٦٤٣
٢٤٦	٢٧	٨	٣٣	١٦٥٨
٢٤٨	٢٨	٤	٢١	١٦٧٣
٢٥٠	٢٩	٥	٢١	١٦٩٤
٢٥٢	٢٩	٥	٢٣	١٦٩٥
٢٥٤	٢٩	٨	٣٦	١٧٠٦
٢٥٦	٣١	٣	١٤	٤٨
٢٥٨	٣٢	١٣	٤١	١٧٥١
٢٦٠	٣٢	١٣	٤٣	١٧٥٣
٢٦٢	٣٢	١٨	٥٨	١٧٦٣
٢٦٤	٣٢	٢٦	٧٤	١٧٧٣
٢٦٦	٣٢	٣١	٨٦	١٧٨٠
٢٦٨	٣٢	٣٤	٩٤	١٧٨٥
٢٧٠	٣٢	٤٢	١١٩	١٨٠١
٢٧٢	٣٢	٤٧	١٣٤	١٨٠٩

٢٧٣	٣٢	٤٩	١٤٣	١٢٥٤
٢٧٥	٣٣	١	٧	١٨٢١
٢٧٧	٣٣	١	٩	١٨٢١
٢٧٩	٣٣	٧	٣٠	١٨٣٣
٢٨١	٣٣	١٢	٤٩	١٨٤٦
٢٨٣	٣٣	٢٦	٩٩	١٨٧٣
٢٨٥	٣٣	٣١	١١٦	١٨٨٤
٢٨٧	٣٣	٣٩	١٤٠	١٨٩٧
٢٨٩	٣٣	٤٣	١٥٢	١٩٠٥
٢٩١	٣٣	٤٩	١٦١	١٩١٢
٢٩٣	٣٣	٥١	١٦٥	١٩١٥
٢٩٥	٣٣	٥٢	١٦٩	١٩١٩
٢٩٧	٣٤	٥	٣٣	١٨٠٢
٢٩٩	٣٥	٥	٢٨	١٩٧١
٣٠١	٣٦	١	٢	١٩٧٩
٣٠٣	٣٦	٦	٣٢	١٩٩٣
٣٠٥	٣٦	٦	٥٦	١٩٩٧
٣٠٧	٣٦	٩	٨٦	٢٠٠٦
٣٠٩	٣٦	٢٠	١٤٢	٢٠٤٠
٣١١	٣٦	٣٠	١٦٧	٢٠٥٢
٣١٣	٣٦	٣٢	١٧٦	٢٠٥٧
٣١٥	٣٧	٢	٧	٢٠٦٨
٣١٧	٣٧	٢٦	٩٦	٢١٠٧
٣١٩	٣٧	٣٢	١١٤	٢١٢١
٣٢١	٣٨	٣	١٩	٢١٤٢
٣٢٣	٣٨	٥	٢٩	٢١٤٩
٣٢٥	٣٨	٧	٣٣	٢١٥٣
٣٢٧	٣٨	٧	٣٦	٢١٥٣

٢٧٤	٣٣	١	٥	١٨٢١
٢٧٦	٣٣	١	٨	١٨٢١
٢٧٨	٣٣	٣	١٥	١٨٢٤
٢٨٠	٣٣	١٠	٤٤	١٨٤٢
٢٨٢	٣٣	١٣	٥١	١٨٤٧
٢٨٤	٣٣	٢٩	١١٠	١٨٧٨
٢٨٦	٣٣	٣٩	١٣٩	١٨٩٧
٢٨٨	٣٣	٤١	١٤٥	١٩٠١
٢٩٠	٣٣	٤٩	١٦٠	١٩١٢
٢٩٢	٣٣	٤٩	١٦٢	١٩١٢
٢٩٤	٣٣	٥١	١٦٦	١٩١٦
٢٩٦	٣٤	١	٨	١٩٣٠
٢٩٨	٣٤	٧	٥٠	١٩٥١
٣٠٠	٣٥	٨	٤٣	١٩٧٨
٣٠٢	٣٦	١	٥	١٩٨٠
٣٠٤	٣٦	٦	٤٧	١٩٩٧
٣٠٦	٣٦	٧	٧٢	٢٠٠٢
٣٠٨	٣٦	٢٠	١٤٠	٢٠٣٨
٣١٠	٣٦	٢٠	١٤٣	٢٠٤٠
٣١٢	٣٦	٣٢	١٧٤	٢٠٥٥
٣١٤	٣٦	٣٢	١٧٧	٢٠٥٧
٣١٦	٣٧	٢	١٦	٢٠٧٠
٣١٨	٣٧	٣١	١١٣	٢١٢٠
٣٢٠	٣٧	٣٣	١٢٠	٢١٢٥
٣٢٢	٣٨	٥	٢٣	٢١٤٤
٣٢٤	٣٨	٦	٣٢	٢١٥٢
٣٢٦	٣٨	٧	٣٤	٢١٥٣
٣٢٨	٣٨	٧	٣٧	٢١٥٤

٣٢٩	٣٩	٢	٣	٢١٦١
٣٣١	٣٩	١٤	٣٥	٢١٨٢
٣٣٣	٣٩	٢١	٦٠	٢١٩٨
٣٣٥	٣٩	٢٣	٦٦	٢٢٠١
٣٣٧	٣٩	٢٨	٨٦	٢٢١٤
٣٣٩	٣٩	٣٣	١٠١	٢٢٢٠
٣٤١	٣٩	٣٤	١١٢	٢٢٢٤
٣٤٣	٤٢	٣	١٧	٢٢٦٩
٣٤٥	٤٣	٩	٢٩	٢٢٩٥
٣٤٧	٤٣	١٣	٥١	٢٣٠٩
٣٤٩	٤٣	١٣	٥٣	٢٣٠٩
٣٥١	٤٣	٢٢	٨٤	٢٣٣١
٣٥٣	٤٣	٢٧	٩٧	٢٣٣٩
٣٥٥	٤٣	٣٥	١٢٧	٢٣٥٦
٣٥٧	٤٣	٣٧	١٣٦	٢٣٥٩
٣٥٩	٤٣	٣٨	١٣٩	٢٣٦١
٣٦١	٤٣	٣٨	١٤١	٢٣٦٣
٣٦٣	٤٣	٤٢	١٥٨	٢٣٧٢
٣٦٥	٤٣	٤٦	١٧٢	٢٣٨٠
٣٦٧	٤٤	٢	١٦	٢٣٩١
٣٦٩	٤٤	٤	٣٦	٢٤٠٨
٣٧١	٤٤	٥	٤٠	٢٤١٠
٣٧٣	٤٤	١٥	٩٨	٢٤٥٠
٣٧٥	٤٤	١٨	١٠٣	٢٤٥٤
٣٧٧	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
٣٧٩	٤٤	٣٢	١٤٥	٢٤٨٢
٣٨١	٤٤	٣٣	١٥٠	٢٤٨٤
٣٨٣	٤٤	٣٥	١٦٠	٢٤٩٣

٣٣٠	٣٩	٣	٥	٢١٦١
٣٣٢	٣٩	١٧	٤٣	٢١٨٩
٣٣٤	٣٩	٢٣	٦٥	٢٢٠١
٣٣٦	٣٩	٢٦	٧١	٢٢٠٥
٣٣٨	٣٩	٢٨	٨٧	٢٢١٤
٣٤٠	٣٩	٣٤	١١٠	٢٢٢٣
٣٤٢	٣٩	٣٧	١٣٩	٢٢٣٦
٣٤٤	٤٣	٩	٢٧	٢٢٩٣
٣٤٦	٤٣	٩	٣٦	٢٣٠٠
٣٤٨	٤٣	١٣	٥٢	٢٣٠٩
٣٥٠	٤٣	١٣	٥٤	٢٣٠٩
٣٥٢	٤٣	٢٢	٨٥	٢٣٣٢
٣٥٤	٤٣	٣٤	١٢٥	٢٣٥٤
٣٥٦	٤٣	٣٥	١٢٨	٢٣٥٦
٣٥٨	٤٣	٣٧	١٣٨	٢٣٦٠
٣٦٠	٤٣	٣٨	١٤٠	٢٣٦٢
٣٦٢	٤٣	٤٢	١٥٧	٢٣٧٢
٣٦٤	٤٣	٤٢	١٥٩	٢٣٧٣
٣٦٦	٤٤	١	١	٢٣٨١
٣٦٨	٤٤	٤	٣٢	٢٤٠٤
٣٧٠	٤٤	٤	٣٨	٢٤٠٩
٣٧٢	٤٤	١٤	٩٢	٢٤٤٨
٣٧٤	٤٤	١٥	٩٩	٢٤٥٠
٣٧٦	٤٤	٢٦	١٢٩	٢٤٧١
٣٧٨	٤٤	٢٨	١٣٣	٢٤٧٤
٣٨٠	٤٤	٣٣	١٤٨	٢٤٨٤
٣٨٢	٤٤	٣٤	١٥٥	٢٤٨٨
٣٨٤	٤٤	٣٦	١٦١	٢٤٩٤

٣٨٥	٤٤	٥١	٢٠٧	٢٥٣١
٣٨٧	٤٥	٢	٨	٢٥٥٠
٣٨٩	٤٥	١٤	٤٦	٢٥٧٢
٣٩١	٤٥	١٥	٥٩	٢٥٨١
٣٩٣	٤٥	١٦	٦٣	٢٥٨٤
٣٩٥	٤٥	٢٥	٨٨	٢٦٠٠
٣٩٧	٤٥	٢٥	٩٦	٢٦٠٤
٣٩٩	٤٥	٣٠	١٠٦	٢٦٠٨
٤٠١	٤٥	٣٣	١١٧	٢٦١٣
٤٠٣	٤٥	٣٣	١١٩	٢٦١٣
٤٠٥	٤٥	٥٠	١٦١	٢٦٣٩
٤٠٧	٤٥	٥٠	١٦٣	٢٦٣٩
٤٠٩	٤٦	١	٤	٢٦٤٥
٤١١	٤٦	١	٧	٢٦٤٧
٤١٣	٤٦	١	٩	٢٦٤٩
٤١٥	٤٨	١	٤	٢٦٧٦
٤١٧	٤٨	٨	٢٥	٢٦٨٩
٤١٩	٤٨	١١	٤٠	٢٧٠١
٤٢١	٤٨	١٩	٧٩	٢٧٢٦
٤٢٣	٤٩	٣	١٢	٢٧٥٠
٤٢٥	٤٩	٤	٢٤	٢٧٥٦
٤٢٧	٤٩	٤	٢٧	٢٧٥٧
٤٢٩	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠
٤٣١	٥٠	–	٨	٢٧٧٨
٤٣٣	٥٠	٤	٣٢	٢٧٩٤
٤٣٥	٥٠	٦	٣٨	٢٧٩٧
٤٣٧	٥٠	١٦	٧٠	٢٨١٥
٤٣٩	٥١	٧	١٨	٢٨٣٥

٣٨٦	٤٥	٢	٧	٢٥٥٠
٣٨٨	٤٥	١٣	٤٢	٢٥٦٨
٣٩٠	٤٥	١٤	٥٣	٢٥٧٥
٣٩٢	٤٥	١٦	٦٢	٢٥٨٤
٣٩٤	٤٥	٢٠	٧٠	٢٥٨٩
٣٩٦	٤٥	٢٥	٩٥	٢٦٠٣
٣٩٨	٤٥	٢٨	١٠٢	٢٦٠٦
٤٠٠	٤٥	٣٠	١١٠	٢٦١٠
٤٠٢	٤٥	٣٣	١١٨	٢٦١٣
٤٠٤	٤٥	٤٨	١٥٨	٢٦٣٧
٤٠٦	٤٥	٥٠	١٦٢	٢٦٣٩
٤٠٨	٤٥	٥٠	١٦٤	٢٦٣٩
٤١٠	٤٦	١	٥	٢٦٤٦
٤١٢	٤٦	١	٨	٢٦٤٨
٤١٤	٤٧	٥	١١	١٥٧
٤١٦	٤٨	٥	١٧	٢٦٨٥
٤١٨	٤٨	١٠	٣٣	٢٦٩٦
٤٢٠	٤٨	١٣	٤٥	٢٧٠٤
٤٢٢	٤٨	٢٥	٩٢	٢٧٣٥
٤٢٤	٤٩	٣	١٣	٢٧٥٠
٤٢٦	٤٩	٤	٢٥	٢٧٥٦
٤٢٨	٤٩	٩	٥٣	٢٧٦٩
٤٣٠	٤٩	١٠	٥٧	٢٧٧٠
٤٣٢	٥٠	٣	٣٠	٢٧٩٢
٤٣٤	٥٠	٥	٣٧	٢٧٩٦
٤٣٦	٥٠	١٥	٦٣	٢٨١١
٤٣٨	٥١	٢	٩	٢٨٢٩
٤٤٠	٥١	١٢	٣١	٢٨٤٤

٤٤١	٥١	١٣	٣٥	٢٨٤٦
٤٤٣	٥١	١٣	٤٩	٢٨٥٥
٤٤٥	٥١	١٥	٦٢	٢٨٦٤
٤٤٧	٥٢	٤	١٤	٢٨٨٨
٤٤٩	٥٢	٦	٢٤	٢٨٩١
٤٥١	٥٢	٧	٢٨	٢٨٩٣
٤٥٣	٥٢	١٣	٣٩	٢٩٠١
٤٥٥	٥٢	١٨	٥٦	٢٩٠٨
٤٥٧	٥٢	١٩	٨٧	٢٩٢٥
٤٥٩	٥٢	١٩	٩٢	٢٩٢٨
٤٦١	٥٢	١٩	٩٩	٢٩٣٢
٤٦٣	٥٢	٢٢	١١٤	٢٩٣٩
٤٦٥	٥٢	٢٣	١١٦	٢٩٤٠
٤٦٧	٥٣	–	٢	٢٩٥٧
٤٦٩	٥٣	–	٢٨	٢٩٧٢
٤٧١	٥٣	٧	٥١	٢٩٨٩
٤٧٣	٥٣	١٧	٧٣	٣٠٠٥
٤٧٥	٥٣	١٨	–	٣٠١٢

٤٤٢	٥١	١٣	٣٦	٢٨٤٦
٤٤٤	٥١	١٤	٥٥	٢٨٥٨
٤٤٦	٥١	١٧	٧٠	٢٨٧٠
٤٤٨	٥٢	٤	١٨	١٥٧
٤٥٠	٥٢	٧	٢٦	١٤٤
٤٥٢	٥٢	١٠	٣٦	٢٨٩٨
٤٥٤	٥٢	١٣	٤٠	٢٩٠١
٤٥٦	٥٢	١٨	٧٤	٢٩١٧
٤٥٨	٥٢	١٩	٩٠	٢٩٢٧
٤٦٠	٥٢	١٩	٩٨	٢٩٣٢
٤٦٢	٥٢	٢٠	١١٠	٢٩٣٧
٤٦٤	٥٢	٢٢	١١٥	٢٩٣٩
٤٦٦	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢
٤٦٨	٥٣	–	١٧	٢٩٦٩
٤٧٠	٥٣	٤	٤٥	٢٩٨٤
٤٧٢	٥٣	١٤	٦٩	٣٠٠٢
٤٧٤	٥٣	١٨	٧٤	٣٠٠٦
٤٧٦	٥٤	–	١٩	٣٠٢٣

القسم الثاني: (مَاذَا)

كما مرّ بنا[1] أنَّ (مَا) الاستفهامية إذا رُكِّبتْ مع (ذَا) فإنَّها تُفارق وجوب التصدير على مذهب ابنِ مَالِك (ت٦٧٢هـ) ومن تبعه؛ ومال الباحث إلى هذا؛ لوُرود أحاديث في صَحِيح مُسْلِم من هذا القبيل، لكنّ هذا لا يمنع من أنْ تأتي صدرًا؛ بلْ هو الأغلب؛ لذلك يميل الباحث إلى أنَّه لا بأس في حصر عدد ورود التركيب الاستفهامي (مَاذَا) في صَحِيح مُسْلِم، والاستشهاد

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٥٣-٥٥.

به؛ حيثُ ورد اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ مرّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. سؤال وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ، لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللهِ (ﷺ)، قَالُوا: "**يَا نَبِيَّ اللهِ، جَعَلَنَا اللهُ فِدَاءَكَ، مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ؟ فَقَالَ (ﷺ): لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ**"(١).
٢. وقول موسى (عليه السلام) لرسول الله (ﷺ) يسأله: "**مَاذَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قَالَ (ﷺ): قُلْتُ: فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ لِي مُوسَى (عليه السلام): فَرَاجِعْ رَبَّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ**"(٢).
٣. وقول الصحابة (رضي الله عنهم) لرسول الله (ﷺ) يسألونه تأويل رؤيته لثوب عُمر الذي يجره؛ فقالوا (رضي الله عنهم): "**مَاذَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ (ﷺ): الدِّينَ**"(٣).

وهو حينئذٍ يحتمل أوجهًا عدّة(٤)؛ منها هذه الأربعة:

١. أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ والتقدير: (مَا هَذَا...؟)، **وإليه يميل الباحث**؛ لاستيفاء الجملة ركنَيْها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام؛ كما الأمر في (مَنْ ذَا) تمامًا أو (مَنْ ذَا الَّذِي).
٢. أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) موصولةً؛ والتقدير: (مَا الَّذِي...؟).
٣. أنْ تكون (مَاذَا) كلّها استفهاميةً على التركيب بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.
٤. أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) زائدة؛ والتقدير: (مَا...؟).

وفي هذا التركيب قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في (مَا) وحدها، ففي قوله: "**مَاذَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟**" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في قوله: "**مَا تُرْبَةُ الْجَنَّةِ؟**"؛ والتعليل كسابقاتها من أنَّ الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى غالبًا.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمِ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ (ﷻ) وَرَسُولِهِ (ﷺ)، وَشَرَائِعُ الدِّينِ، وَالدُّعَاءُ إِلَيْهِ ...، ص٣٢-٣٣: رقم الحديث ٢٨ – (١٨). (**النَّقِيرُ: هُوَ الْجِذْعُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ**).

(٢) المصدر السابق، الْإِيمَانُ/الْإِسْرَاءُ بِرَسُولِ اللهِ (ﷺ) إِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرْضُ الصَّلَوَاتِ، ص٨٠-٨١: رقم الحديث ٢٦٣ – (١٦٣).

(٣) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (رضي الله عنهم)/مِنْ فَضَائِلِ عُمَرَ (رضي الله عنه)، ص٩٣٥: رقم الحديث ١٥ – (٢٣٩٠).

(٤) ذُكِرَ أنَّ التركيب (مَاذَا) يحتمل ستة أوجه؛ لكن ما يعنينا هنا الأوجه الأربعة المذكورة (الخاصة بالاستفهام).

و(مَا) الاستفهامية إذا رُكبت مع (ذَا) لم تُحذف ألفها عند الجرِّ؛ نحو قول عليّ بن أبي طالب (ﷺ) يسأل رسول الله (ﷺ): "**عَلَى مَاذَا أُقَاتِلُ النَّاسَ؟ قَالَ (ﷺ): قَاتِلْهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**"[1]؛ وذلك لأنَّ ألفها قد صارت حَشْوًا؛ أيْ: في وسط التركيب (مَاذَا) ككلّ.

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها التركيب الاستفهامي (مَاذَا) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	١	٥	٩
٣	١	٦	٢٨	١٨
٥	١	٣٦	١٣٥	٨٣
٧	١	٥٤	١٩٢	١٢١
٩	١	٧٤	٢٦٣	١٦٣
١١	١	٩٤	٣٧٤	٢٢٠
١٣	٤	٤٨	٢٦١	٥٠٧
١٥	١٥	٩	٧٧	١١٩٩
١٧	١٥	١٩	١٧٤	١٢١٨
١٩	١٥	٦٩	٤٠٣	١٣٣٣
٢١	١٦	١٩	٧٦	١٤٢٥
٢٣	١٨	٥	٣٤	١٤٧٩
٢٥	٢١	١٧	١١٢	١٥٤٧
٢٧	٣٢	١٩	٥٩	١٧٦٤
٢٩	٣٣	١	٦	١٨٢١
٣١	٣٤	٥	٢٦	١٩٣٧
٣٣	٣٧	٢٦	٩٦	٢١٠٧

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	١	٧	١٠
٤	١	٣٢	١٢٥	٧١
٦	١	٣٦	١٣٨	٨٥
٨	١	٧٣	٢٥٢	١٦٠
١٠	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
١٢	٣	٢١	٨٠	٣٤٣
١٤	٦	٩	٦٥	٧١١
١٦	١٥	١٧	١٣٦	١٢١٣
١٨	١٥	٤٦	٢٧٣	١٢٨٤
٢٠	١٦	٣	٢٠	١٤٠٦
٢٢	١٧	٤	١٥	١٤٤٩
٢٤	١٩	–	١	١٤٩٢
٢٦	٢٢	٦	٢٩	١٥٦٠
٢٨	٣٢	٣٧	١٠٢	١٧٩٠
٣٠	٣٣	١٨	٨١	١٨٦١
٣٢	٣٦	٦	٤٨	١٩٩٧
٣٤	٣٩	٣٢	٩٢	٢٢١٨

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ﷺ)، ص٩٤٠: رقم الحديث ٣٣ – (٢٤٠٥).

٣٥	٣٩	٣٣	١٠٤	٢٢٢١
٣٧	٤٤	٢	١٥	٢٣٩٠
٣٩	٤٨	٨	٢٥	٢٦٨٩
٤١	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠

٣٦	٣٩	٣٥	١٢٤	٢٢٢٩
٣٨	٤٤	٤	٣٣	٢٤٠٥
٤٠	٤٩	٩	٥٣	٢٧٦٩
٤٢	٥٢	١٩	٩٥	٢٩٣٠

ويظنّ الباحث أنَّه قد يُضاف إلى هذَيْنِ القسمَيْنِ قسم ثالث يتمثل في التركيب الاستفهامي **(مَا هَذَا الَّذِي)**؛ حيثُ إنَّه ورد في صَحِيح مُسْلِم عَشْرَ مرّاتٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حَدِيث يَزِيدَ الْفَقِيرُ، حِينَ مَرَّ بِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ؛ فَوَجَدَهُ "**يُحَدِّثُ الْقَوْمَ –جَالِسٌ إِلَى سَارِيَةٍ– عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيِّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟ وَاللهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾**[١]، **وَ ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾**[٢]**، فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَالَ: أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ**"[٣].

٢. وقول رسول الله (ﷺ) حين بلغه حديث أصحابه من نيتهم في ترك المدينة؛ يسألهم مستنكرًا: "**مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ؟**"[٤].

٣. وقول عائشة لفاطمة الزهراء–رضي الله عنهما– تسألها: "**مَا هَذَا الَّذِي سَارَّكِ بِهِ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)؛ فَبَكَيْتِ، ثُمَّ سَارَّكِ؛ فَضَحِكْتِ؟ قَالَتْ: سَارَّنِي فَأَخْبَرَنِي بِمَوْتِهِ؛ فَبَكَيْتُ، ثُمَّ سَارَّنِي، فَأَخْبَرَنِي أَنِّي أَوَّلُ مَنْ يَتْبَعُهُ مِنْ أَهْلِهِ؛ فَضَحِكْتُ**"[٥].

---

(١) آل عِمْرَانَ: ١٩٢.

(٢) السَّجْدَة: ٢٠.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا، ص٩٣–٩٤: رقم الحديث ٣٢٠ – (١٩١).

(٤) المصدر السابق، الْحَجُّ/التَّرغِيبُ فِي سُكْنَى المدينةِ، والصبرُ علَى لأْوَائِهَا، ص٥١١: رقم الحديث ٤٧٥ – (١٣٧٤).

(٥) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/فَضَائِلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ النَّبِيِّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهَا– ص٩٥٥: رقم الحديث ٩٧ – (٢٤٥٠).

وهو حينئذٍ لا يحتمل إلَّا وجهًا واحدًا؛ هو أنْ تكون (مَا) استفهاميةً، و(الهاء) للتنبيه، و(ذَا) اسمَ اشارة، و(الَّذِي) موصولةً، وهو أعلى مراتب الاستفهام من حيثُ القوة والمبالغة.

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها التركيب الاستفهامي (مَا هَذَا الَّذِي) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٢٧	١١٤	٦٣
٣	٤	٣٣	١٤٩	٤٤٩
٥	١٥	٨٦	٤٧٥	١٣٧٤
٧	٣٢	٤٥	١٣٢	١٨٠٧
٩	٤٤	١٥	٩٧	٢٤٥٠

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٨٤	٣٢٠	١٩١
٤	١٥	٢٢	١٥٥	١٢٢١
٦	٣٢	٢٢	٦٧	١٧٦٩
٨	٤٣	٢٢	٨٣	٢٣٣١

ولـ (مَا) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءتْ صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.

٢. جاءتْ استفهامًا لغير العقلاء.

٣. قد تأتي استفهامًا عن صفات العقلاء وحقيقة الشيء؛ نحو هذه الأحاديث الثلاثة:

أ- استنكار المرأة حين قال لها أصحاب رسول الله: "**انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللهِ؟**"(١).

ب- وسؤال الصحابة (رضي الله عنهم) عن المسكين حين قال رسول الله (ﷺ): "**لَيْسَ الْمِسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، فَتَرُدُّهُ اللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ،**

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ/قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ، وَاسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا، ص٢٤٨-٢٤٩: رقم الحديث ٣١٢ - (٦٨٢).

قَالُوا، فَمَا الْمِسْكِينُ؟ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ (ﷺ): الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنُ لَهُ، فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا"[١].

ت- وقول رسول الله (ﷺ): "**أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟**"[٢].

المطلب الثالث: (مَتَى)

وردتْ (مَتَى) الاستفهامية في صَحِيح مُسْلِم أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ مرّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حَدِيث جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ (رضي الله عنه): "**مَتَى كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ نَذْهَبُ إِلَى جِمَالِنَا فَنُرِيحُهَا**"[٣].

٢. وحَدِيث يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ أَنَّ نَجْدَةَ بْنَ عَامِرٍ الْحَرُورِيّ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ: "**عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيُتْمُ؟**"، فكتب إليه ابنُ العبّاسِ: "**وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيُتْمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيُتْمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُؤْنَسَ مِنْهُ رُشْدٌ**"[٤].

٣. وَقَوْل رَسُولِ اللهِ (ﷺ) حِينَ مَرَّ عَلَى أَقْبُرٍ؛ فَسَأَلَ: "**مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ (ﷺ): فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ**"[٥].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الزَّكَاةُ/الْمِسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى، وَلَا يُفْطَنُ لَهُ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، ص٣٧٢: رقم الحديث ١٠١ - (١٠٣٩).

(٢) المصدر السابق، الْبِرُّ وَالصِّلَةُ وَالْآدَابُ/تَحْرِيمُ الظُّلْمِ، ص١٠٠٠: رقم الحديث ٥٩ - (٢٥٨١).

(٣) المصدر نفسه، الْجُمُعَةُ/صَلَاةُ الْجُمُعَةِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، ص٣٠٨: رقم الحديث ٢٩ - (٨٥٨).

(٤) المصدر نفسه، الْجِهَادُ وَالسِّيَرُ/النِّسَاءُ الْغَازِيَاتُ يُرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يُسْهَمُ، وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صِبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ، ص٧٢٥-٧٢٦: رقم الحديث ١٣٩ - (١٨١٢).

(٥) المصدر نفسه، الْجَنَّةُ، وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا/عَرْضُ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَالتَّعَوُّذُ مِنْهُ، ص١٠٩٩: رقم الحديث ٦٧ - (٢٨٦٧).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (مَتَى) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	١	٥	٩
٣	١	٧٢	٢٥٠	١٥٩
٥	٧	٩	٢٩	٨٥٨
٧	٢٥	٥	١٩	١٦٣٦
٩	٣٢	٤٨	١٣٩	١٨١٢
١١	٣٧	٢٦	٨١	٢١٠٤
١٣	٤٥	٥٠	١٦١	٢٦٣٩
١٥	٤٥	٥٠	١٦٣	٢٦٣٩
١٧	٥١	١٧	٦٧	٢٨٦٧
١٩	٥٢	٢٧	١٣٦	٢٩٥٢
٢١	٥٢	٢٧	١٣٨	٢٩٥٣

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	١	٧	١٠
٤	٥	٥٥	٣١١	٦٨١
٦	١٣	٥	٢٨	١٠٨٧
٨	٣٢	٤٨	١٣٧	١٨١٢
١٠	٣٢	٤٨	١٤٠	١٨١٢
١٢	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
١٤	٤٥	٥٠	١٦٢	٢٦٣٩
١٦	٤٥	٥٠	١٦٤	٢٦٣٩
١٨	٥٢	١٩	٩٩	٢٩٣٢
٢٠	٥٢	٢٧	١٣٧	٢٩٥٣

ولـ (مَتَى) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءتْ صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.

٢. يراد بها الاختصار؛ فبها يُستغنَى عن مجموعة أسئلة؛ إذْ الأزمنةُ أكثرُ من أنْ يُحاطَ بها، ففي قوله (ﷺ): "**مَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟**" كان القياس أنْ يُقال: "أَفِي الْجَاهِلِيَّةِ مَاتَ هَؤُلَاءِ؟ أَمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ ... إلخ"؛ فقوله: (مَتَى) أغنى عن ذكر ذلك كلّه.

٣. يُستفهم بها عن جميع الأزمنة؛ فالاستفهام عن الماضي نحو قول أبي جعفرٍ لجابرِ بنِ عبد الله يسأله: "**مَتَى كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؟**" والاستفهام عن المستقبل نحو ما كتب نَجْدَةُ بنُ عامرٍ الْحَرُورِيّ إلى ابنِ عَبَّاسٍ يسأله: "**عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيُتْمُ؟**".

المطلب الرابع: (أيْنَ)

وردتْ (أيْنَ) الاستفهامية في صَحِيح مُسْلِم اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ مرّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ) لجارية يسألها: "**أَيْنَ اللهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ (ﷺ): مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ (ﷺ): أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**"(١).

٢. وحديث عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: "سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، **أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟** قَالَ: بِمِنًى، قُلْتُ: **فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟** قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ"(٢).

٣. وحديث عَائِشَةَ –رضي الله عنها– أَنَّها قَالَتْ: "**سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) عَنْ قَوْلِهِ (ﷻ): ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾(٣)؛ فَأَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): عَلَى الصِّرَاطِ**"(٤).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (أيْنَ) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٧٢	٢٥٠	١٥٩
٣	١	٨٨	٣٤٧	٢٠٣
٥	٣	٨	٣٤	٣١٥
٧	٥	٧	٣٣	٥٣٧
٩	٥	٣١	١٧٦	٦١٣
١١	٥	٤٧	٢٦٣	٣٣

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٧٧	٢٩٠	١٧٧
٤	٣	٧	٣٠	٣١١
٦	٣	٢٩	–	٣٧١
٨	٥	١٦	٦٧	٥٦٠
١٠	٥	٣١	١٧٧	٦١٣
١٢	٥	٤٧	٢٦٤	٣٣

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ/تَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخُ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، ص١٩٩: رقم الحديث ٣٣ – (٥٣٧).

(٢) المصدر السابق، الْحَجُّ/اسْتِحْبَابُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، ص٤٨٧: رقم الحديث ٣٣٦ – (١٣٠٩).

(٣) إِبْرَاهِيم: ٤٨.

(٤) المصدر نفسه، صِفَةُ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ/فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ وَصِفَةِ الْأَرْضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ص١٠٧٥: رقم الحديث ٢٩ – (٢٧٩١).

١٣	٥	٤٨	٢٦٨	٦٦٠
١٥	٦	٤	٣٦	٧٠٠
١٧	١٢	٤٦	١٣٥	١٠٥٩
١٩	١٣	١٩	١٢٦	١١٢٩
٢١	١٥	١	٦	١١٨٠
٢٣	١٥	١	١٠	١١٨٠
٢٥	١٥	٣٢	٢٠٨	١٢٤٥
٢٧	١٥	٥٦	٣٢٥	١٣٠٥
٢٩	١٥	٦٨	٣٨٩	١٣٢٩
٣١	١٥	٦٨	٣٩٢	١٣٢٩
٣٣	١٧	٣	١٤	١٤٤٨
٣٥	١٨	٥	٣٠	١٤٧٩
٣٧	١٨	٦	٤٣	١٤٨٠
٣٩	٢٢	١٨	٩٦	١٥٩٤
٤١	٣٢	٢٨	٧٦	١٧٧٥
٤٣	٣٣	٤١	١٤٣	١٨٩٩
٤٥	٣٦	٢٠	١٤٠	٢٠٣٨
٤٧	٣٧	٣٣	١٢٢	٢١٢٧
٤٩	٣٩	١٧	٤٣	٢١٨٩
٥١	٤٤	٤	٣٨	٢٤٠٩
٥٣	٤٤	١٣	٨٤	٢٤٤٣
٥٥	٤٤	٥٥	٢٢٥	٢٥٤٢
٥٧	٤٥	١٢	٣٧	٢٥٦٦
٥٩	٤٨	٨	٢٥	٢٦٨٩
٦١	٥٠	–	٢٤	٢٧٨٨
٦٣	٥٢	٤	١٤	٢٨٨٨
٦٥	٥٢	٢١	١١٣	٢٩٣٨
٦٧	٥٢	٢٥	١٢٥	٢٩٤٥

١٤	٥	٥٥	٣١٢	٦٨٢
١٦	٨	–	٩	٨٨٩
١٨	١٣	١٤	٨٧	١١١٢
٢٠	١٣	٣٠	١٦٦	١١٥٢
٢٢	١٥	١	٨	١١٨٠
٢٤	١٥	٨	٥٩	١١٩٦
٢٦	١٥	٤٩	٣٠٣	١٢٩٤
٢٨	١٥	٥٨	٣٣٦	١٣٠٩
٣٠	١٥	٦٨	٣٩١	١٣٢٩
٣٢	١٥	٨٠	٤٤٠	١٣٥١
٣٤	١٧	١٦	٥٥	٧١٥
٣٦	١٨	٦	٤١	١٤٨٠
٣٨	٢٢	٤	١٩	١٥٥٧
٤٠	٣٢	٢٢	٦٥	١٧٦٩
٤٢	٣٢	٤٥	١٣٢	١٨٠٧
٤٤	٣٣	٤١	١٤٨	١٩٠٣
٤٦	٣٧	٩	٤٨	٢٠٨٦
٤٨	٣٨	٥	٢٩	٢١٤٩
٥٠	٤٤	٤	٣٤	٢٤٠٦
٥٢	٤٤	١٣	٨٠	٢٤٣٩
٥٤	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
٥٦	٤٥	٢	٨	٢٥٥٠
٥٨	٤٥	١٢	٣٨	٢٥٦٧
٦٠	٥٠	–	٢٣	٢٧٨٧
٦٢	٥٠	٢	٢٩	٢٧٩١
٦٤	٥٢	١٨	٦٧	٢٩١٣
٦٦	٥٢	٢٤	١٢٠	٢٩٤٢
٦٨	٥٣	١٨	٧٤	٣٠٠٦

ولـ (أيْنَ) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءتْ صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. يسأل بها عن المكان.
٣. الاختصار؛ فبها يُستغنَى عن مجموعة أسئلة؛ إذْ الأمكنة أكثرُ من أنْ يُحاطَ بها، ففي قوله: "**أَيْنَ صَلَّى -رَسُولُ اللهِ (ﷺ)- الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟**"؛ كان القياس أنْ يُقال: "أَبِمِنًى صَلَّى رَسُولُ اللهِ (ﷺ) الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ أَمْ بِمُزْدَلِفَةَ؟ أَمْ بِعَرَفَاتٍ؟ ... إلخ"؛ فقوله: "أَيْنَ" أغنى عن ذكر ذلك كلّه.

المطلب الخامس: (كَيْفَ)

ورد اسم الاستفهام (كَيْفَ) في صَحِيح مُسْلِم تِسْعًا وَخَمْسِينَ وَمِائَةَ مَرَّةٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول الصحابة (ﷺ) لرسول الله (ﷺ) يسألونه: "**كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ**"[(١)].

٢. وحديث أبي هريرة (ﷺ) أَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) قَالَ: "**لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ**"[(٢)].

٣. وقول رجل أتى رسول الله (ﷺ) يسأله: "**كَيْفَ أَقُولُ حِينَ أَسْأَلُ رَبِّي؟ قَالَ (ﷺ): قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي، وَيَجْمَعُ -رسول الله (ﷺ)- أَصَابِعَهُ إِلَّا الْإِبْهَامَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ تَجْمَعُ لَكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ**"[(٣)].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الطَّهَارَةُ/اسْتِحْبَابُ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ، ص١١٣: رقم الحديث ٣٩ - (٢٤٩).

(٢) المصدر السابق، النِّكَاحُ/اسْتِئْذَانُ الثَّيِّبِ فِي النِّكَاحِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالسُّكُوتِ، ص٥٢٨: رقم الحديث ٦٤ - (١٤١٩).

(٣) المصدر نفسه، الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ التَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالدُّعَاءِ، ص١٠٣٩: رقم الحديث ٣٦ - (٢٦٩٧).

وهو سؤال عن الحال، وقد يكون الاستفهام به حقيقيًّا؛ نحو قول الصحابة (ﷺ) لرسول الله (ﷺ) يسألونه: "**وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ (ﷺ): يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُوَلَ وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ**"(١)، أو مجازيًّا؛ نحو قول عُمر بن الخطاب (ﷺ) حينما رأى رسول الله (ﷺ) ينادي قتلى بدر المشركين؛ فسأله متعجبًا: "**يَا رَسُولَ اللهِ كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا؟**"(٢)؛ فإنَّ الاستفهام هنا قد أُخْرِجَ مُخرَجَ التعجب.

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها اسم الاستفهام (كَيْفَ) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٤	١٢	١٣
٣	١	٤١	١٦٠	٩٧
٥	١	٧١	٢٤٤	١٥٥
٧	١	٧١	٢٤٦	١٥٥
٩	١	٨٤	٣١٢	١٨٩
١١	١	٨٤	٣٢٩	١٩٥
١٣	٢	٢٩	٩٧	٢٨٣
١٥	٣	٤	١٩	٣٠٣
١٧	٣	١١	٥٦	٣٢٨
١٩	٣	١٣	٦١	٣٣٢
٢١	٤	١٦	٦٢	٤٠٤
٢٣	٤	١٧	٦٦	٤٠٦
٢٥	٤	٢٤	١٠٨	٤٢٣
٢٧	٤	٤٢	٢٢١	٤٨٥

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٨	٣٢	٢٠
٤	١	٦٩	٢٣٨	١٥١
٦	١	٧١	٢٥٤	١٥٥
٨	١	٨٢	٣٠٤	١٨٤
١٠	١	٨٤	٣٢٨	١٩٤
١٢	٢	١٢	٣٩	٢٤٩
١٤	٢	٣٣	١١٠	٢٩١
١٦	٣	٦	٢٦	٣٠٧
١٨	٣	١٣	٦٠	٣٣٢
٢٠	٣	٢٨	١١٠	٣٦٨
٢٢	٤	١٧	٦٥	٤٠٥
٢٤	٤	١٧	٦٩	٤٠٧
٢٦	٤	٢٧	١١٩	٤٣٠
٢٨	٥	٢١	١١٦	٥٨٠

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الصَّلاةُ/الْأَمْرُ بِالسُّكُونِ فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْيَدِ وَرَفْعِهَا عِنْدَ السَّلَامِ، وَإِتْمَامُ الصُّفُوفِ الْأُوَلِ وَالتَّرَاصّ فِيهَا وَالْأَمْر بِالِاجْتِمَاعِ، ص١٦٨: رقم الحديث ١١٩ – (٤٣٠).

(٢) المصدر السابق، الْجَنَّةُ، وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِها/عَرْضُ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَالتَّعَوُّذُ مِنْهُ، ص١١٠١: رقم الحديث ٧٧ – (٢٨٧٤).

٢٩	٥	٢٦	١٣٥	٥٩١
٣١	٥	٤١	٢٣٨	٦٤٨
٣٣	٥	٤١	٢٤٣	٦٤٨
٣٥	٦	٧	٦٠	٧٠٨
٣٧	٦	١٧	١٢٥	٧٣٨
٣٩	٦	٢٠	١٤٨	٧٤٩
٤١	٦	٣٠	٢١٧	٧٨٣
٤٣	٦	٤٠	٢٤٨	٨٠٠
٤٥	٦	٤٩	٢٧٥	٨٢٢
٤٧	٦	٥٠	٢٨٢	٨٢٤
٤٩	١١	٣٥	١٠٣	٩٧٤
٥١	١٣	٣٥	١٨٦	١١٥٩
٥٣	١٥	١	٦	١١٨٠
٥٥	١٥	١	١٠	١١٨٠
٥٧	١٥	١٣	٩١	١٢٠٥
٥٩	١٥	١٧	١٤٣	١٢١٦
٦١	١٥	٢٢	١٥٦	١٢٢١
٦٣	١٥	٤٦	٢٧٤	١٢٨٥
٦٥	١٥	٤٧	٢٨٣	١٢٨٦
٦٧	١٥	٦٩	٤٠٢	١٣٣٣
٦٩	١٦	٩	٦٤	١٤١٩
٧١	١٦	١٥	٨٩	١٤٢٨
٧٣	١٦	٢٣	١٣٩	١٤٤١
٧٥	١٨	١	١٤	١٤٧١
٧٧	١٩	–	١	١٤٩٢
٧٩	٢١	١٨	١١٤	١٥٤٨
٨١	٢٣	٢	٥	١٦١٦
٨٣	٢٣	٢	٧	١٦١٦

٣٠	٥	٣٧	٢١٠	٦٣٢
٣٢	٥	٤١	٢٤١	٦٤٨
٣٤	٦	١	٧	٦٨٨
٣٦	٦	١٦	١١٤	٧٣١
٣٨	٦	٢٠	١٤٧	٧٤٩
٤٠	٦	٢٠	١٥٦	٧٤٩
٤٢	٦	٤٠	٢٤٧	٨٠٠
٤٤	٦	٤٥	٢٥٩	٨١١
٤٦	٦	٥٠	٢٨٠	٨٢٣
٤٨	١١	٧	١٣	٩٢٥
٥٠	١٢	٤١	١٢١	١٠٥٢
٥٢	١٣	٣٦	١٩٦	١١٦٢
٥٤	١٥	١	٨	١١٨٠
٥٦	١٥	٨	٥٥	١١٥٩
٥٨	١٥	١٧	١١٣	١٢١١
٦٠	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨
٦٢	١٥	٤٦	٢٧٣	١٢٨٧
٦٤	١٥	٤٧	٢٧٩	١٢٨٠
٦٦	١٥	٦٦	٣٧٧	١٣٢٥
٦٨	١٥	٩٦	٥١٤	١٣٩٨
٧٠	١٦	١٤	٨٧	١٤٢٨
٧٢	١٦	١٦	١٠٨	١٤٣٢
٧٤	١٧	٧	٢٦	١٤٥٣
٧٦	١٨	٦	٤١	١٤٨٠
٧٨	١٩	–	٤	١٤٩٣
٨٠	٢٢	٢١	١١٠	٧١٥
٨٢	٢٣	٢	٦	١٦١٦
٨٤	٢٥	٥	١٧	١٦٣٤

٨٥	٢٧	٧	٢٨	١٦٥٦
٨٧	٢٨	١	٢	١٦٦٩
٨٩	٢٨	١٠	٣٢	١٦٨٠
٩١	٣١	٣	١٥	٤٨
٩٣	٣٢	٣٧	١٠٤	١٧٩١
٩٥	٣٣	١٠	٤٥	١٨٤٣
٩٧	٣٣	٣٢	١١٧	١٨٨٥
٩٩	٣٣	٣٥	١٢٩	١٨٩٠
١٠١	٣٧	٢	١٠	٢٠٦٩
١٠٣	٣٩	٢٢	٦٤	٢٢٠٠
١٠٥	٤٣	٢٣	٨٧	٢٣٣٣
١٠٧	٤٣	٢٨	٩٩	٢٣٤٠
١٠٩	٤٣	٤١	١٥٢	١٥١
١١١	٤٣	٤٦	١٧٢	٢٣٨٠
١١٣	٤٤	٣٤	١٥٦	٢٤٨٩
١١٥	٤٥	١٣	٤٣	٢٥٦٩
١١٧	٤٦	١	٣	٢٦٤٥
١١٩	٤٨	١٠	٣٦	٢٦٩٧
١٢١	٤٩	١	٦	٢٧٤٦
١٢٣	٤٩	٨	٥٢	٢٧٦٨
١٢٥	٥٠	١١	٥٤	٢٨٠٦
١٢٧	٥١	١٧	٧٧	٢٨٧٤
١٢٩	٥٢	٧	٢٦	١٤٤
١٣١	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢
١٣٣	٥٣	١٩	٧٥	٢٠٠٩

٨٦	٢٨	١	١	١٦٦٩
٨٨	٢٨	١	٣	١٦٦٩
٩٠	٢٨	١١	٣٦	١٦٨١
٩٢	٣٢	٢٦	٤٧	١٧٧٣
٩٤	٣٣	٥	١٩	١٨٢٨
٩٦	٣٣	١٣	٥٢	١٨٤٧
٩٨	٣٣	٣٥	١٢٨	١٨٩٠
١٠٠	٣٤	٤	١٧	١٩٣٥
١٠٢	٣٩	٤	٧	٢١٦٣
١٠٤	٣٩	٣٣	١٠٩	٢٢٢٢
١٠٦	٤٣	٦٢	٩٤	٢٣٣٨
١٠٨	٤٣	٤٠	١٤٥	٢٣٦٥
١١٠	٤٣	٤٦	١٧٠	٢٣٨٠
١١٢	٤٤	٣٣	١٥٠	٢٤٨٤
١١٤	٤٤	٥٨	٢٢٩	٢٥٤٥
١١٦	٤٥	٥٠	١٦٥	٢٦٤٠
١١٨	٤٨	٨	٢٥	٢٦٨٩
١٢٠	٤٨	١٠	٣٧	٢٦٩٨
١٢٢	٤٩	٣	١٢	٢٧٥٠
١٢٤	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠
١٢٦	٥١	١٧	٧٦	٢٨٧٣
١٢٨	٥٢	٢	٤	٢٨٨٢
١٣٠	٥٢	١٨	٥٦	٢٩٠٨
١٣٢	٥٣	–	٢	٢٩٥٧

ولاسم الاستفهام (كَيْفَ) فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيتانِ:

١. جاء صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. الاختصار؛ فبه يُستغنَى عن مجموعة أسئلة؛ إذْ الأحوال أكثرُ من أنْ يُحاطَ بها، ففي قولهم: "وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟" كان القياس أنْ يُقال: "هَل الإفْصَاحُ إِذْنُهَا؟ أَمْ التَّلْمِيحُ؟ أَمْ السُّكُوتُ؟ ... إلخ"؛ فقولهم: (كَيْفَ)، أغنى عن ذكر ذلك كلّه.

المطلب السادس: (أنَّى)

وردتْ (أنَّى) الاستفهامية في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً؛ ولها ثلاثة معانٍ:

١. **(مِنْ أَيْنَ)**؛ نحو حديث الرجل الذي شكى لرسول الله (ﷺ) ابنه الأسود؛ فسأله رسول الله (ﷺ): "**هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ ... قَالَ (ﷺ): هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ (ﷺ): فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟**"[(١)] أيْ: (مِنْ أَيْنَ أَتَاهَا ذَلِكَ؟).
٢. **(كَيْفَ)**؛ نحو حديث أَبِي ذَرٍّ (رضي الله عنه) أنَّه قَالَ: "**سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ)، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ (ﷺ): نُورٌ، أَنَّى أَرَاهُ؟**"[(٢)] أيْ: (كَيْفَ أَرَاهُ؟).
٣. **(مَتَى)**؛ ولم يرد في صَحِيح مُسْلِم شواهد لـ (أنَّى) بمعنى (مَتَى) سوى الآية القرآنية التي ذُكرتْ في الفصل الأوّل من هذه الرسالة؛ وهي قوله (ﷻ): ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ**﴾[(٣)]؛ والتي تحتمل المعانيَ الثلاثة[(٤)]؛ وقد جاءتْ في حديث جابرٍ من قوله: "**كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾**"[(٥)].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، كِتَابُ اللِّعَانِ، ص٥٧٨: رقم الحديث ١٨ – (١٥٠٠).

(٢) المصدر السابق، الإِيمَانُ/فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ"، وَفِي قَوْلِهِ: "رَأَيْتُ نُورًا"، ص٨٦: رقم الحديث ٢٩١ – (١٧٨).

(٣) الْبَقَرَة: ٢٢٣.

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص٤٥.

(٥) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، النِّكاحُ/جَوَازُ جِمَاعِهِ امْرَأَتَهُ فِي قُبُلِهَا، مِنْ قُدَّامِهَا، وَمِنْ وَرَائِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلدُّبُرِ ، ص٥٣٨: رقم الحديث ١١٧ – (١٤٣٥).

وتختلف (أنَّى) عن معانيها: (مِنْ أيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(مَتَى)، في اشتراكها في أكثر من معنى؛ فقد تحتمل عدة معانٍ في آنٍ واحد؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**أنَّ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟**"[1] فإنَّها تحتمل أنْ يُراد بها (مِنْ أيْنَ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟) وكذلك تحتمل أنْ يُراد بها (كَيْفَ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (أنَّى) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٧٨	٢٩١	١٧٨
٣	٥	٢٢	١١٨	٥٨١
٥	١٦	١٩	١١٧	١٤٣٥
٧	١٩	–	١٨	١٥٠٠
٩	٢٢	١٨	١٠٠	١٥٩٤
١١	٣٧	٧	٤٠	٢٠٨٣
١٣	٥١	١٧	٧٧	٢٨٧٤

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	٥	٢٢	١١٧	٥٨١
٤	١٢	١٩	٦٥	١٠١٥
٦	١٦	١٩	١١٨	١٤٣٥
٨	١٩	–	٢٠	١٥٠٠
١٠	٣٧	٧	٣٩	٢٠٨٣
١٢	٤٣	٤٦	١٧٠	٢٣٨٠

ولـ (أنَّى) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءتْ صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. تشترك في أكثر من معنى؛ أيْ: إنَّها قد تحتمل أكثر من معنى في آنٍ واحد من معانيها؛ كما تَبَيَّنَ.
٣. هي أقوى في الاستفهام من معانيها؛ لبنائها اللُّغوي، فالتشديد الذي فيها، والمدة الطويلة التي في آخرها يُرَجِّحَانِ ذلك؛ ففي قوله (ﷺ): "**نُورٌ، أَنَّى أَرَاهُ؟**" من التعجب ليس في: (كَيْفَ أَرَاهُ؟).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الزَّكَاةُ/قَبُولُ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ، وَتَرْبِيَتُهَا، ص٣٦٤: رقم الحديث ٦٥ – (١٠١٥).

المطلب السابع: (كَمْ)

وردتْ (كَمْ) الاستفهامية في صَحِيح مُسْلِم خَمْسًا وَثَلاثِينَ مَرَّةً، منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حديث مُعَاذَة، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- "**كَمْ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) يُصَلِّي صَلَاةَ الضُّحَى؟ قَالَتْ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَيَزِيدُ مَا شَاءَ**"(١).

٢. وحديث أبي هُرَيْرَةَ أَنَّه قَالَ: "**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ)، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ... فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (ﷺ): عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟ قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ**"(٢).

٣. وقول رسول الله (ﷺ) يسأل المرأة عن حديقتها: "**كَمْ بَلَغَ ثَمَرُهَا؟ فَقَالَتْ: عَشَرَةَ أَوْسُقٍ**"(٣).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (كَمْ) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٦٧	٢٣٥	١٤٩
٣	٥	–	٢	٥٢٠
٥	٥	٥٥	٢١٢	٦٨٢
٧	٦	١٣	٧٨	٧١٩
٩	١٣	٩	٤٧	١٠٩٧
١١	١٥	٣٥	٢١٨	١٢٥٤
١٣	١٥	٦٨	٣٨٩	١٣٢٩
١٥	١٥	٦٨	٣٩٢	١٣٢٩
١٧	١٦	١٣	٧٨	١٤٢٦

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	٥	–	١	٥٢٠
٤	٥	٣٩	٢٢٥	٦٤٢
٦	٦	١	١٥	٦٩٣
٨	١١	١٣	٤٧	٩٤١
١٠	١٥	٣٥	٢١٧	١٢٥٣
١٢	١٥	٣٥	٢٢٠	١٢٥٥
١٤	١٥	٦٨	٣٩١	١٣٢٩
١٦	١٦	١٢	٧٥	١٤٢٤
١٨	١٦	١٣	٨٢	١٤٢٧

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضُّحَى، وَأَنَّ أَقَلَّهَا رَكْعَتَانِ، وَأَكْمَلَهَا ثَمَان رَكَعَاتٍ، وَأَوْسَطُهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، أَوْ سِتّ، وَالْحَثُّ عَلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا، ص٢٦١: رقم الحديث ٧٨ - (٧١٩).

(٢) المصدر السابق، النِّكَاحُ/نَدْبُ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكَفَّيْهَا لِمَنْ يُرِيدُ تَزَوُّجَهَا، ص٥٢٩: رقم الحديث ٧٥ - (١٤٢٤).

(٣) المصدر نفسه، الفَضَائِلُ/فِي مُعْجِزَاتِ النَّبِيِّ (ﷺ)، ص٨٩٨-٨٩٩: رقم الحديث ١١ - (١٣٩٢).

١٩	١٦	١٥	٩٤	١٤٢٨
٢١	٣١	٥	١٩	١٧٢٩
٢٣	٣٣	١٨	٦٩	١٨٥٦
٢٥	٤٣	٣	٦	٢٢٧٩
٢٧	٤٣	٣٣	١١٦	٢٣٥٠
٢٩	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
٣١	٥٠	–	١١	٢٧٧٩
٣٣	٥٢	٢٣	١١٦	٢٩٤٠

٢٠	١٨	٦	٤٨	١٤٨٠
٢٢	٣٢	٤٩	١٤٣	١٢٥٤
٢٤	٣٣	١٨	٧٤	١٨٥٦
٢٦	٤٣	٣	١١	١٣٩٢
٢٨	٤٣	٣٣	١٢١	٢٣٥٣
٣٠	٤٦	٢	١٥	٢٦٥٢
٣٢	٥٢	١٥	٤٣	٢٩٠٣

ولـ (كَمْ) الاستفهاميّة فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيّتانِ:

١. جاءتْ صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. يُستفهم بها عن العدد.

المطلب الثامن: (أيّ)

وردتْ (أيّ) الاستفهامية في صَحِيح مُسْلِم سَبْعًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةَ مرّةٍ؛ وهي بحسب ما تُضاف إليه:

فإنْ أُضيفت إلى العاقلِ كانت استفهامًا عن العقلاء؛ نحو قول رجلٍ لرسول الله (ﷺ) يسأله: "**أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ فَقَالَ (ﷺ): مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**"(١).

وإنْ أُضيفت إلى غيرِ العاقلِ كانت استفهامًا عن غيرِ العقلاء؛ نحو حديث عائشة –رضي الله عنها– أَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) سُئِلَ: "**أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ**"(٢).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/بَيَانُ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ، وَأَيُّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ، ص٤٠: رقم الحديث ٦٤ – (٤٠).

(٢) المصدر السابق، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/فَضِيلَةُ الْعَمَلِ الدَّائِمِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ، ص٢٨٣: رقم الحديث ٢١٦ – (٧٨٢).

وإنْ أُضيفت إلى زمانٍ كانت استفهامًا عن الزمان؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) يسأل أصحابه (ﷺ): "**.أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ (ﷺ): أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى**"(١).

وإنْ أُضيفت إلى مكانٍ كانت استفهامًا عن المكان؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) –من نفس الحديث السابق– يسأل أصحابه (ﷺ): "**فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ (ﷺ): أَلَيْسَ الْبَلْدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَى**"(٢).

وإنْ أُضيفت إلى غيرِ ذلك كانت بحسب ما أُضيفت إليه، ولـ (أيّ) الاستفهاميّة فيما سبق من الأحاديث خاصية حقّ الصدارة؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (أيّ) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	١٤	٦٣	٣٩
٣	١	١٤	٦٦	٤٢
٥	١	٣٦	١٣٦	٨٤
٧	١	٣٦	١٣٨	٨٥
٩	١	٣٧	١٤١	٨٦
١١	١	٥٦	١٩٧	١٢٤
١٣	١	٧٣	٢٥٧	١٦١
١٥	١	٧٤	٢٦٩	١٦٦
١٧	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
١٩	١	٩٤	٣٧٤	٢٢٠

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	١٤	٦٤	٤٠
٤	١	٣٦	١٣٥	٨٣
٦	١	٣٦	١٣٧	٨٥
٨	١	٣٦	١٣٩	٨٥
١٠	١	٣٧	١٤٢	٨٦
١٢	١	٦٥	٢٣١	١٤٤
١٤	١	٧٤	٢٦٨	١٦٦
١٦	١	٧٨	٢٩٢	١٧٨
١٨	١	٨٤	٣٢٩	١٩٥
٢٠	١	٩٦	٣٧٩	٢٢٢

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْقَسَامَةُ وَالْمُحَارِبُونَ وَالْقِصَاصُ وَالدِّيَاتُ/تَحْرِيمُ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، ص٦٦٣: رقم الحديث ٢٩ – (١٦٧٩).

(٢) المصدر السابق، الْقَسَامَةُ وَالْمُحَارِبُونَ وَالْقِصَاصُ وَالدِّيَاتُ/تَحْرِيمُ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، ص٦٦٣: رقم الحديث ٢٩ – (١٦٧٩).

٢١	٢	١٥	٤٧	٢٥٣
٢٣	٤	١٢	٤٧	٣٩٨
٢٥	٤	١٦	٦٢	٤٠٤
٢٧	٥	–	٢	٥٢٠
٢٩	٥	١٠	٤٥	٥٤٤
٣١	٥	٣٩	٢٢٥	٦٤٢
٣٣	٦	١٧	١٣١	٧٤١
٣٥	٦	٢٦	٢٠٠	٧٧٠
٣٧	٦	٣٠	٢١٧	٧٨٣
٣٩	٦	٤٤	٢٥٨	٨١٠
٤١	٦	٥٠	٢٨٤	٨٢٤
٤٣	٧	–	٣	٨٤٥
٤٥	٧	١٦	٦٣	٨٧٨
٤٧	١٢	١٤	٤٥	١٠٠٠
٤٩	١٢	٣١	٩٣	١٠٣٢
٥١	١٣	٩	٤٩	١٠٩٩
٥٣	١٣	١٢	٦٤	١١٠٦
٥٥	١٣	١٨	٢٠٣	١١٦٣
٥٧	١٣	٤٠	٢٢٢	١١٧٠
٥٩	١٥	١٧	١٣٨	١٢١٣
٦١	١٥	٣١	١٩٨	١٢٤٠
٦٣	١٦	١١	٧٣	١٤٢٣
٦٥	٢٨	٤	٢٣	١٦٧٤
٦٧	٢٨	٩	٣٠	١٦٧٩
٦٩	٣٢	١٣	٤٢	١٧٥٢
٧١	٣٢	٢٦	٧٤	١٧٧٣
٧٣	٣٢	٣٩	١٠٧	١٧٩٤
٧٥	٣٣	١٨	٨٠	١٨٦٠

٢٢	٣	١	٢	٢٩٣
٢٤	٤	١٢	٤٨	٣٩٨
٢٦	٥	–	١	٥٢٠
٢٨	٥	١٠	٤٤	٥٤٤
٣٠	٥	٢٧	١٤٩	٦٠٠
٣٢	٦	٩	٦٧	٧١٦
٣٤	٦	٢٢	١٦٥	٧٥٦
٣٦	٦	٣٠	٢١٦	٧٨٢
٣٨	٦	٤١	٢٥١	٨٠٣
٤٠	٦	٤٥	٢٦٣	٨١٣
٤٢	٦	٥٢	٢٩٤	٨٣٢
٤٤	٧	٩	٢٨	٨٥٨
٤٦	١١	٢	٣	٩١٨
٤٨	١٢	٣١	٩٢	١٠٣٢
٥٠	١٣	٦	٢٩	١٠٨٨
٥٢	١٣	١١	٥٧	١١٠٣
٥٤	١٣	٣٦	١٩٤	١١٦٠
٥٦	١٣	٤٠	٢٢٠	٧٦٢
٥٨	١٥	٧	٣٦	١١٨٩
٦٠	١٥	٢٨	١٨٨	١٢٣٣
٦٢	١٥	٩٦	٥١٤	١٣٩٨
٦٤	١٨	٦	٤١	١٤٨٠
٦٦	٢٨	٩	٢٩	١٦٧٩
٦٨	٢٨	٩	٣١	١٦٧٩
٧٠	٣٢	١٨	٥٨	١٧٦٣
٧٢	٣٢	٣٠	٨٣	١٧٧٩
٧٤	٣٢	٤٣	١٢٣	١٨٠٢
٧٦	٣٣	٢٠	٨٤	١٨٦٣

٧٧	٣٣	٣٤	١٢٢	١٨٨٨
٧٩	٣٣	٤٢	١٥٠	١٩٠٤
٨١	٣٤	١	٥	١٩٢٩
٨٣	٣٦	٦	٤٧	١٩٩٧
٨٥	٣٩	١٧	٤٣	٢١٨٩
٨٧	٤٣	٤٦	١٧٠	٢٣٨٠
٨٩	٤٤	٣٤	١٥٥	٢٤٨٨
٩١	٤٤	٥٢	٢١٦	٢٥٣٦
٩٣	٤٨	٩	٢٦	٢٦٩٠
٩٥	٥١	٢	٩	٢٨٢٩
٩٧	٥٢	٧	٢٦	١٤٤
٩٩	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢
١٠١	٥٣	–	٢	٢٩٥٧
١٠٣	٥٣	–	١٠	٢٩٦٤
١٠٥	٥٣	١٨	–	٣٠١٠
١٠٧	٥٤	–	٢١	٣٠٢٤

٧٨	٣٣	٣٤	١٢٣	١٨٨٨
٨٠	٣٤	١	٣	١٩٢٩
٨٢	٣٤	٥	٣٣	١٨٠٢
٨٤	٣٧	٥	٣٢	٢٠٧٩
٨٦	٤٣	١٩	٧٦	٢٣٢٦
٨٨	٤٤	١	٨	٢٣٨٤
٩٠	٤٤	٥٢	٢١١	٢٥٣٣
٩٢	٤٥	١	٤	٢٥٤٨
٩٤	٤٨	٢٢	٨٤	٢٧٣١
٩٦	٥١	٦	١٤	٢٨٣٤
٩٨	٥٢	١١	٣٧	٢٨٩٩
١٠٠	٥٢	٢٨	١٤٣	٢٩٥٥
١٠٢	٥٣	–	٧	٢٩٦٢
١٠٤	٥٣	١٨	–	٣٠٠٨
١٠٦	٥٤	–	٥	٣٠١٧
١٠٨	٥٤	٤	٢٨	٣٠٣٠

المطلب التاسع: (بَلْهَ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أيْنَ)

لم ترد كلمة (بَلْهَ) في صَحِيح مُسْلِم سوى مَرَّتَيْنِ لحديثٍ واحدٍ قد تكرر مَرَّتَيْنِ؛ وهو قول رسول الله (ﷺ): "**قَالَ اللهُ (ﷻ): أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا، بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ**"[1]

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، ص١٠٨٧: رقم الحديث ٣ – (٢٨٢٤).

و(بَلْهَ) في هذا الحديث تحتمل أوجهًا عدة؛ منها هذه الثلاثة[1]:

١. اسم فعل أمر؛ بمعنى: (دَعْ)، والجملة بعدها (مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ) منصوبة المحل؛ والتقدير: (دَعْ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ).
٢. الاستثناء؛ بمعنى: (غَيْر)، و(سُوَى)، والجملة بعدها (مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ) مجرورة المحل؛ والتقدير: (ذُخْرًا، غَيْرَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ) أو (ذُخْرًا، سُوَى مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ).
٣. الاستفهام؛ بمعنى: (كَيْفَ)، والجملة بعدها (مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ) مرفوعة المحل؛ والتقدير: (ذُخْرًا، كَيْفَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ؟)، وهي[2] حينئذٍ تقتضي صدر الكلام.

ويظنّ الباحث أنَّ الوجه الأقرب لها في هذا الحديث هو الوجه الثاني (الاستثناء)؛ وذلك حسب معنى الحديث؛ إذْ إنَّ الله (ﷻ) قد نفى عن عباده عِلْمَهم بالجنة سوى ما أَطْلَعَهُمْ عليه مِمَّنْ هو موجود في القرآن الكريم مثلًا، والأحاديثِ، وغيرِ ذلك، فالأسلوب هنا أسلوب حصرٍ.

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال عدد أسماء الاستفهام حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال هذا الجدول الآتي:

اسم الاستفهام	عدد وروده في صَحِيح مُسْلِم
مَنْ	٢٤٨
مَنْ ذَا	٠
مَنْ ذَا الَّذِي	٥
مَنْ هَذَا الَّذِي	١
مَا	٦٢١
مَاذَا	٥٢
مَا هَذَا الَّذِي	١٠

(١) انظر: صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج١٧/٢٤٢-٢٤٤.

(٢) أيْ: (بَلْهَ)؛ عند مجيئها بمعنى (كَيْفَ).

مَتَى	٢٤
أَيَّانَ	٠
أَيْنَ	٨٢
كَيْفَ	١٥٩
أَنَّى	١٣
كَمْ	٣٥
أَيّ	١٤٧
بَلْهَ	٢
المجموع	١٣٩٩

***

المبحث الثالث

بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا

أسماء الشرط تسعة -كما مرّ بنا كذلك[1]- وهي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)، و(حَيْثُمَا)، و(أَيّ)؛ وبيانها حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال المطالب السبعة الآتية:

المطلب الأوّل: (مَنْ).

المطلب الثاني: (مَا).

المطلب الثالث: (مَهْمَا).

المطلب الرابع: (مَتَى).

المطلب الخامس: (أَيْنَ).

المطلب السادس: (حَيْثُمَا).

المطلب السابع: (أيّ).

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: (مَنْ)

وردتْ (مَنْ) الشرطية في صَحِيح مُسْلِم تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَسَبْعَمِاْئَةِ مَرَّةٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ**"[2].

---

(١) انظر: هذه الرسالة، ص٥٩.

(٢) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/الْحَثُّ عَلَى إِكْرَامِ الْجَارِ وَالضَّيْفِ، وَلُزُومُ الصَّمْتِ إِلَّا عَنِ الْخَيْرِ، وَكَوْنُ ذَلِكَ كُلّه مِنَ الْإِيمَانِ، ص٤١: رقم الحديث ٧٤ - (٤٧).

٢. وقوله (ﷺ): "**مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهْرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ**"(١).

٣. وقوله (ﷺ): "**مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمِ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ**"(٢).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (مَنْ) الشرطية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	مقدمة	٢	١	١
٣	مقدمة	٢	٣	٣
٥	١	٤	١٥	١٤
٧	١	٨	٣٣	٢١
٩	١	٨	٣٨	٢٣
١١	١	١٠	٤٦	٢٨
١٣	١	١٠	٥٢	٣١
١٥	١	١٥	٦٨	٤٣
١٧	١	١٩	٧٥	٤٧
١٩	١	٢٠	٧٨	٤٩

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	مقدمة	٢	٢	٢
٤	مقدمة	٢	٤	٤
٦	١	٨	٣٢	٢٠
٨	١	٨	٣٧	٢٣
١٠	١	١٠	٤٣	٢٦
١٢	١	١٠	٤٧	٢٩
١٤	١	١٥	٦٧	٤٣
١٦	١	١٩	٧٤	٤٧
١٨	١	١٩	٧٧	٤٨
٢٠	١	٢٠	٨٠	٥٠

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمِ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، اللُّقَطَةُ/اسْتِحْبَابُ الْمُؤَاسَاةِ بِفُضُولِ الْمَالِ، ص٦٨٧: رقم الحديث ١٨ – (١٧٢٨).

(٢) المصدر السابق، الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ الِاجْتِمَاعِ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى الذِّكْرِ، ص١٠٣٩: رقم الحديث ٣٨ – (٢٦٩٩).

٢١	١	٢٥	١٠٦	٥٨
٢٣	١	٢٧	١١٣	٦٢
٢٥	١	٢٧	١١٥	٦٣
٢٧	١	٣٧	١٤٢	٨٦
٢٩	١	٤٠	١٥١	٩٣
٣١	١	٤٠	١٥٣	٩٤
٣٣	١	٤٢	١٦٢	٩٩
٣٥	١	٤٣	١٦٤	١٠١
٣٧	١	٤٧	١٧٥	١٠٩
٣٩	١	٤٧	١٧٧	١١٠
٤١	١	٥٤	١٩٣	١٢٢
٤٣	١	٥٩	٢٠٧	١٣١
٤٥	١	٦١	٢١٨	١٣٧
٤٧	١	٦١	٢٢١	١٣٨
٤٩	١	٦١	٢٢٤	١٣٩
٥١	١	٧٤	٢٥٩	١٦٢
٥٣	١	٨١	٢٩٩	١٨٢
٥٥	١	٨٢	٣٠٤	١٨٤
٥٧	١	٨٤	٣٢٦	١٩٣
٥٩	٢	٣	٣	٢٢٦
٦١	٢	٤	٨	٢٢٩
٦٣	٢	٤	١٢	٢٣٢
٦٥	٢	٨	٢٢	٢٣٧
٦٧	٢	١٢	٣٤	٢٤٦
٦٩	٤	٧	١١	٣٨٤
٧١	٤	١١	٣٨	٣٩٥
٧٣	٤	١١	٤١	٣٩٥
٧٥	٤	١٧	٧٠	٤٠٨

٢٢	١	٢٧	١١٢	٦١
٢٤	١	٢٧	١١٤	٦٣
٢٦	١	٣٣	١٢٩	٧٥
٢٨	١	٤٠	١٥٠	٩٢
٣٠	١	٤٠	١٥٢	٩٣
٣٢	١	٤٢	١٦١	٩٨
٣٤	١	٤٢	١٦٣	١٠٠
٣٦	١	٤٣	١٦٤	١٠٢
٣٨	١	٤٧	١٧٦	١١٠
٤٠	١	٥٣	١٩٠	١٢٠
٤٢	١	٥٩	٢٠٦	١٣٠
٤٤	١	٦٠	٢١٢	١٣٤
٤٦	١	٦١	٢٢٠	١٣٨
٤٨	١	٦١	٢٢٢	١٣٨
٥٠	١	٦٢	٢٢٦	١٤١
٥٢	١	٧٧	٢٨٧	١٧٧
٥٤	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
٥٦	١	٨٤	٣٢٠	١٩١
٥٨	١	٨٧	٣٤٦	٢٠٢
٦٠	٢	٣	٤	٢٢٦
٦٢	٢	٤	١١	٢٣١
٦٤	٢	٤	١٣	٢٣٢
٦٦	٢	١١	٣٣	٢٤٥
٦٨	٢	١٢	٣٥	٢٤٦
٧٠	٤	٧	١٣	٣٨٦
٧٢	٤	١١	٤٠	٣٩٥
٧٤	٤	١١	٤٤	٣٩٦
٧٦	٤	١٨	٧١	٤٠٩

٧٧	٤	١٨	٧٢	٤١٠
٧٩	٤	٣٧	١٨٦	٤٦٨
٨١	٥	٤	٢٤	٥٣٣
٨٣	٥	٧	٣٣	٥٣٧
٨٥	٥	١٧	٦٩	٥٦١
٨٧	٥	١٧	٧١	٥٦٣
٨٩	٥	١٧	٧٣	٥٦٤
٩١	٥	١٧	٧٥	٥٦٤
٩٣	٥	١٧	٧٨	٥٦٧
٩٥	٥	٢٦	١٤٦	٥٩٧
٩٧	٥	٣٠	١٦٢	٦٠٧
٩٩	٥	٣٠	١٦٤	٦٠٩
١٠١	٥	٣٥	٢٠١	٦٢٦
١٠٣	٥	٤٤	٢٥٧	٦٥٤
١٠٥	٥	٤٦	٢٦١	٦٥٧
١٠٧	٥	٤٧	٢٦٤	٣٣
١٠٩	٥	٥١	٢٨٥	٦٦٩
١١١	٥	٥٥	٣١١	٦٨١
١١٣	٥	٥٥	٣١٥	٦٨٤
١١٥	٦	١٥	١٠٢	٧٢٨
١١٧	٦	٢٠	١٥٠	٧٥١
١١٩	٦	٢٠	١٦٥	٧٤٩
١٢١	٦	٢١	١٦٣	٧٥٥
١٢٣	٦	٢٥	١٧٤	٧٥٩
١٢٥	٦	٢٥	١٧٦	٧٦٠
١٢٧	٦	٤٣	٢٥٥	٨٠٧
١٢٩	٦	٤٤	٢٥٧	٨٠٩
١٣١	٧	–	٢	٨٤٤

٧٨	٤	٢٢	١٠٢	٤٢١
٨٠	٤	٤٧	٢٥٠	٥٠٣
٨٢	٥	٤	٢٥	٥٣٣
٨٤	٥	١٧	٦٨	٥٦١
٨٦	٥	١٧	٧٠	٥٦٢
٨٨	٥	١٧	٧٢	٥٦٤
٩٠	٥	١٧	٧٤	٥٦٤
٩٢	٥	١٧	٧٦	٥٦٥
٩٤	٥	١٨	٧٩	٥٦٨
٩٦	٥	٣٠	١٦١	٦٠٧
٩٨	٥	٣٠	١٦٣	٦٠٨
١٠٠	٥	٣٠	١٦٥	٦٠٨
١٠٢	٥	٣٧	٢١٥	٦٣٥
١٠٤	٥	٤٦	٢٦٠	٦٥٦
١٠٦	٥	٤٦	٢٦٢	٦٥٧
١٠٨	٥	٥١	٢٨٢	٦٦٦
١١٠	٥	٥٥	٣٠٦	٦٨٠
١١٢	٥	٥٥	٣١٤	٦٨٤
١١٤	٦	١٥	١٠١	٧٢٨
١١٦	٦	١٨	١٤٢	٧٤٧
١١٨	٦	٢٠	١٥٢	٧٥١
١٢٠	٦	٢١	١٦٢	٧٥٥
١٢٢	٦	٢٥	١٧٣	٧٥٩
١٢٤	٦	٢٥	١٧٥	٧٦٠
١٢٦	٦	٢٥	١٧٩	٧٦٢
١٢٨	٦	٤٣	٢٥٦	٨٠٨
١٣٠	٦	٥١	٢٩٢	٨٣٠
١٣٢	٧	٢	١٠	٨٥٠

١٣٣	٧	٨	٢٦	٨٥٧
١٣٥	٧	١٠	٣٥	٨٦٢
١٣٧	٧	١٣	٤٥	٨٦٧
١٣٩	٧	١٣	٤٨	٨٧٠
١٤١	١١	٩	٢٠	٩٢٧
١٤٣	١١	١٧	٥٢	٩٤٥
١٤٥	١١	١٧	٥٤	٩٤٥
١٤٧	١١	١٧	٥٦	٩٤٥
١٤٩	١١	٢٠	٦٠	٩٤٩
١٥١	١٢	٦	٢٤	٩٨٧
١٥٣	١٢	٩	٣٢	٩٤
١٥٥	١٢	١٦	٥٤	١٠٠٧
١٥٧	١٢	٢٠	٦٨	١٠١٦
١٥٩	١٢	٢٢	٧٤	١٠٢٠
١٦١	١٢	٢٧	٨٦	١٠٢٧
١٦٣	١٢	٣٣	٩٨	١٠٣٧
١٦٥	١٢	٣٥	١٠٥	١٠٤١
١٦٧	١٢	٤١	١٢٢	١٠٥٢
١٦٩	١٢	٤٢	١٢٤	١٠٥٣
١٧١	١٣	١٣	٧٥	١١٠٩
١٧٣	١٣	١٥	٩٦	١١١٦
١٧٥	١٣	١٩	١١٣	١١٢٥
١٧٧	١٣	١٩	١١٥	١١٢٥
١٧٩	١٣	١٩	١١٧	١١٢٦
١٨١	١٣	١٩	١١٩	١١٢٦
١٨٣	١٣	١٩	١٢٦	١١٢٩
١٨٥	١٣	٢١	١٣٦	١١٣٦
١٨٧	١٣	٢٧	١٥٣	١١٤٧

١٣٤	٧	٨	٢٧	٨٥٧
١٣٦	٧	١٣	٤٣	٨٦٧
١٣٨	٧	١٣	٤٦	٨٦٨
١٤٠	٧	١٨	٦٩	٨٨١
١٤٢	١١	٩	٢٨	٩٣٣
١٤٤	١١	١٧	٥٣	٩٤٥
١٤٦	١١	١٧	٥٥	٩٤٥
١٤٨	١١	١٧	٥٧	٩٤٦
١٥٠	١١	٢٤	٧٧	٩٥٩
١٥٢	١٢	٦	٢٦	٩٨٧
١٥٤	١٢	٩	٣٣	٩٤
١٥٦	١٢	٢٠	٦٦	١٠١٦
١٥٨	١٢	٢٠	٦٩	١٠١٧
١٦٠	١٢	٢٧	٨٥	١٠٢٧
١٦٢	١٢	٣٢	٩٦	١٠٣٥
١٦٤	١٢	٣٣	١٠٠	١٠٣٧
١٦٦	١٢	٤١	١٢١	١٠٥٢
١٦٨	١٢	٤١	١٢٣	١٠٥٢
١٧٠	١٢	٤٦	١٣٧	١٠٦٠
١٧٢	١٣	١٥	٨٨	١١١٣
١٧٤	١٣	١٧	١٠٧	١١٢١
١٧٦	١٣	١٩	١١٤	١١٢٥
١٧٨	١٣	١٩	١١٦	١١٢٥
١٨٠	١٣	١٩	١١٨	١١٢٦
١٨٢	١٣	١٩	١٢١	١١٢٦
١٨٤	١٣	٢١	١٣٥	١١٣٥
١٨٦	١٣	٢٥	١٥٠	١١٤٥
١٨٨	١٣	٣١	١٦٨	١١٥٣

١٨٩	١٣	٣٣	١٧١	١١٥٥
١٩١	١٣	٤٠	٢٠٥	١١٦٥
١٩٣	١٣	٤٠	٢١٣	١١٦٧
١٩٥	١٣	٤٠	٢١٦	١١٦٧
١٩٧	١٥	١	٣	١١٧٧
١٩٩	١٥	٢	١١	١١٨١
٢٠١	١٥	٩	٧٩	١١٩٩
٢٠٣	١٥	١٠	٨٢	١٢٠١
٢٠٥	١٥	١٧	١١١	١٢١١
٢٠٧	١٥	١٧	١١٣	١٢١١
٢٠٩	١٥	١٧	١١٥	١٢١١
٢١١	١٥	١٧	١٢٣	١٢١١
٢١٣	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨
٢١٥	١٥	٢٢	١٥٥	١٢٢١
٢١٧	١٥	٢٦	١٨١	١٢٣٠
٢١٩	١٥	٣١	١٩٩	١٢٤٠
٢٢١	١٥	٤٣	٢٦١	١٢٧٧
٢٢٣	١٥	٤٣	٢٦٣	١٢٧٧
٢٢٥	١٥	٦٤	٣٦٩	١٣٢١
٢٢٧	١٥	٨٢	٤٤٧	١٣٥٥
٢٢٩	١٥	٨٥	٤٦٣	١٣٦٦
٢٣١	١٥	٨٥	٤٦٧	١٣٧٠
٢٣٣	١٥	٨٥	٤٦٩	١٣٧١
٢٣٥	١٥	٨٦	٤٨١	١٣٧٧
٢٣٧	١٥	٨٩	٤٩٢	١٣٨٦
٢٣٩	١٥	٨٩	٤٩٤	١٣٨٧
٢٤١	١٥	٩٣	٥٠٣	١٣٩٢
٢٤٣	١٦	١	٣	١٤٠٠

١٩٠	١٣	٣٩	٢٠٤	١١٦٤
١٩٢	١٣	٤٠	٢١٠	١١٦٥
١٩٤	١٣	٤٠	٢١٥	١١٦٧
١٩٦	١٣	٤٠	٢٢٠	٧٦٢
١٩٨	١٥	١	٥	١١٧٩
٢٠٠	١٥	٢	١٢	١١٨١
٢٠٢	١٥	١٠	٨١	١٢٠١
٢٠٤	١٥	١٠	٨٦	١٢٠١
٢٠٦	١٥	١٧	١١٢	١٢١١
٢٠٨	١٥	١٧	١١٤	١٢١١
٢١٠	١٥	١٧	١١٦	١٢١١
٢١٢	١٥	١٧	١٣٨	١٢١٣
٢١٤	١٥	٢٢	١٥٤	١٢٢١
٢١٦	١٥	٢٤	١٧٤	١٢٢٧
٢١٨	١٥	٢٩	١٩١	١٢٣٦
٢٢٠	١٥	٣١	٢٠٣	١٢٤١
٢٢٢	١٥	٤٣	٢٦٢	١٢٧٧
٢٢٤	١٥	٤٣	٢٦٤	١٢٧٧
٢٢٦	١٥	٧٩	٤٣٨	١٣٥٠
٢٢٨	١٥	٨٢	٤٤٨	١٣٥٥
٢٣٠	١٥	٨٥	٤٦٤	١٣٦٦
٢٣٢	١٥	٨٥	٤٦٨	١٣٧٠
٢٣٤	١٥	٨٥	٤٧٠	١٣٧١
٢٣٦	١٥	٨٦	٤٨٣	١٣٧٧
٢٣٨	١٥	٨٩	٤٩٣	١٣٨٦
٢٤٠	١٥	٨٩	٤٩٥	١٣٨٧
٢٤٢	١٦	١	١	١٤٠٠
٢٤٤	١٦	١	٥	١٤٠١

٢٤٥	١٦	٣	١٩	١٤٠٦
٢٤٧	١٦	٣	٢٨	١٤٠٦
٢٤٩	١٦	١٤	٨٨	١٣٦٥
٢٥١	١٦	١٦	١٠٧	١٤٣٢
٢٥٣	٢٠	–	١	١٥٠١
٢٥٥	٢٠	٢	٦	١٥٠٤
٢٥٧	٢٠	٤	١٩	١٥٠٨
٢٥٩	٢٠	٥	٢١	١٥٠٩
٢٦١	٢٠	٥	٢٣	١٥٠٩
٢٦٣	٢١	٧	٢٣	١٥٢٤
٢٦٥	٢١	٧	٢٥	١٥٢٤
٢٦٧	٢١	٧	٢٧	١٥٢٤
٢٦٩	٢١	٨	٣٠	١٥٢٥
٢٧١	٢١	٨	٣٢	١٥٢٦
٢٧٣	٢١	٨	٣٥	١٥٢٦
٢٧٥	٢١	٨	٣٩	١٥٢٨
٢٧٧	٢١	١٥	٧٧	١٥٤٣
٢٧٩	٢١	١٦	٨٨	١٥٣٦
٢٨١	٢١	١٧	٩١	١٥٣٦
٢٨٣	٢١	١٧	٩٤	١٥٣٦
٢٨٥	٢١	١٧	٩٦	١٥٣٦
٢٨٧	٢١	١٧	١٠٢	١٥٤٤
٢٨٩	٢٢	٥	٢٢	١٥٥٩
٢٩١	٢٢	١٠	٥٠	١٥٧٤
٢٩٣	٢٢	١٠	٥٢	١٥٧٤
٢٩٥	٢٢	١٠	٥٤	١٥٧٤
٢٩٧	٢٢	١٠	٥٧	١٥٧٥
٢٩٩	٢٢	١٠	٥٩	١٥٧٥

٢٤٦	١٦	٣	٢١	١٤٠٦
٢٤٨	١٦	١٤	٨٤	١٣٦٥
٢٥٠	١٦	١٦	١٠١	١٤٢٩
٢٥٢	١٦	١٦	١١٠	١٤٣٢
٢٥٤	٢٠	١	٣	١٥٠٣
٢٥٦	٢٠	٤	١٨	١٥٠٨
٢٥٨	٢٠	٤	٢٠	١٣٧٠
٢٦٠	٢٠	٥	٢٢	١٥٠٩
٢٦٢	٢١	٤	١١	١٥١٥
٢٦٤	٢١	٧	٢٤	١٥٢٤
٢٦٦	٢١	٧	٢٦	١٥٢٤
٢٦٨	٢١	٨	٢٩	١٥٢٥
٢٧٠	٢١	٨	٣١	١٥٢٥
٢٧٢	٢١	٨	٣٤	١٥٢٦
٢٧٤	٢١	٨	٣٦	١٥٢٦
٢٧٦	٢١	١٢	٤٨	١٥٣٣
٢٧٨	٢١	١٥	٨٠	١٥٤٣
٢٨٠	٢١	١٧	٨٩	١٥٣٦
٢٨٢	٢١	١٧	٩٢	١٥٣٦
٢٨٤	٢١	١٧	٩٥	١٥٣٦
٢٨٦	٢١	١٧	٩٧	١٥٣٦
٢٨٨	٢١	٢١	١٢٣	١٥٥٠
٢٩٠	٢٢	٦	٣٢	١٥٦٣
٢٩٢	٢٢	١٠	٥١	١٥٧٤
٢٩٤	٢٢	١٠	٥٣	١٥٧٤
٢٩٦	٢٢	١٠	٥٦	١٥٧٤
٢٩٨	٢٢	١٠	٥٨	١٥٧٥
٣٠٠	٢٢	١٠	٦٠	١٥٧٥

٣٠١	٢٢	١٠	٦١	٤٥٧٦
٣٠٣	٢٢	١٥	٨٠	١٥٨٧
٣٠٥	٢٢	١٥	٨٣	١٥٨٨
٣٠٧	٢٢	١٧	٩٢	١٥٩١
٣٠٩	٢٢	٢٠	١٠٧	١٥٩٩
٣١١	٢٢	٢٥	١٢٨	١٦٠٤
٣١٣	٢٢	٢٨	١٣٣	١٦٠٨
٣١٥	٢٢	٣٠	١٣٨	١٦١٠
٣١٧	٢٢	٣٠	١٤٠	١٦١٠
٣١٩	٢٣	٤	١٤	١٦١٩
٣٢١	٢٤	٤	٢١	١٦٢٥
٣٢٣	٢٧	١	٣	١٦٤٦
٣٢٥	٢٧	٢	٥	١٦٤٧
٣٢٧	٢٧	٣	١٢	١٦٥٠
٣٢٩	٢٧	٣	١٥	١٦٥١
٣٣١	٢٧	٣	١٨	١٦٥١
٣٣٣	٢٧	٨	٣٠	١٦٥٧
٣٣٥	٢٧	١٠	٣٨	١٦٦١
٣٣٧	٢٧	١٢	٤٧	١٥٠١
٣٣٩	٢٧	١٢	٤٩	١٥٠١
٣٤١	٢٧	١٢	٥١	١٥٠١
٣٤٣	٢٧	١٢	٥٤	١٥٠٣
٣٤٥	٢٩	١٠	٤١	١٧٠٩
٣٤٧	٣٠	٣	٤	١٧١٣
٣٤٩	٣٠	٨	١٧	١٧١٨
٣٥١	٣١	١	١٢	١٧٢٥
٣٥٣	٣١	٤	١٨	١٧٢٨
٣٥٥	٣٢	٢٠	٦١	١٧٦٥

٣٠٢	٢٢	١٢	٦٧	١٥٧٨
٣٠٤	٢٢	١٥	٨٢	١٥٨٤
٣٠٦	٢٢	١٥	٨٤	١٥٨٨
٣٠٨	٢٢	١٨	١٠١	١٥٩٦
٣١٠	٢٢	٢٥	١٢٧	١٦٠٤
٣١٢	٢٢	٢٦	١٢٩	١٦٠٥
٣١٤	٢٢	٣٠	١٣٧	١٦١٠
٣١٦	٢٢	٣٠	١٣٩	١٦١٠
٣١٨	٢٢	٣٠	١٤٢	١٦١٢
٣٢٠	٢٣	٤	١٧	١٦١٩
٣٢٢	٢٤	٥	٢٦	١٦٢٥
٣٢٤	٢٧	١	٤	١٦٤٦
٣٢٦	٢٧	٣	١١	١٦٥٠
٣٢٨	٢٧	٣	١٣	١٦٥٠
٣٣٠	٢٧	٣	١٦	١٦٥١
٣٣٢	٢٧	٨	٢٩	١٦٥٧
٣٣٤	٢٧	٩	٣٧	١٦٦٠
٣٣٦	٢٧	١٠	٤٠	١٦٦١
٣٣٨	٢٧	١٢	٤٨	١٥٠١
٣٤٠	٢٧	١٢	٥٠	١٥٠١
٣٤٢	٢٧	١٢	٥٣	١٥٠٣
٣٤٤	٢٩	٦	٢٨	١٧٠٠
٣٤٦	٢٩	١٠	٤٣	١٧٠٩
٣٤٨	٣٠	٣	٥	١٧١٣
٣٥٠	٣٠	٨	١٨	١٧١٨
٣٥٢	٣١	٣	١٤	٤٨
٣٥٤	٣٢	١٣	٤١	١٧٥١
٣٥٦	٣٢	٣١	٨٤	١٧٨٠

٣٥٧	٣٢	٣١	٨٦	١٧٨٠
٣٥٩	٣٢	٤٠	١١٦	١٧٩٨
٣٦١	٣٣	٨	٣٢	١٨٣٥
٣٦٣	٣٣	١٠	٤٦	١٨٤٤
٣٦٥	٣٣	١٣	٥٣	١٨٤٨
٣٦٧	٣٣	١٣	٥٥	١٨٤٩
٣٦٩	٣٣	١٣	٥٧	١٨٥٠
٣٧١	٣٣	١٤	٥٩	١٨٥٢
٣٧٣	٣٣	١٦	٦٢	١٨٥٤
٣٧٥	٣٣	١٦	٦٤	١٨٥٤
٣٧٧	٣٣	٢٣	٩١	١٨٦٨
٣٧٩	٣٣	٣٨	١٣٣	١٨٩٣
٣٨١	٣٣	٣٨	١٣٦	١٨٩٥
٣٨٣	٣٣	٤٢	١٤٩	١٩٠٤
٣٨٥	٣٣	٤٢	١٥١	١٩٠٤
٣٨٧	٣٣	٤٦	١٥٦	١٩٠٨
٣٨٩	٣٣	٤٧	١٥٨	١٩١٠
٣٩١	٣٣	٥٢	١٦٩	١٩١٩
٣٩٣	٣٥	١	١	١٩٦٠
٣٩٥	٣٥	١	٣	١٩٦٠
٣٩٧	٣٥	١	٦	١٩٦١
٣٩٩	٣٥	١	١٠	١٩٦٢
٤٠١	٣٥	١	١٢	١٩٦٢
٤٠٣	٣٦	٥	٢٢	١٩٨٧
٤٠٥	٣٦	٨	٧٦	٢٠٠٣
٤٠٧	٣٦	٨	٧٨	٢٠٠٣
٤٠٩	٣٦	٢٧	١٥٤	٢٠٤٧
٤١١	٣٦	٣٢	١٧٦	٢٠٥٧

٣٥٨	٣٢	٣٤	٩٣	١٧٨٤
٣٦٠	٣٣	٧	٣٠	١٨٣٣
٣٦٢	٣٣	٨	٣٣	١٨٣٥
٣٦٤	٣٣	١٣	٥١	١٨٤٧
٣٦٦	٣٣	١٣	٥٤	١٨٤٨
٣٦٨	٣٣	١٣	٥٦	١٨٤٩
٣٧٠	٣٣	١٣	٥٨	١٨٥١
٣٧٢	٣٣	١٤	٦٠	١٨٥٢
٣٧٤	٣٣	١٦	٦٣	١٨٥٤
٣٧٦	٣٣	٢١	٨٨	١٨٦٦
٣٧٨	٣٣	٣١	١١٦	١٨٨٤
٣٨٠	٣٣	٣٨	١٣٥	١٨٩٥
٣٨٢	٣٣	٤١	١٤٥	١٩٠١
٣٨٤	٣٣	٤٢	١٥٠	١٩٠٤
٣٨٦	٣٣	٤٥	١٥٥	١٩٠٧
٣٨٨	٣٣	٤٦	١٥٧	١٩٠٩
٣٩٠	٣٣	٥١	١٦٥	١٩١٥
٣٩٢	٣٣	٥٣	١٧٥	١٠٣٧
٣٩٤	٣٥	١	٢	١٩٦٠
٣٩٦	٣٥	١	٤	١٩٦١
٣٩٨	٣٥	١	٧	١٩٦١
٤٠٠	٣٥	١	١١	١٩٦٢
٤٠٢	٣٥	٥	٣٤	١٩٧٤
٤٠٤	٣٦	٧	٧٣	٢٠٠٣
٤٠٦	٣٦	٨	٧٧	٢٠٠٣
٤٠٨	٣٦	١٤	١١٦	٢٠٢٦
٤١٠	٣٦	٢٧	١٥٥	٢٠٤٧
٤١٢	٣٧	١	٢	٢٠٦٥

٤١٣	٣٧	٢	١١	٢٠٦٩
٤١٥	٣٧	٢	٢٢	٢٠٧٤
٤١٧	٣٧	٩	٤٥	٢٠٨٥
٤١٩	٣٧	٢٦	١٠٠	٢١١٠
٤٢١	٣٩	١٢	٣١	٢١٧٩
٤٢٣	٣٩	٢١	٦٢	٢١٩٩
٤٢٥	٣٩	٣٢	٩٦	٢٢١٨
٤٢٧	٣٩	٣٥	١٢٥	٢٢٣٠
٤٢٩	٣٩	٣٨	١٤٦	٢٢٤٠
٤٣١	٤٠	٥	٢٠	٢٢٥٣
٤٣٣	٤٢	–	٣	٢٢٦١
٤٣٥	٤٢	١	١١	٢٢٦٦
٤٣٧	٤٢	١	١٢	٢٢٦٨
٤٣٩	٤٢	٣	١٧	٢٢٦٩
٤٤١	٤٣	٣	١١	١٣٩٢
٤٤٣	٤٣	٩	٢٧	٢٢٩٢
٤٤٥	٤٣	٩	٣٦	٢٣٠٠
٤٤٧	٤٣	٤١	٦١	٢٣١٤
٤٤٩	٤٣	١٥	٦٦	٢٣١٩
٤٥١	٤٤	٤	٣٦	٢٤٠٨
٤٥٣	٤٤	٢٢	١١٤	٢٤٦٢
٤٥٥	٤٤	٣٥	١٥٩	٢٤٩٢
٤٥٧	٤٥	٦	١٧	٢٥٥٥
٤٥٩	٤٥	٦	٢١	٢٥٥٧
٤٦١	٤٥	١٣	٤٢	٢٥٦٨
٤٦٣	٤٥	١٥	٥٥	٢٥٧٧
٤٦٥	٤٥	٢٣	٧٤	٢٥٩٢
٤٦٧	٤٥	٢٣	٧٦	٢٥٩٢

٤١٤	٣٧	٢	٢١	٢٠٧٣
٤١٦	٣٧	٩	٤٤	٢٠٨٥
٤١٨	٣٧	٢٠	٧١	٢٠٩٩
٤٢٠	٣٨	٩	٤٣	٢١٥٨
٤٢٢	٣٩	٢١	٦١	٢١٩٩
٤٢٤	٣٩	٢١	٦٣	٢١٩٩
٤٢٦	٣٩	٣٥	١٢١	٥٣٧
٤٢٨	٣٩	٣٧	١٤١	٢٢٣٦
٤٣٠	٣٩	٣٨	١٤٧	٢٢٤٠
٤٣٢	٤١	١	١٠	٢٢٦٠
٤٣٤	٤٢	١	١٠	٢٢٦٦
٤٣٦	٤٢	١	١١	٢٢٦٧
٤٣٨	٤٢	١	١٣	٢٢٦٨
٤٤٠	٤٣	٣	١٠	٧٠٦
٤٤٢	٤٣	٩	٢٦	٢٢٩٠
٤٤٤	٤٣	٩	٣٥	٢٢٩٩
٤٤٦	٤٣	١٤	٦٠	٢٣١٤
٤٤٨	٤٣	١٥	٦٥	٢٣١٨
٤٥٠	٤٣	٣٧	١٣٦	٢٣٥٩
٤٥٢	٤٤	٤	٣٧	٢٤٠٨
٤٥٤	٤٤	٣٣	١٥٠	٢٤٨٤
٤٥٦	٤٤	٥٥	٢٢٣	٢٥٤٢
٤٥٨	٤٥	٦	٢٠	٢٥٥٧
٤٦٠	٤٥	١٣	٤٠	٢٥٦٨
٤٦٢	٤٥	١٤	–	٢٥٧٤
٤٦٤	٤٥	١٥	٥٨	٢٥٨٠
٤٦٦	٤٥	٢٣	٧٥	٢٥٩٢
٤٦٨	٤٥	٣٥	١٢٥	٢٦١٦

٤٦٩	٤٥	٣٨	١٣٦	٢٦٢٠
٤٧١	٤٥	٤٦	١٤٩	٢٦٣١
٤٧٣	٤٦	٦	٢٤	٢٦٥٨
٤٧٥	٤٧	٦	١٦	٢٦٧٤
٤٧٧	٤٨	٢	٦	٢٦٧٧
٤٧٩	٤٨	٥	١٥	٢٦٨٤
٤٨١	٤٨	٥	١٧	٢٦٨٥
٤٨٣	٤٨	١٠	٢٨	٢٦٩١
٤٨٥	٤٨	١٠	٣٠	٢٦٩٣
٤٨٧	٤٨	١٢	٤٣	٢٧٠٣
٤٨٩	٤٨	٢٣	٨٧	٢٧٣٢
٤٩١	٥٠	–	١٢	٢٧٨٠
٤٩٣	٥٠	٧	٣٩	٢٧٩٨
٤٩٥	٥١	٨	٢١	٢٨٣٦
٤٩٧	٥١	١٨	٨٠	٢٨٧٦
٤٩٩	٥٢	٣	١١	٢٨٨٦
٥٠١	٥٢	٣	١٣	٢٨٨٧
٥٠٣	٥٢	٨	٣١	٢٨٩٤
٥٠٥	٥٢	٢٠	١٠٨	٢٩٣٥
٥٠٧	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢
٥٠٩	٥٣	٣	٤٤	٥٣٣
٥١١	٥٣	٥	٤٧	٢٩٨٦
٥١٣	٥٣	١٦	٧٢	٣٠٠٤
٥١٥	٥٣	١٨	٧٤	٣٠٠٦
٥١٧	٥٤	–	١١	٣٠١٩
٥١٩	٥٤	–	١٨	٣٠٢٣
٥٢١	٥٤	٣	٢٦	٣٠٢٩

٤٧٠	٤٥	٤٦	١٤٧	٢٦٢٩
٤٧٢	٤٦	١	٦	٢٦٤٧
٤٧٤	٤٧	٦	١٥	١٠١٧
٤٧٦	٤٨	٢	٥	٢٦٧٧
٤٧٨	٤٨	٥	١٤	٢٦٨٣
٤٨٠	٤٨	٥	١٦	٢٦٨٤
٤٨٢	٤٨	٦	٢٢	٢٦٨٧
٤٨٤	٤٨	١٠	٢٩	٢٦٩٢
٤٨٦	٤٨	١١	٣٨	٢٦٩٩
٤٨٨	٤٨	١٦	٥٤	٢٧٠٨
٤٩٠	٤٩	١	١	٢٦٧٥
٤٩٢	٥٠	–	١٣	٢٧٨٠
٤٩٤	٥٠	٧	٤٠	٢٧٩٨
٤٩٦	٥١	١٨	٧٩	٢٨٧٦
٤٩٨	٥٢	٣	١٠	٢٨٨٦
٥٠٠	٥٢	٣	١٢	٢٨٨٦
٥٠٢	٥٢	٨	٣٠	٢٨٩٤
٥٠٤	٥٢	٢٠	١٠٧	٢٩٣٥
٥٠٦	٥٢	٢٠	١١٠	٢٩٣٧
٥٠٨	٥٣	٣	٤٣	٥٣٣
٥١٠	٥٣	٥	٤٦	٢٩٨٥
٥١٢	٥٣	٥	٤٨	٢٩٨٧
٥١٤	٥٣	١٧	٧٣	٣٠٠٥
٥١٦	٥٤	–	١٠	٣٠١٩
٥١٨	٥٤	–	١٦	٣٠٢٣
٥٢٠	٥٤	–	٢٠	٣٠٢٣

ولـ (مَنْ) الشرطية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيَّتانِ:

١. جاءتْ صدر الجملة الشرطية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.
٢. جاءتْ شرطًا لمَنْ يعقل؛ وهي تكون للإنسان وغيره؛ كالملائكة والجِنّ؛ لكنَّ الباحث لم يجد شواهدَ في صَحِيح مُسْلِم على خطاب الملائكة والجنّ في إطار الاشتراط عليهم؛ ذلك لأنَّ رسالة رسول الله (ﷺ) جاءت للبشرية وهدايتها.

المطلب الثاني: (مَا)

وردتْ (مَا) الشرطية في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثًا وَأَرْبَعِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا**"(١).
٢. وحديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ (رضي الله عنه)، أنَّه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ)، عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ (ﷺ): "**مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيذٌ**"، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ (ﷺ): "**مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنَّ ذَكَاتَهُ أَخْذُهُ**"(٢).
٣. وقوله (ﷺ): "**مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ**"(٣).

وهنا لا بد من وقفة عند قول بعض النحاة من أنَّ: "(مَا) أعمّ من (مَنْ) في جميع أحوالها؛ لأنَّها تستعمل لغير العقلاء، وصفات العقلاء، وحقيقة الشيء، وغير ذلك"؛ إذْ **يرى الباحث** أنَّ (مَا) في الشرط أقلُّ استعمالًا من (مَن)؛ حيثُ بلغ عددها ثَلاثًا وَأَرْبَعِينَ مَرَّةً، في مقابل تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَسَبْعَمِائَةِ مَرَّةٍ لـ (مَنْ)، بخلاف الاستفهام؛ فإنَّ (مَا) فيه أكثر استعمالًا من (مَنْ)؛ حيثُ بلغ عددها إِحْدَى وعِشْرِينَ وسِتَّمِائَةِ مَرَّةٍ، في مقابل ثَمَانِيَ وَأَرْبَعِينَ ومِائَتَي مَرَّةٍ لـ (مَنْ).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةَ/اسْتِحْبَابُ إِتْيَانِ الصَّلَاةِ بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ، وَالنَّهْيُ عَنْ إِتْيَانِهَا سَعْيًا، ص٢٢٠: رقم الحديث ١٥١ – (٦٠٢).

(٢) المصدر السابق، الصَّيْدُ وَالذَّبَائِحُ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ/الصَّيْدُ بِالْكِلَابِ الْمُعَلَّمَةِ، ص٧٦٧–٧٦٨: رقم الحديث ٤ – (١٩٢٩).

(٣) المصدر نفسه، الفَضَائِلُ/تَوْقِيرُهُ (ﷺ)، وَتَرْكُ إِكْثَارِ سُؤَالِهِ عَمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ، وَمَا لَا يَقَعُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ص٩٢٠: رقم الحديث ١٣٠ – (١٣٣٧).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (مَا) الشرطية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
٣	٥	٣٢	١٨٧	٦١٧
٥	١٢	٤٢	١٢٤	٤٠٥٣
٧	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨
٩	٢٠	٢	٨	١٥٠٤
١١	٢٢	٢	٧	١٥٥٢
١٣	٢٢	١٨	١٠٠	١٥٩٤
١٥	٢٣	١	٣	١٦١٥
١٧	٣٢	١٦	٥٥	١٧٦٠
١٩	٣٤	١	٤	١٩٢٩
٢١	٣٦	٧	٧٠	١٧٣٣
٢٣	٣٩	٣٥	١٢٤	٢٢٢٩
٢٥	٤٣	٣٧	١٣٠	١٣٣٧
٢٧	٤٤	٢٨	١٣٢	٢٤٧٣
٢٩	٤٥	٤٩	١٥٩	٢٦٣٨

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	٥	٢٨	١٥١	٦٠٢
٤	١٢	٢٦	٨٤	١٠٢٣
٦	١٥	١	٧	١١٨٠
٨	١٨	٣	٢٠	١٤٧٤
١٠	٢١	١٨	١١٤	١٥٤٨
١٢	٢٢	١٦	٨٦	١٥٨٩
١٤	٢٣	١	٢	١٦١٥
١٦	٣١	١	١٢	١٧٢٥
١٨	٣٣	٧	٣٠	١٨٣٣
٢٠	٣٤	١	٨	١٩٣٠
٢٢	٣٩	٢٢	٦٤	٢٢٠٠
٢٤	٤٣	٢٠	٧٧	٢٣٢٧
٢٦	٤٤	٤	٣٦	٢٤٠٨
٢٨	٤٥	١٨	٦٨	٢٥٨٧
٣٠	٤٨	٧	٢٣	٢٦٨٨

ولـ (مَا) الشرطية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيَّتانِ:

١. جاءتْ صدر الجملة الشرطية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

٢. جاءتْ شرطًا لمَنْ لا يعقل، وتأتي شرطًا لصفات العقلاء، وحقيقة الشيء؛ لكنَّ الباحث لم يجد في صَحِيح مُسْلِم شواهدَ من هذا القبيل.

المطلب الثالث: (مَهْمَا)

لم يَرِدْ اسم الشرط (مَهْمَا) في صَحِيح مُسْلِم سوى مرةٍ واحدةٍ؛ وذلك في قول عائشة –رضي الله عنها–: "**مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمْهُ اللهُ**"(١)؛ وقد جاء صدر الجملة الشرطية كما هو بَيِّنٌ في الحديث.

المطلب الرابع: (مَتَى)

وردتْ (مَتَى) الشرطية في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثَ مَرَّاتٍ في حديثَيْنِ بنفس المعنى(٢)؛ وذلك في قول عائشة –رضي الله عنها– حين أمر رسول الله (ﷺ) أبا بكر (رضي الله عنه) أنْ يصلي بالناس؛ فقالت: "**يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ**"(٣).

ولـ (مَتَى) الشرطية في قول عائشة –رضي الله عنها– خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيَّتانِ:

١. جاءتْ صدرَ الجملة الشرطية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.
٢. جاءتْ شرطًا لِمَا يستقبل من الزمان؛ ذلك لأنَّ (مَتَى) شرط للزمان عمومًا.

المطلب الخامس: (أَيْنَ)

وردتْ (أَيْنَ) الشرطية في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثَ مَرَّاتٍ؛ ولم تَرِدْ إلَّا ملحقةً بـ (مَا) الزائدةِ المؤكِّدةِ؛ التي بها تزداد (أَيْنَ) إبهامًا وعمومًا، وتزداد المجازاةُ بها حُسنًا؛ وذلك في قولين، هما:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**وَأَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ فَهُوَ مَسْجِدٌ**"(٤).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْجَنَائِزُ/مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالدُّعَاءُ لِأَهْلِهَا، ص٣٤٨-٣٤٩: رقم الحديث ١٠٣ – (٩٧٤).

(٢) أيْ: إنَّ القولَ واحدٌ؛ قد تكرر ثلاثَ مراتٍ؛ وهو قول عائشة –رضي الله عنها– الذي ذُكر.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الصَّلَاةُ/اسْتِخْلَافُ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسَفَرٍ، وَغَيْرِهِمَا، مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ...، ص١٦٤، ١٦٥: رقم الحديث (٩٥-٤١٨)، (١٠١-٤٢٠).

(٤) المصدر السابق، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، ص١٩٤: رقم الحديث ١ – (٥٢٠).

٢. وقوله (ﷻ): ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[١]؛ حيثُ إنَّه قد تكرر مرتيْنِ[٢].

وهي شرط للمكان كما هو معلوم، وقد جاءتْ في هذَيْنِ القولَيْنِ صدرَ الجملة الشرطية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

المطلب السادس: (حَيْثُمَا)

ورد اسم الشرط (حَيْثُمَا) في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثَ مَرَّاتٍ؛ وذلك في قولين؛ هما:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**ثُمَّ حَيْثُمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّهِ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ**"[٣]؛ حيثُ إنَّه قد تكرر مرتين.
٢. وقوله (ﷻ): ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[٤]؛ وقد مرتْ بنا في الفصل الأوّل[٥].

ولـ (حَيْثُمَا) في هذَيْنِ القولَيْنِ خصائصُ عدّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيَّتانِ:

١. جاء صدرَ الجملة الشرطية؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.
٢. هو شرط لمكانٍ مُبْهَمٍ؛ كما هو واضح في القولَيْنِ.

المطلب السابع: (أيّ)

وردتْ (أيّ) الشرطية في صَحِيح مُسْلِم سَبْعًا وثَلاثِينَ مرّةً؛ وهي بحسب ما تُضاف إليه:

فإنْ أُضيفت إلى العاقلٍ كانت شرطًا للعقلاء؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ**

---

(١) الْبَقَرَة: ١١٥.

(٢) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/جَوَازُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، ص٢٥٥: رقم الحديث ٣٣ - (٧٠٠).

(٣) المصدر السابق، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، ص١٩٤: رقم الحديث ١ - (٥٢٠).

(٤) الْبَقَرَة: ١٤٤.

(٥) انظر: هذه الرسالة، ص٦٩-٧٠.

مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ، فَلْيُوجِزْ؛ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الْحَاجَةِ"[1].

وإنْ أُضيفت إلى غيرِ العاقلِ كانت شرطًا لغيرِ العقلاء؛ نحو قول جبريل (عليه السلام) لرسول الله (ﷺ): "**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا**"[2].

وإنْ أُضيفت إلى مكانٍ كانت شرطًا للمكان؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "**أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ**"[3].

وإنْ أُضيفت إلى غيرِ ذلك كانت بحسب ما أُضيفت إليه[4]، ولـ (أيّ) الشرطية فيما سبق من الأحاديث خاصية حقِّ الصدارة؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (أيّ) الشرطية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٢٦	١١١	٦٠
٣	١	٣١	١٢٣	٦٩
٥	٤	٣٠	١٤٣	٤٤٤
٧	٥	–	٣	٥٢١
٩	٦	٤٨	٢٧٤	٨٢١
١١	٢٠	٥	٢٤	١٥٠٩
١٣	٢١	١٥	٧٩	١٥٤٣
١٥	٢٣	٤	١٥	١٦١٩

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٣١	١٢٢	٦٨
٤	١	٦٥	٢٣١	١٤٤
٦	٤	٣٧	١٨٢	٤٦٦
٨	٦	٢١	١٦٣	٧٥٥
١٠	١٨	٣	٢٠	١٤٧٤
١٢	٢١	١٥	٧٨	١٥٤٣
١٤	٢٢	١٠	٥٥	١٥٧٤
١٦	٢٣	٤	١٦	١٦١٩

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِمِ، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الصَّلاةُ/أَمْرُ الْأَئِمَّةِ بِتَخْفِيفِ الصَّلَاةِ فِي تَمَامٍ، ص١٧٨: رقم الحديث ١٨٢ – (٤٦٦).

(٢) المصدر السابق، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/بَيَانُ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ، ص٢٩٤–٢٩٥: رقم الحديث ٢٧٤ – (٨٢١).

(٣) المصدر نفسه، الْجِهَادُ وَالسِّيَرُ/حُكْمُ الْفَيْءِ، ص٦٩٦: رقم الحديث ٤٧ – (١٧٥٦).

(٤) في إشارة من الباحث إلى أنَّ (أيّ) الشرطية لم تُضف إلى الزمان في شواهد صَحِيح مُسْلِم.

١٧	٢٤	٤	٢٠	١٦٢٥
١٩	٢٤	٤	٢٢	١٦٢٥
٢١	٣٢	١٥	٤٧	١٧٥٦
٢٣	٣٦	٣٢	١٧٤	٢٠٥٥
٢٥	٤٤	٥٠	٢٠٦	٢٥٣٠
٢٧	٤٥	٢٥	٨٩	٢٦٠١
٢٩	٤٥	٢٥	٩١	٢٦٠١
٣١	٤٥	٢٥	٩٣	٢٦٠١
٣٣	٤٥	٢٥	٩٥	٢٦٠٣
٣٥	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠

١٨	٢٤	٤	٢١	١٦٢٥
٢٠	٣٢	٢	٣	١٧٣١
٢٢	٣٣	٣٨	١٣٨	١٨٩٦
٢٤	٤٤	٣٥	١٦٠	٢٤٩٣
٢٦	٤٥	٢٥	٨٨	٢٦٠٠
٢٨	٤٥	٢٥	٩٠	٢٦٠١
٣٠	٤٥	٢٥	٩٢	٢٦٠١
٣٢	٤٥	٢٥	٩٤	٢٦٠٢
٣٤	٤٩	٨	٤٦	٢٧٦٦
٣٦	٥٢	٢٣	١١٨	٢٩٤١

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال عدد أسماء الشرط حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال هذا الجدول الآتي:

اسم الشرط	عدد وروده في صَحِيح مُسْلِم
مَنْ	٧٢٩
مَا	٤٣
مَهْمَا	١
مَتَى	٣
أَيَّانَ	٠
أَيْنَ	٣
أَنَّى	٠
حَيْثُمَا	٣
أَيّ	٣٧
المجموع	٨١٩

***

المبحث الرابع

بَيَانُ سَائرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيح مُسْلِم، وَمَوَاضِعُهَا

تَمَّ بيان كلٍّ من: ضمير الشأْن، وأسماء الاستفهام، والشرط، من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة؛ حسب وُرودها في صَحِيح مُسْلِم، وبقي كلٌّ من: (بَيْنَا، وبَيْنَمَا) الظَّرْفِيَّتَينِ، و(كُلَّمَا)، و(كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ، و(كَأَيِّنْ)، و(مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ؛ وبيانها حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال المطالب الخمسة الآتية:

المطلب الأوّل: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)؛ الظَّرْفِيَّتَانِ.

المطلب الثاني: (كُلَّمَا).

المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ.

المطلب الرابع: (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ.

المطلب الخامس: ما لَمْ يَرِدْ فِي صَحِيح مُسْلِم مِنَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهُا حَقُّ الصَّدَارَةِ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)؛ الظَّرْفِيَّتَانِ

وبيانهما في المقصدَيْنِ الآتيَيْنِ:

المقصد الأوّل: (بَيْنَا)

وردتْ (بَيْنَا) الظرفية في صَحِيح مُسْلِم خَمْسِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حَدِيث مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ أنَّه قَالَ: "**بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ**"(١).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ/تَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخُ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، ص١٩٩: رقم الحديث ٣٣ – (٥٣٧).

٢. وحَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "**بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ)؛ فَقَالَ: انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ**"(١).

٣. وقول رسول الله (ﷺ): "**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ**"(٢).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (بَيْنَا) الظرفية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٦٠	٢١٥	١٣٥
٣	١	٧٣	٢٥٦	١٦١
٥	٢	٢٢	٧٦	٢٧٤
٧	٥	–	٦	٥٢٣
٩	٥	٩	–	٥٤٣
١١	٥	٤٢	٢٤٨	٦٤٩
١٣	٧	١١	٣٨	٨٦٣
١٥	٩	٢	٩	٨٩٧
١٧	١٢	٤٧	١٤٨	١٠٦٤
١٩	١٣	٢٧	١٥٧	١١٤٩
٢١	١٥	٩٤	٥٠٧	١٣٩٤
٢٣	٢٢	٣٠	١٣٩	١٦١٠
٢٥	٣٢	١٣	٤٢	١٧٥٢
٢٧	٣٢	٢٠	٦١	١٧٦٥
٢٩	٣٦	١	٢	١٩٧٩
٣١	٣٩	٣٧	١٢٩	٢٢٣٣

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٧٣	٢٥٥	١٦١
٤	١	٧٤	٢٦٤	١٦٤
٦	٤	١٤	٥٣	٤٠٠
٨	٥	٧	٣٣	٥٣٧
١٠	٥	١٩	١٠٠	٥٧٣
١٢	٧	–	٣	٨٤٥
١٤	٧	١٤	٥٤	٨٧٥
١٦	١٢	١٠	٣٤	٩٩٢
١٨	١٣	١٤	٨٧	١١١٢
٢٠	١٥	٥٧	٣٢٩	١٣٠٦
٢٢	١٦	٣	٢٧	١٤٠٦
٢٤	٢٩	٩	٤٠	١٧٠٨
٢٦	٣٢	١٣	٤٥	١٧٥٤
٢٨	٣٢	٢٦	٧٤	١٧٧٣
٣٠	٣٦	٢٠	١٤٠	٢٠٣٨
٣٢	٤١	–	٩	٢٢٥٩

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْجِهَادُ وَالسِّيَرُ/إِجْلَاءُ الْيَهُودِ مِنَ الْحِجَازِ، ص٧٠١: رقم الحديث ٦١ – (١٧٦٥).

(٢) المصدر السابق، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/مِنْ فَضَائِلِ عُمَرَ (ﷺ)، ص٩٣٦: رقم الحديث ٢١ – (٢٣٩٥).

٢٢٧٤	٢٢	٤	٤٢	٣٤
٢٣٩٠	١٥	٢	٤٤	٣٦
٢٣٩٢	١٧	٢	٤٤	٣٨
٢٣٩٥	٢١	٢	٤٤	٤٠
٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	٤٢
٢٥٥٢	١٣	٤	٤٥	٤٤
٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	٤٦
٢٩٨٤	٤٥	٤	٥٣	٤٨

٢٢٧٤	٢١	٤	٤٢	٣٣
٢٣٨٨	١٣	١	٤٤	٣٥
٢٣٩١	١٦	٢	٤٤	٣٧
٢٣٩٢	١٨	٢	٤٤	٣٩
٢٤١٠	٤٠	٥	٤٤	٤١
٢٥٥٠	٨	٢	٤٥	٤٣
٢٧٤٧	٧	١	٤٩	٤٥
٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	٤٧

وكما هو واضح فيما سبق من الأحاديث أنَّ (بَيْنَا) قد تصدَّرتِ الكلام كلَّه؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة؛ وكأنَّها مفتاح يُفتتَح بها الكلام.

المقصد الثاني: (بَيْنَمَا)

وردتْ (بَيْنَمَا) الظرفية في صَحِيح مُسْلِم اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ، سَبِطُ الشَّعْرِ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً -أَوْ يُهَرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً- قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا ابْنُ مَرْيَمَ**"(١).

٢. وقوله (ﷺ): "**بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ**"(٢).

٣. وقوله (ﷺ): "**بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَإٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا**"(٣).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/ذِكْرُ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ (عليه السلام)، وَالْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، ص٨٤: رقم الحديث ٢٧٧ - (١٧١).

(٢) المصدر السابق، الْإِمَارَةُ/بَيَانُ الشُّهَدَاءِ، ص٧٦٢: رقم الحديث ١٦٤ - (١٩١٤).

(٣) المصدر نفسه، الفَضَائِلُ/مِنْ فَضَائِلِ الْخَضِرِ (عليه السلام)، ص٩٣٠-٩٣١: رقم الحديث ١٧٤ - (٢٣٨٠).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (بَيْنَمَا) الظرفية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	١	١	٨
٣	١	٧٥	٢٧٧	١٧١
٥	٣	٢	٥	٢٩٦
٧	٤	٤٨	٢٥٩	٥٠٥
٩	٥	–	٨	٥٢٣
١١	٥	٢	١٤	٥٢٦
١٣	٥	٢٨	١٥٥	٦٠٣
١٥	٥	٥٥	٣١١	٦٨١
١٧	٦	٣٦	٢٤٢	٧٩٦
١٩	٦	٤٣	٢٥٤	٨٠٦
٢١	٨	٤	٢٢	٨٩٣
٢٣	١٠	٥	٢٧	٩١٣
٢٥	١٥	٨	٥٩	١١٩٦
٢٧	١٥	١٤	٩٤	١٢٠٦
٢٩	١٥	٦٥	٣٧٢	١٣٢٢
٣١	١٨	٥	٣١	١٤٧٩
٣٣	٣٠	١٠	٢٠	١٧٢٠
٣٥	٣٢	١٨	٥٨	١٧٦٣
٣٧	٣٢	٣٩	١٠٨	١٧٩٤
٣٩	٣٣	٥١	١٦٤	١٩١٤
٤١	٣٤	٧	٤٧	١٩٤٨
٤٣	٣٧	١٠	٥٠	٢٠٨٨
٤٥	٣٩	٣٥	١٢٤	٢٢٢٩
٤٧	٣٩	٣٧	–	٢٢٣٤

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٤٧	١٧٨	١١١
٤	٢	٣٠	١٠٠	٢٨٥
٦	٣	٣	١٣	٢٩٩
٨	٥	–	٧	٥٢٣
١٠	٥	٢	١٣	٥٢٦
١٢	٥	٢٧	١٥٠	٦٠١
١٤	٥	٥٤	٢٩٥	٦٧٥
١٦	٥	٥٥	٣١٢	٦٨٢
١٨	٦	٤٠	٢٤٩	٨٠١
٢٠	٧	–	٤	٨٤٥
٢٢	١٠	٥	٢٥	٩١٣
٢٤	١٢	٥١	١٦٧	١٠٧٢
٢٦	١٥	٨	٦٠	١١٩٦
٢٨	١٥	٦٥	٣٧١	١٣٢٢
٣٠	١٥	٦٩	٤٠٤	١٣٣٣
٣٢	٢٢	٣٠	١٣٨	١٦١٠
٣٤	٣١	٤	١٨	١٧٢٨
٣٦	٣٢	٣٩	١٠٧	١٧٩٤
٣٨	٣٢	٤٥	١٣٢	١٨٠٧
٤٠	٣٣	٥٣	١٧٦	١٩٢٤
٤٢	٣٧	١٠	٤٩	٢٠٨٨
٤٤	٣٩	١٠	٢٦	٢١٧٦
٤٦	٣٩	٣٧	١٣٥	٢٢٣٣
٤٨	٣٩	٣٧	١٤٠	٢٢٣٦

٤٩	٣٩	٤١	١٥٣	٢٢٤٤
٥١	٤٣	٤٢	١٥٩	٢٣٧٣
٥٣	٤٣	٤٦	١٧٢	٢٣٨٠
٥٥	٤٤	١	١٣	٢٣٨٨
٥٧	٤٤	٣٣	١٥٠	٢٤٨٤
٥٩	٤٥	٢٤	٨٢	٢٥٩٦
٦١	٤٥	٥٠	١٦٤	٢٦٣٩
٦٣	٤٨	٢٧	١٠٠	٢٧٤٣
٦٥	٤٩	٧	٤٥	٢٧٦٥
٦٧	٤٩	١٠	٥٦	٢٧٧٠
٦٩	٥٠	٨	٤٤	٢٨٠٠
٧١	٥٢	٩	٣٤	٢٨٩٧
٧٣	٥٢	١٨	–	٢٩٢٠
٧٥	٥٣	١٧	٧٣	٣٠٠٥

٥٠	٣٩	٤١	١٥٥	٢٢٤٥
٥٢	٤٣	٤٦	١٧٠	٢٣٨٠
٥٤	٤٣	٤٦	١٧٤	٢٣٨٠
٥٦	٤٤	٣	٢٨	٢٤٠٣
٥٨	٤٥	٢٤	٨٠	٢٥٩٥
٦٠	٤٥	٣٦	١٢٧	١٩١٤
٦٢	٤٨	١٣	–	٤٥
٦٤	٤٩	١	٥	٢٧٤٥
٦٦	٤٩	٩	٥٣	٢٧٦٩
٦٨	٥٠	٤	٣٢	٢٧٩٤
٧٠	٥١	١٧	٦٧	٢٨٦٧
٧٢	٥٢	١١	٣٧	٢٨٩٩
٧٤	٥٢	٢٠	١١٠	٢٩٣٧

وكما الأمر في (بَيْنَا) كذلك في (بَيْنَمَا)؛ حيثُ إنَّها قد تصدَّرتِ الكلام كلَّه؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة؛ وكأنَّها مفتاح يُفتتَح بها الكلام.

المطلب الثاني: (كُلَّمَا)

وردتْ (كُلَّمَا) في صَحِيح مُسْلِم خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قَوْل سَهْل بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ في الرجل الذي تتبع رجلًا شهد عليه رسول الله (ﷺ) أنَّه من أصحاب النار؛ فقال: "**فَخَرَجَ مَعَهُ، كُلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ**"[1].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/غِلَظُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وَأَنَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، ص٦٠-٦١: رقم الحديث ١٧٩ – (١١٢).

٢. وقول رسول الله (ﷺ): "**مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، قَدْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى ثُدِيِّهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا، فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ، حَتَّى تُغَشِّيَ أَنَامِلَهُ وَتَعْفُوَ أَثَرَهُ، وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ، وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا**"(١).

٣. وقوله (ﷺ): "**دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلٍ**"(٢).

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (كُلَّمَا) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٤٧	١٧٩	١١٢
٣	١	٨٤	٣٢٠	١٩١
٥	١٢	٦	٢٤	٩٨٧
٧	١٢	٨	٣٠	٩٩٠
٩	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨
١١	٢٩	٥	١٧	١٦٩٢
١٣	٢٩	٥	٢٠	١٦٩٤
١٥	٣٣	٣٣	١٢٥	١٨٨٩
١٧	٤٤	٥٥	٢٢٥	٢٥٤٢
١٩	٤٨	١٣	٤٥	٢٧٠٤
٢١	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
٤	١١	٣٥	١٠٢	٩٧٤
٦	١٢	٦	٢٦	٩٨٧
٨	١٢	٢٣	٧٦	١٠٢١
١٠	١٥	٢٩	١٩٣	١٢٣٧
١٢	٢٩	٥	١٨	١٦٩٢
١٤	٣٣	١٠	٤٤	١٨٤٢
١٦	٣٧	٢٦	٨٨	٢١٠٧
١٨	٤٨	١٣	٤٥	٢٧٠٤
٢٠	٤٨	٢٣	٨٨	٢٧٣٣

ولـ (كُلَّمَا) فيما سبق من الأحاديث حقُّ الصدارة في جملتها؛ لتضمنها معنى الشرط، وللشرط صدر الكلام –كما تبيّن.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الزَّكَاةُ/مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْبَخِيلِ، ص٣٦٧: رقم الحديث ٧٦ – (١٠٢١).
(٢) المصدر السابق، الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ الدُّعَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، ص١٠٤٩: رقم الحديث ٨٨ – (٢٧٣٣).

المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ

(كَمْ) نوعان:

الأوّل: (كَمْ) الاستفهامية.

والثاني: (كَمْ) الخبرية؛ وهي ما تعنينا هنا؛ وقد وردتْ في صَحِيح مُسْلِم ثَلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثةِ أحاديثَ؛ هي:

١. قول رسول الله (ﷺ): "**كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُعَلَّقٍ -أَوْ مُدَلًّى- فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّحْدَاحِ**"(١).

٢. وقول خالد بن الوليد (رضي الله عنه): "**وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ**"(٢).

٣. وقول رسول الله (ﷺ) إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: "**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، وَكَفَانَا وَآوَانَا، فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤْوِيَ**"(٣).

ولـ (كَمْ) الخبرية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدّةٌ؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءتْ صدرَ جملتها؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.
٢. جاء بعدها حرف الجر (مِنْ)؛ فغالبًا ما يأتي بعدها.
٣. هي أداةٌ للإخبار عن معدودٍ كثيرٍ.

المطلب الرابع: (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ

وردتْ (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ في صَحِيح مُسْلِم عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حديث رسول الله (ﷺ) يُخبر عمّا سوف يَحدث من شأْن الأمان؛ فيقول (ﷺ): "**فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ؛ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا،**

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْجَنَائِزُ/رُكُوبُ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انْصَرَفَ، ص٣٤٦: رقم الحديث ٨٩ - (٩٦٥).

(٢) المصدر السابق، الزَّكَاةُ/ذِكْرُ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ، ص٣٨٢: رقم الحديث ١٤٤ - (١٠٦٤).

(٣) المصدر نفسه، الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذُ الْمَضْجَعِ، ص١٠٤٤-١٠٤٥: رقم الحديث ٦٥ - (٢٧١٥).

حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ! مَا أَظْرَفَهُ! مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ"[(١)].

٢. وقول عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ يتعجب من قول رسول الله (ﷺ): "**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ**" فيقول: "**مَا أَجْوَدَ هَذِهِ!**"[(٢)].

٣. وقول عائشة –رضي الله عنها–: "**مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى أَنْ يَعِيبُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ!**"[(٣)].

وأرقام الأحاديث التي وردتْ فيها (مَا) التَّعَجُّبِيَّةُ كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
١	١	٦٤	٢٣٠	١٤٣
٣	٢	٦	١٧	٢٣٤
٥	١١	٣٤	٩٩	٩٧٣
٧	٥٢	١٦	١٥	٢٩٠٥

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاتــه
٢	١	٨١	٢٩٩	١٨٢
٤	٥	٢٥	١٢٩	٥٨٩
٦	١١	٣٤	١٠٠	٩٧٣

ولـ (مَا) التَّعَجُّبِيَّة فيما سبق من الأحاديث حقُّ الصدارة؛ لأنَّ تركيبها يجري مجرى المَثَل الذي لا تتغيّر مواقع كلماته.

المطلب الخامس: ما لَمْ يَرِدْ فِي صَحِيح مُسْلِم مِنَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهُا حَقُّ الصَّدَارَةِ

هناك بعضُ الأسماء التي لها حقُّ الصدارة لم تَرِدْ في صَحِيح مُسْلِم، ولو مرةً واحدةً؛ وهي أربعة أسماء؛ كما يأتي:

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/رَفْعُ الْأَمَانَةِ وَالْإِيمَانِ مِنْ بَعْضِ الْقُلُوبِ، وَعَرْضُ الْفِتَنِ عَلَى الْقُلُوبِ، ص٧١: رقم الحديث ٢٣٠ – (١٤٣).

(٢) المصدر السابق، الطَّهَارَةُ/الذِّكْرُ الْمُسْتَحَبُّ عَقِبَ الْوُضُوءِ، ص١٠٩: رقم الحديث ١٧ – (٢٣٤).

(٣) المصدر نفسه، الْجَنَائِزُ/الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ، ص٣٤٨: رقم الحديث ١٠٠ – (٩٧٣).

١. (أيَّانَ) الاستفهامية.
٢. (أيَّانَ) الشرطية.
٣. (أنَّى) الشرطية.
٤. كنايات العدد: (كأين).

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال عدد سائر الأسماء التي لها حقّ الصدارة حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال هذا الجدول الآتي:

الأداة	عدد ورودها في صَحِيح مُسْلِم
بَيْنَا	٥٠
بَيْنَمَا	٨٢
كُلَّمَا	٢٥
(كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ	٣
كَأَيِّنْ	٠
(مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ	١٠
المجموع	١٧٠

وفي نهاية هذا الفصل يمكن إجمال عدد الأسماء التي لها حقّ الصدارة كلّها حسب ورودها في صَحِيح مُسْلِم من خلال هذا الجدول الآتي:

الأسماء التي لها حقّ الصدارة	عدد ورودها في صَحِيح مُسْلِم
ضمير الشأْن	٢٠٣
أسماء الاستفهام	١٣٩٩
أسماء الشرط	٨١٩
سائر الأسماء التي لها حق الصدارة	١٧٠
المجموع	٢٥٩١

***

الْخَـــــاتِمَـةُ

في هذه الخاتمة، وبعد أنْ تَمَّ الحديث عن الأسماء التي لها حقّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم من خلال الجانبَيْنِ: النظريّ، والتطبيقيّ، يوجز الباحث النتائج التي توصّل إليها، ومن ثَمَّ يقترح بعض التوصيات اللائقة بالبحث؛ وبيانهما في النقطتَيْنِ الآتيتَيْنِ:

أوّلًا: النَّتَائجُ

ومنها هذه التسع:

١. يجوز حذف ضمير الشأْن في باب (إنَّ) عامة سواء أكان الحذف في لغة الشعر أم غيرِها؛ بدليل أحاديث ورد فيها ضمير الشأْن محذوفًا، منها هذه الثلاثة:

أ- حديث عائشة –رضي الله عنها– أَنَّهَا قَالَتْ: "**وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) لَيَدَعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، خَشْيَةَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ**"(١)؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ والتقدير: (وَإِنْهُ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) لَيَدَعُ الْعَمَلَ....).

ب- وقول رسول الله (ﷺ): "**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ**"(٢)؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (إنَّ)؛ والتقدير: (إِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ).

ج- وقول رسول الله (ﷺ): "**أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ**"(٣)؛ حيثُ حُذف ضمير الشأْن من (إنَّ)؛ والتقدير: (فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ).

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضُّحَى، وَأَنَّ أَقَلَّهَا رَكْعَتَانِ، وَأَكْمَلَهَا ثَمَان رَكَعَاتٍ...، ص٢٦١: رقم الحديث ٧٧ – (٧١٨).

(٢) المصدر السابق، اللِّبَاسُ وَالزِّينَةُ/تَحْرِيمُ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ، وَتَحْرِيمُ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْر مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ، وأَنَّ الْمَلَائِكَةَ –عَلَيْهِمُ السَّلَامُ– لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ، ص٨٣٩: رقم الحديث ٩١ – (٢١٠٧).

(٣) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/قَوْلُهُ (ﷺ): "لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ"، ص٩٨٤: رقم الحديث ٢١٧ – (٢٥٣٧).

٢. حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَّتْ من بابٍ أَوْلَى، وليس من بابِ الْوُجُوب؛ لورود ثلاثة أحاديث في صَحِيح مُسْلِم تُؤَيّد ذلك؛ وهي:

أ- قول ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ يسأل أنسَ بن مالكٍ -رضي الله عنهما: "**بِمَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)؟ فَقَالَ أنسُ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكُوهُ**"(١)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (الباء) في قوله: "**بِمَا أَوْلَمَ؟**".

ب- وقول عُمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "**فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَأْتَمِرُهُ؛ إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكِ أَنْتِ، وَلِمَا هَاهُنَا؟**"(٢)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (اللام) في قوله: "**وَلِمَا هَاهُنَا؟**".

ج- وحَدِيث جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ؛ فَقَالَ: "**يَا رَسُولَ اللهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ (ﷺ): لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ ... قَالَ: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**"(٣)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (في)؛ وذلك في قوله: "**فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟**".

بالإضافة إلى قول الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) من أنَّ إتمامَها صوابٌ، وإنَّما الحذفُ علَّةٌ جاءتْ؛ لِيُعْرَفَ الاستفهام من الخبر(٤).

٣. (مَا) الاستفهامية إذا رُكِّبتْ مع (ذَا) فإنَّها تُفارق وجوب التصدير؛ وهذا لا يمنع من أنْ تأتي صدرًا؛ بلْ هو الأغلب؛ ولكنْ لا تستوجبه؛ بدليل أحاديثَ وردتْ في صَحِيح مُسْلِم من هذا القبيل؛ منها هذه الثلاثة:

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، النِّكَاحُ/زَوَاجُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَنُزُولُ الْحِجَابِ، وَإِثْبَاتُ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ، ص٥٣٤: رقم الحديث ٩١ - (١٤٢٨).

(٢) المصدر السابق، الطَّلَاقُ/فِي الْإِيلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ**﴾ [التَّحْرِيم: ٤]، ص٥٦٤-٥٦٥: رقم الحديث ٣١ - (١٤٧٩).

(٣) المصدر نفسه، الْقَدَرُ/كَيْفِيَّةُ خَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَكِتَابَةُ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، ص١٠٢١: رقم الحديث ٨ - (٢٦٤٨).

(٤) مَعَانِي القُرْآنِ، الفَرَّاء، ج٢/٢٩٢.

أ- حين بايع عَمرو بن العاص (ﷺ) رسول الله (ﷺ) بَسَطَ يَمِينَهُ، فقَالَ (ﷺ): "**فَقَبَضْتُ يَدِي، قَالَ (ﷺ): مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟ قَالَ (ﷺ): قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ (ﷺ): تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي**"[1]؛ والتقدير أنْ يُقال: (بِمَاذَا تَشْتَرِطُ؟).

ب- قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدٍ: وَفَدَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظُنُّ أَبَا خُبَيْبٍ يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ، سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: **سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟**"[2]؛ إذ التقدير أنْ يُقال: (مَاذَا سَمِعْتَهَا تَقُولُ؟).

ج- عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: "**دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ (ﷺ)، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَفْعَلُ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنْكِحُهَا**"[3]؛ والتقدير أنْ يُقال: (مَاذَا أَفْعَلُ؟).

٤. لا بأس من الوقوف على (مَا) الاستفهامية بـ (هاء السكت) سواء أَجُرَّتْ أم لا؛ فهناك أحاديث قد وردتْ فيها (مَا) الاستفهامية غير المجرورة؛ ومع ذلك وُقِف عليها بهاء السكت؛ منها هذه الثلاثة:

أ- قَوْلِ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ يَسْأَلُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ: "**إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَتَعْتَدُّ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ (ﷺ): فَمَهْ، أَوَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟**"[4]؛ أيْ: (فَمَا...؟)[5].

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الإِيمَانُ/كَوْنُ الْإِسْلَامِ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا الْهِجْرَةِ وَالْحَجِّ، ص٦٣-٦٤: رقم الحديث ١٩٢ – (١٢١).

(٢) المصدر السابق، الْحَجُّ/نَقْضُ الْكَعْبَةِ وَبِنَاؤهَا، ص٤٩٨: رقم الحديث ٤٠٣ – (١٣٣٣).

(٣) المصدر نفسه، الرَّضَاعُ/تَحْرِيمُ الرَّبِيبَةِ، وَأُخْتُ الْمَرْأَةِ، ص٥٤٦: رقم الحديث ١٥ – (١٤٤٩).

(٤) المصدر نفسه، الطَّلَاقُ/تَحْرِيمُ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا، ص٥٥٩: رقم الحديث ٩ – (١٤٧١).

(٥) قال الإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ): "وأمَّا قوله: (فَمَهْ)؛ فيحتمل أنْ يكون للكفّ والزجر عن هذا القول، أيْ: لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه، ورُبَّما أنْ يكون المراد بـ (مَهْ): (مَا)؛ فيكون استفهامًا؛ أيْ: فما يكون إنْ لم أحتسب بها؟ ومعناه لا يكون إلَّا الاحتساب بها؛ فأبدل من الألف هاء؛ كما قالوا في (مَهْمَا) أنَّ أصلها (مَا مَا)؛ أيْ: أيُّ شَيْءٍ. انظر: صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج٩٨/١٠.

ب- وسؤال موسى (عليه السلام) لِرَبِّهِ (عز وجل) حين خَيَّرَهُ بين أنْ يموت أو أنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَلَهُ، بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ، سَنَةٌ؛ فقال (عليه السلام): "**أَيْ رَبِّ ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ (عز وجل): ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ (عليه السلام): فَالْآنَ**"(١).

ج- وسؤال رسول الله (ﷺ) حين قال له حنظلة (رضي الله عنه): "**نَافَقَ حَنْظَلَةُ**"؛ فقال (ﷺ): "**مَهْ؟**"(٢)؛ أيْ: (وَمَا ذَاكَ؟) بدليل الرواية التي سبقتها للحديث نفسه.

٥. إنَّ الحديث النبويّ الشرف؛ يُعَدُّ كنزًا من مواطن الاستشهاد اللُّغوي الغني بالشواهد؛ فضلًا عن أنَّه كلام رسول الله (ﷺ)، وهذا ما ألفَيْتُه في هذه الرسالة.

٦. احتوى صَحِيح مُسْلِم بين دفتيه على أغلب الأسماء التي لها حقُّ الصدارة، وقد جاءتْ فيه بشكلٍ كبيرٍ؛ ذلك لأنَّها عبارةٌ عن مفاتيحَ لِاستهلال الكلام بها.

٧. بلغ عدد الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم (٢٥٩١) وَاحِدًا وَتِسْعِينَ وَخَمْسَمِائَةٍ وَأَلْفَي اسْمٍ.

٨. إنَّ (مَا) في الشرط أقلُّ استعمالًا من (مَن)؛ حيثُ بلغ عددها ثَلاثًا وَأَرْبَعِينَ مَرَّةً، في مقابل تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَسَبْعَمِائَةِ مَرَّةٍ لـ (مَنْ)، بخلاف الاستفهام؛ فإنَّ (مَا) فيه أكثر استعمالًا من (مَنْ)؛ حيثُ بلغ عددها إِحْدَى وعِشْرِينَ وسِتَّمِائَةِ مَرَّةٍ، في مقابل ثَمَانِيَ وَأَرْبَعِينَ ومِائَتَي مَرَّةٍ لـ (مَنْ)، وباختصار يمكن القول بأنَّ: (مَنْ) في الشرط أكثر استعمالًا منها في الاستفهام، على العكس من (مَا)؛ فإنَّ استعمالها في الاستفهام أكثر من مجيئها في الشرط.

٩. كان النصيب الأكبر من وُرود الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم لأسماء الاستفهام؛ حيثُ بلغ عددها تِسْعَةً وَتِسْعِينَ وثَلاثَمِائَةٍ وَأَلْفَ اسْمٍ، وهو عددٌ أكثر من النصف لبواقي الأسماء؛ وذلك لأنَّ غالب الأحاديث عبارة عن أسئلة وأجوبة.

---

(١) صَحِيحُ مُسْلِم، مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، الْفَضَائِلُ/مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى (عليه السلام)، ص٩٢٦: رقم الحديث ١٥٧ - (٢٣٧٢).

(٢) المصدر السابق، التَّوْبَةُ/فَضْلُ دَوَامِ الذِّكْرِ وَالْفِكْرِ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْمُرَاقَبَةِ، وَجَوَازُ تَرْكِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَالِاشْتِغَالُ بِالدُّنْيَا، ص١٠٥٥: رقم الحديث ١٣ - (٢٧٥٠).

ثانيًا: التَّوْصِيَاتُ

ومنها هذه الثلاث:

١. توجيه الباحثِينَ إلى دراسة الحديث النبويّ الشريف دراسةً لُغويّةً؛ فإنَّه يفتقر كثيرًا لها، أسوة بما لقيه القُرْآن الكَرِيم من اهتمام عظيم.
٢. دراسة الجانبَيْنِ الآخرَيْنِ من الألفاظ التي لها حقُّ الصدارة في صَحِيح مُسْلِم؛ وهُما: الأفعال، والحروف، ولَعلّي أستدركُ طرفًا من ذلك إذا ما أُتيح لي في الدراسات اللاحقة.
٣. الاهتمام باللُّغة العربية على وجه العُموم، والدراسات النحْويّة على وجه الخصوص، بحكم أنَّ لُغتنا العزيزة هي لُغة الدين العالمي الذي جاء رحمة للعالمين؛ ولأنَّ النحْو والإعراب يسهم بنصيب وافر في تجلية المعاني للنصوص.

وبعد هذه الرحلة الشاقة، والمُمْتعة في آنٍ واحدٍ؛ فإنَّ الباحث يرجو الله (ﷻ) أنْ يكون هذا العمل المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، وعِلْمًا يُنتفع به؛ فتلك بُغيته منه وغايته، كما ويسأله الإخلاص في النِّيَّة والقول، والله وليُّ التوفيق، وصلى الله على سيدنا مُحمّدٍ؛ عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، وعلى آله، وصحبه، والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

تمّ بحمد الله

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

"الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ".

١. *إِثَارَةُ الفَوَائِدِ المَجْمُوعَةِ فِي الإِشَارَةِ إِلَى الفَرَائِدِ المَسْمُوعَةِ*، صلاح الدين خليل بن كيكَلدي العَلائيّ، تحقيق: مرزوق بن هيَاسْ آل مرزوق الزَّهَرانيّ، المدينة المنورة– مكتبة العلوم والحكم، سوريا– دار العلوم والحكم، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢. احْتِجَاجُ النَّحْوِيِّينَ بِالحَدِيثِ، محمود حسني محمود، *مجلة اللُّغة العربيَّة الأردني*، السَّنَة الثانية، العدد المزدوج: (٣) و (٤)، ص٤٢.

٣. *ارْتِشَافُ الضَّرَبِ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ*، أبو حيّان مُحمّد بن يوسُف الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحمّد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤. *إِرْشَادُ القَاصِدِ إِلَى أَسْنَى المَقَاصِدِ فِي أَنْوَاعِ العُلُومِ*، ابن الأكْفَانِيّ؛ مُحمّد بن إبراهيم بن سَاعد الأنْصَارِيّ، تحقيق: عبد المُنْعِم مُحمّد عُمر، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.

٥. *الأَسَالِيبُ الإِنْشَائِيَّةُ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ*، عبد السلام مُحمّد هارون، ط٥، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٦. *أُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ (غَرَضُهُ – إِعْرَابُهُ)*، عبد الكريم محمود يوسف، دمشق، مكتبة الغزالي، ومطبعة الشام، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٧. *الأَشْبَاهُ والنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٨. *"الأَصْمَعِيَّاتُ؛ اِخْتِيَارُ الأَصْمَعِيّ"*، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصْمَعِيّ، تحقيق: أحمد مُحمّد شاكر وعبد السلام مُحمّد هارون، بيروت–لبنان، ط٥، د.ن، د.ت.

٩. *الأُصُولُ فِي النَّحْوِ*، ابن السَّرَّاج؛ أبو بكر مُحمّد بن سَهل النَّحْوِيّ البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد الحسَيْن الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٠. *إِعْرَابُ القُرْآنِ*، أبو جعفر أحمد بن مُحمّد بن إسماعيل النَّحَّاسْ، تحقيق: الشيخ خالد العلي، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١١. *الأَغَانِي*، أبو الفرج الأصْفَهَانِيّ؛ عليّ بن الحسَيْنِ، تحقيق: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٢. *الاقْتِرَاحُ فِي أُصُولِ النَّحْوِ*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، د.م، دار البَيْروتي، ط٢، ١٤٢٧/٢٠٠٦م.

١٣. *إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ*، علاء الدين مُغْلَطاي بن قليج، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٤. *أَمَالِي ابْنِ الحَاجِبِ*، ابنُ الحَاجِب؛ جمال الدين عثمان بن عُمر بن أبي بكر المِصْرِيّ، تحقيق: فخر صالح سُليمان قدارَه، (عمان–الأردن، دار عمار)، (بيروت–لبنان، دار الجيل)، د.ط، د.ت.

١٥. *أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيّ*، ابْنُ الشَّجَرِيّ؛ هِبَة الله بن عليّ بن مُحمّد الحَسَنِيّ العَلَوِيّ، تحقيق: محمود مُحمّد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٦. *الإِمَامُ مُسْلِم بْن الحَجَّاج صَاحِبُ المُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَمُحَدِّثُ الإِسْلامِ الكَبِير*، مَشْهُور حَسَن مَحمُود سَلْمان، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٧. *الإِمَامُ مُسْلِمٌ ومَنْهَجُهُ فِي صَحِيحِهِ*، مُحمّد عبد الرحمن طَوَالبة، عَمَّان، دار عمار، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٨. *الأَنْسَابُ لِلسَّمَعَانِيّ*، أبو سعد عبد الكريم بن مُحمّد بن منصور السَّمَعَانِيّ، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٩. *الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ*، أبو البركات بن الأنْبَارِيّ؛ عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله الأنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمّد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٠. *الأَنْوَارُ الكَاشِفَةُ لِمَا فِي كِتَابِ "أَضْوَاءٌ عَلَى السُّنَّةِ" مِنَ الزَّلَلِ والتَّضْلِيلِ والمُجَازَفَة*، عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، بيروت، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

٢١. *الإِيضَاحُ العَضُدِي*، أبو عليّ الفَارِسِيّ؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، د.م، د.ن، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٢٢. *الإِيْضَاحُ فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ (المَعَانِي، وَالبَيَانُ، وَالبَدِيعُ)*، الخطيب القَزْوِينِي؛ مُحمّد بن عبد الرحمن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٣. *بُغْيَةُ الوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٢٤. *تَاجُ العَرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ القَامُوسِ*، مُحمّد مُرتضَى الحُسَيْنِيّ الزَّبِيْدِيّ، تحقيق: عليّ هِلالي، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٥. *تَارِيخُ الأَدَبِ العَرَبِيِّ*، كارل بروكلمان، ترجمة، عبد الحليم النَّجار، القاهرة، دار المعارف، ط٣، د.ت.

٢٦. *تَارِيخُ بَغْدَادَ أو مَدِينَةِ السَّلامِ وأَخْبَارُ مُحَدِثِيهَا وذِكْرُ قُطَّانِهَا العُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا وَوَارِدِيهَا*، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ؛ أبو بكر أحمد بن عليّ، تحقيق: بشار عوّاد مَعْرُوف، بيروت، دار الغرب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٧. *التِّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ القُرْآنِ*، أبو البقاء عبد الله بن الحُسَيْن العُكْبَرِيّ، تحقيق: عليّ مُحمّد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، ١٩٧٦م.

٢٨. *تَدْرِيبُ الرَّاوِي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوِيِّ*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحمّد الفَارِيَابِي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٩. *تَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ*، أبو عبد الله شمس الدين مُحمّد بن أحمد الذَّهَبِيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٣٠. *التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ*، أبو حيّان مُحمّد بن يوسُف الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣١. *تَفْسِيرُ البَحْرِ المُحِيطِ*، أبو حيّان مُحمّد بن يوسُف الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: عبد الرازق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٣٢. *تَفْسِيرُ الطَّبَرِيّ*، محمد بن جرير الطَّبَرِيّ، تحقيق: بشار عوّاد معروف وعصام فارس الحرستاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٣. *تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ*، ابنُ كثير، تحقيق: سامي السلامة، الرياض، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٤. *التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكِلَاتِ الْحَمَاسَةِ*، أبو الفَتح عُثمان بن جِنِّي، تحقيق: حسن محمود هنداوي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٥. *تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ واللُّغَاتِ*، أبو زكريا مُحْيي الدين يحيى بن شَرَف النَّوَوِيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٣٦. *تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ*، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حَجَر العَسْقَلانِيّ، الهند–حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٧هـ.

٣٧. *تَيْسِيرُ مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ*، محمود الطَّحَّانْ، الرياض، مكتبة المعارف، ط١١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٣٨. ثَلَاثُ مَقَالَاتٍ فِي الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ عِنْدَ النُّحَاةِ، (١) *مَوَاقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالحَدِيثِ*، ياسر عبد الله الطريقي، جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم السنة وعلومها بريدة.

٣٩. *جَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ*، مصطفى الغَلاييني، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، صيدا–بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.

٤٠. *الجُمْلَةُ العَرَبِيَّةُ، تَأْلِيفُهَا، وَأَقْسَامُهَا*، فَاضِل صَالِح السَّامِرَّائِيّ، عَمَّان، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٤١. *الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي*، الحسن بن قاسم المُرَادِيّ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومُحمّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٢. *حَاشِيَةُ الخُضَرِيِّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ*، مُحمّد بن مصطفى بن حسن الخُضَرِيّ، دار الفكر، د.ط، د.ت.

٤٣. *حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ*، مُحمّد بن عليّ الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، (أمام الباب الأخضر–سيدنا الحسين)، المكتبة التوفيقية د.ط، د.ت.

٤٤. *الحِطَّةُ فِي ذِكْرِ الصِّحَاحِ السِّتَّةِ*، أبو الطيّب السيّد صدِّيق حسن خَان القِنَّوجِيّ، تحقيق: عليّ حسن الحَلَبِيّ، بيروت–دار الجيل، عَمَّان–دار عمار، د.ط، د.ت.

٤٥. *حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ والتَّطْبِيقِ*، عزمي مُحمّد عيال سلمان، دار الحامد، ط١، ٢٠١١م.

٤٦. *حَمَاسَةُ أَبِي تَمَّام*، أبو تمَّام حبيب بن أَوْس الطَّائيّ، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، السعودية، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الاسلامية–المجلس العلمي (١٤)، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٧. *خِزَانَةُ الأَدَبِ وَلُبُّ لُبَابِ لِسَانِ العَرَبِ*، عبد القادر بن عمر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٨. *دَاعِي الفَلَاحِ لِمُخَبَّآتِ الاقْتِرَاحِ فِي النَّحْوِ*، ابن عَلَّان؛ مُحمّد عليّ بن مُحمّد عَلَّان، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، د.م، د.ن، د.ط، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٤٩. *دِرَاسَاتٌ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ*، كمال بشر، القاهرة، دار غريب، د.ط، ١٩٩٨م.

٥٠. *دِرَاسَاتٌ لِأُسْلُوبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ*، مُحمّد عبد الخالق عضِيمَة، القاهرة، دار الحديث، د.ط، د.ت.

٥١. *الدُّرَرُ اللَّوَامِعُ على هَمْعِ الهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ*، أحمد بن الأمين الشَّنْقِيطِيّ، تحقيق: مُحمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥٢. *الدُّرُّ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ*، السَّمِينِ الحَلَبِيّ؛ أحمد بن يوسُف، تحقيق: أحمد مُحمّد الخرّاط، دمشق، دار القلم، د.ط، د.ت.

٥٣. *دِيوَانُ الأَعْشَى الكَبِير*، مَيْمُون بنُ قَيْس، تحقيق وشرح: مُحمّد حُسَيْن، مصر، مكتبة الآداب بالجماميز، د.ط، د.ت.

٥٤. *دِيوَانُ حَاتِمِ الطَّائِيّ*، حَاتِمُ الطَّائيّ، بيروت، دار صادر، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٥. *دِيوَانُ زُهَيْر بْنِ أَبِي سُلْمَى*، تحقيق: عليّ حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥٦. *دِيوَانُ الفَرَزْدَقِ*، أبو فراس همّام بن غالب بن صَعْصَعَة الدَّارَمِيّ التَّمِيمِيّ، تحقيق: عبد الله الصاوي، مصر، مطبعة الصاوي، د.ط، د.ت.

٥٧. *دِيوَانُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيّ*، كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ الأنْصَارِيّ، تحقيق: مجيد طراد، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٧م.

٥٨. *دِيْوَانُ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيّ*، لَبِيدُ بْنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيّ، بيروت، دار صادر، د.ط، د.ت.

٥٩. *دِيوَانُ المُثَقِّبِ العَبْدِيّ*، المُثَقِّبُ العَبْدِيّ، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، جامعة الدول العربيّة–معهد المخطوطات العربيّة، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٦٠. *الرِّسَالَةُ المُسْتَطْرَفَةُ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كُتُبِ السُّنَّةِ المُشَرَّفَةِ*، مُحمّد بن جعفر الكَتَّانِيّ، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٦١. *رَصْفُ الْمَبَانِي فِي شَرْحِ حُرُوفِ المَعَانِي*، أحمد عبد النور المَالَقِيّ، تحقيق: أحمد مُحمّد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة، د.ط، د.ت.

٦٢. *سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ*، أبو عبد الله شمس الدين مُحمّد بن أحمد الذَّهَبِيّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٦٣. *شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِكٍ*، عبد الله بن عقيل العَقِيلِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٦٤. *شَرْحُ أَبْيَاتِ مُغْنِي اللَّبِيبِ*، عبد القادر بن عُمر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٦٥. *"شَرْحُ الأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِكٍ؛ المُسمّى: مَنْهَجُ السَّالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ"*، أبو الحَسَن نور الدين عليّ بن مُحمّد الأشْمُونِيّ، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، مصر، البابي الحلبي، ط٢، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٦٦. *شَرْحُ التَّسْهِيلِ*، ابنُ مَالِك؛ جمال الدين مُحمّد بن عبد الله بن مالك الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، ومُحمّد بدوي المختون، الجيزة–مصر، هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦٧. *"شَرْحُ التَّسْهِيلِ؛ الْمُسَمَّى: تَمْهِيدُ القَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ"*، ناظر الجيش؛ محبّ الدين مُحمّد بن يوسُف بن أحمد، تحقيق: عليّ مُحمّد فاخر، وآخرون، القاهرة، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٨. *شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ*، مُحمّد بن الحَسَن الرَّضِيّ الأسْتَرَابَاذِيّ، تحقيق: يُوسُف حَسَن عُمَر، بنغاري، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦هـ.

٦٩. *شَرْحُ الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ فِي أُمَّاتِ الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ "لِأَرْبَعَةِ آلَافِ شَاهِدٍ شِعْرِيّ"*، مُحمّد مُحمّد حَسن شُرَّاب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٧٠. *شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّة*، ابنُ أبي العِزّ؛ أبو الحَسَن مُحمّد بن عليّ الدِّمَشْقِيّ، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج، مُحمّد ناصر الدين الألْبَانِيّ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٨، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧١. *شَرْحُ اللُّمَعِ*، ابنُ بَرْهَانَ العُكْبَرِيّ؛ أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأَسديّ، تحقيق: فائز فارس، الكويت، د.ن، ط١، ١٤٠٤/١٩٨٤م.

٧٢. *"شَرْحُ المُفَصَّلِ لِلزَّمَخْشَرِيّ"*، ابنُ يعيش؛ موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش المُوْصِلِيّ، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٧٣. *شَرْحُ جُمَلِ الزَّجَّاجِيّ*، ابنُ عصفور الإشْبِيلِيّ، تحقيق: فوّاز الشعّار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧٤. *شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِي*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، د.م، لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٧٥. *شَرْحُ عِلَلِ التِّرْمِذِيّ*، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحَنْبَلِيّ، تحقيق: نور الدين عتر، د.م، دار الملاح، د.ط، د.ت.

٧٦. *شُرُوطُ الأئمَّةِ السِّتَّةِ (البُخَارِيّ ومُسْلِم وأبِي دَاوُود والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابْن مَاجَه)*، أبو الفَضْل مُحمّد بن طاهِر المَقْدِسِيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٧٧. *شِعْرُ عَبْدِ اللهِ بْنِ هَمَّامٍ السَّلُولِيّ*، عَبْدُ اللهِ بْنُ هَمَّامٍ السَّلُولِيّ، تحقيق: وليد مُحمّد السَّرَاقبيّ، دبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٧٨. شِعْرُ العُجَيْرِ السَّلُولِيّ، مُحمّد نايف الدليميّ، *مجلة المَوْرِدُ، بغداد، دار الحرية للطباعة*، م٨، ع١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص(٢٠٧-٢٤٢).

٧٩. *شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمُشْكِلَاتِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ*، ابنُ مَالِك؛ جمال الدين مُحمّد ابن عبد الله بن مالك الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: طه مُحْسِن، د.م، مكتبة ابن تَيْمِيَّة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٨٠. *"الصِّحَاحُ، تَاجُ اللُّغَةِ وصِحَاحُ العَرَبِيَّةِ"*، إسماعيل بن حمّاد الجَوْهَرِيّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٨١. *صَحِيح الإمام مُسْلِم (رؤية منظومية)*، قاسم مُحمّد يوسف غنام، بحث مقدم إلى المؤتمر العربيّ الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس"، ٢٠٠٤، الأردن، كلية الشريعة– جامعة جرش.

٨٢. *صَحِيحُ الْبُخَارِيّ*، أبو عبد الله مُحمّد بن إسماعيل الْبُخَارِيّ، (دمشق، وبيروت)، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٨٣. *صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ*، أبو زكريا مُحْيي الدين يحيى بن شَرَف النَّوَوِيّ، د.م، مؤسسة قرطبة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨٤. *صَحِيحُ مُسْلِمٍ*، أبو الحُسَيْن مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُورِيّ، تحقيق: مُحمّد فُؤَاد عَبْدُ الباقِي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٧،١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

٨٥. *الصَّدَارَةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ*، عبد الرحمن محمود مُختار الشَّنْقِيطِيّ، عمان–الأردن، دار الحامد، ط١، ٢٠١١م.

٨٦. *صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الإِخْلالِ وَالغَلَطِ وَحِمَايَتُهُ مِنَ الإِسْقَاطِ والسَّقَطِ*، ابن الصَّلاح؛ أبو عَمْرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيّ، تحقيق: مُوفق بن عبدالله ابن عبدالقادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، د.ط، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٧. *طَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ*، مُحمّد بن سلام الجُمَحِيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨٨. *العِبَر فِي خَبَرِ مَنْ غَبَر، أبو عبد الله شمس الدين مُحمّد بن أحمد الذَّهَبِيّ*، تحقيق: أبو هَاجَر مُحمّد السَّعِيد بن بَسيُوني زَغلُول، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٨٩. *عِلْمُ المَعَانِي*، عبد العزيز عَتِيق، بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٩٠. *عُلُومُ الحَدِيثِ لابْنِ الصَّلَاحِ*، ابنُ الصَّلاح؛ أبو عَمْرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيّ، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت– دار الفكر المعاصر، دمشق– دار الفكر، د.ط، د.ت.

٩١. *"الغُنْيَةُ؛ فِهْرِسْت شُيُوخُ القَاضِي عِيَاض"*، القاضي عِيَاض؛ أبو الفضل عِيَاض بن موسى بن عِيَاض اليَحصُبي السَّبْتي، تحقيق: ماهر زهير جرَّار، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٢. *غُنْيَةُ المُحْتَاجِ فِي خَتْمِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ*، أبو الخَيْر مُحمّد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي، تحقيق: جمال فرحات صاولي، الرياض، كُنُوز إشْبِيليَا، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩٣. *فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِي*، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حَجَر العَسْقَلانِيّ، تحقيق: عبد القادر شَيبة الحمد، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٩٤. *فَهْرَسُ ابْنُ عَطِيَّة*، ابنُ عَطِيَّة؛ أبو مُحمّد عبد الحقّ بن عطيّة المحَازبي الأنْدَلُسِيّ، تحقيق: مُحمّد أبو الأجفان ومُحمّد الزاهي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م.

٩٥. *فَهْرَسُ الفَهَارِسِ وَالأَثْبَاتِ وَمُعْجَمُ المَعَاجِمِ والمَشْيَخَاتِ والمسَلسَلاتِ*، عبد الحيّ بن عبد الكبير الكَتَّانِيّ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٦. *فَهْرَسُ مَخْطُوطَاتِ دَارِ الكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ المُنتَخَبُ مِنْ مَخْطُوطَاتِ الحَدِيثِ*، مُحمّد ناصر الدين الألْبَانِيّ، تحقيق: مَشْهُور حَسَن مَحمُود سَلْمان، الرياض، المعارف، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٩٧. *فَهْرَسَةُ ابْنُ خَيْر الإِشْبِيلِيّ (مَا رَوَاهُ عَنْ شُيُوخِهِ مِنَ الدَّوَاوِينِ المُصَنَّفَةِ فِي ضُرُوبِ العِلْمِ وأَنْوَاعِ المَعَارِفِ)*، ابْنُ خَيْر الإِشْبِيلِيّ؛ أبو بكْر مُحمّد بن خَيْر بن عُمر بن خليفة، تحقيق: مُحمّد فؤاد منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٩٨. *الفِهْرِسْت لابن النَّدِيم*، ابنُ النَّدِيم؛ أبو الفرج مُحمّد بن إسحاق الوَرَّاق البَغْدَادِيّ، بيروت، دار المعرفة، د.ط، د.ت.

٩٩. *"الفَوَائدُ الضِّيَائِيَّةُ عَلَى مَتْنِ كَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ؛ المشهور باسم (شَرْح مُلَّا جَامِي)"*، المولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي، تحقيق: أحمد عزّو عناية، وعليّ مُحمّد مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠٠. *فَيْضُ نَشْرِ الانْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاقْتِرَاحِ*، ابن الطيب الفَاسِي (الشَّرْكَي)، تحقيق: محمود يوسف فجّال، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٠١. *القَامُوسُ المُحِيطُ*، مُحمّد بن يعقوب الفَيْرُوزُ آبَادِيّ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: مُحمّد نعيم العرقسُوسِي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨،١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٠٢. *قَطْفُ الأَزْهَارِ المُتَنَاثِرَةِ فِي الأَخْبَارِ المُتَوَاتِرَةِ*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: الشيخ خليل مُحْيي الدين الميس، (بيروت–لبنان، دمشق–سوريا)، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠٣. *الكَافِيَةُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ*، ابنُ الحَاجِب؛ جمال الدين عثمان بن عُمر بن أبي بكر المِصْرِيّ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ط، د.ت.

١٠٤. *كِتَابُ الشِّعْرِ أو شَرْحُ الأَبْيَاتِ الْمُشْكِلَةِ الإِعْرَابِ*، أبو عليّ الفَارِسِيّ؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠٥. *"الكِتَابُ؛ كِتَابُ سِيبَوَيْهِ"*، سِيبَوَيْهِ؛ أبو بِشر عَمْرُو بن عُثمان بن قَنْبَر، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠٦. *كُتُبُ إِعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (تَعْرِيفٌ وَتَحْلِيلٌ وَمُتَابَعَةٌ)*، سَلمان مُحمّد القضاة، عَمَّان، دار الأبجدية، د.ط،٢٠١٠م.

١٠٧. *الْكَشَّافُ*، الزمَخْشَرِيّ، تحقيق: خليل مأْمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠٨. *كَشْفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الكُتُبِ وَالفُنُونُ*، مصطفى بن عبد الله؛ الشهير بِحَاجي خَلِيفَة، وبِكَاتِبِ چَلَبْي، تحقيق: مُحمّد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.

١٠٩. *الكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ*، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ؛ أبو بكر أحمد بن عليّ، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، د.ط، ١٣٥٧هـ.

١١٠. *"الْكُلِّيَّاتُ؛ مُعْجَمٌ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْفُرُوقِ اللُّغَوِيَّةِ"*، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحُسَيْنِيّ الكَفَوِيّ، تحقيق: عدنان درويش ومُحمّد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١١١. *لِسَانُ العَرَبِ*، أبو الفضل جمال الدين مُحمّد بن مكرَم بن مَنْظُور، بيروت، دار صادر، د.ط، د.ت.

١١٢. *مَتْنُ الْأَلْفِيَّةِ*، ابنُ مَالِك؛ جمال الدين مُحمّد بن عبد الله بن مالك الأَنْدَلُسِيّ، بيروت، المكتبة الشعبية، د.ط، د.ت.

١١٣. *مَجَالِسُ ثَعْلَب*، أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، مصر، دار المعارف، ط٢، د.ت.

١١٤. *مَجْمُوعَةُ الْفَتَاوَى*، تقي الدين بن تَيْمِيَّة الحرَّانِيّ، تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١١٥. *المُحْكَمُ والمُحِيطُ الأَعْظَمُ*، ابنُ سِيدَه؛ أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سِيدَه المُرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١١٦. *الْمَسَائِلُ البَصْرِيَّاتُ*، أبو عليّ الفَارِسِيّ؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: مُحمّد الشاطر أحمد مُحمّد أحمد، د.م، د.ن، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١٧. *مُسْنَدُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ*، أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١١٨. *مَشَارِقُ الأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الآثَارِ*، القاضي عِيَاض؛ القاضِي أبو الفضل عِيَاض بن موسى بن عِيَاض اليَحصُبي السَّبْتي، تونس–المكتبة العتيقة، القاهرة– دار التراث، د.ط، د.ت.

١١٩. *المِصْبَاحُ المُنِيرُ (مُعْجَم عَرَبي–عَرَبي)*، أحمد بن مُحمّد الفَيُّومِيّ المُقْرِئ، بيروت، مكتبة لبنان، د.ط، ١٩٨٧م.

١٢٠. *مَعَانِي القُرْآنِ*، أبو زكريا يحيى بن زِيَاد الفَرَّاء، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢١. *مَعَانِي النَّحْو*، فاضل صالح السَّامِرَّائيّ، عَمَّان، دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٢٢. *المُعْجَمُ الْوَافِي فِي أَدَوَاتِ النَّحْوِ الْعَرَبِيّ*، عليّ توفيق الحَمَد، ويوسف جميل الزعبي، الأردن، دار الأمل، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٢٣. *المُعْجَمُ الوَسِيطُ*، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٢٤. *مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الرِّجَالِ والدِّرَايَةِ*، مُحمّد رضَا جدِيدى نژاد، إشراف: مُحمّد كاظم رحمان ستايش، د.م، دار الحديث، ط٢، د.ت.

١٢٥. *مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ*، ابن هشام الأنْصَارِيّ؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف، تحقيق: مُحمّد مُحْيي الدين عبد الحميد، صيدا–بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٢٦. *الْمُفَصَّلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ*، أبو القاسم محمود بن عُمر الزمَخْشَرِيّ، بيروت، دار الجيل، ط٢، د.ت.

١٢٧. *المَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ فِي شَرْحِ الخُلَاصَةِ الكَافِيَةِ*، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطِبِيّ، تحقيق: عبد الرحمن بن سُلَيْمان العُثَيْمِين وآخرون، مكة المُكرّمة، جامعة أمّ القُرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٢٨. *المُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الإيضَاحِ*، عبد القاهر الجُرْجَانِيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، د.ط، د.ت.

١٢٩. *المُقْتَضَبُ*، أبو العبَّاس مُحمّد بن يَزيد المُبَرِّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية–لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٣٠. *مُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ*، القاهرة، دَارُ التأْصِيل–مَرْكز البُحوث وتَقْنِيَة المعلومات، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

١٣١. *المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ فِي أَسْمَاءِ الشُّعَرَاءِ وَكُنَاهُمْ وَأَلْقَابِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَبَعْضِ شِعْرِهِمْ*، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمِدِيّ، تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٣٢. *مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الْاحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ*، خديجة الحديثي، العراق، دار الرشيد، د.ط، ١٩٨١م.

١٣٣. *النَّحْوُ وَالنُّحَاةُ بَيْنَ الأَزْهَرِ وَالْجَامِعَةِ*، مُحمّد أحمد عَرَفَة، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٣٧م.

١٣٤. *النُّكَتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ*، أبو عبد الله بدرُ الدين مُحمّد بن عبد الله الزَّرْكَشِيّ، تحقيق: زين العابدين بن مُحمّد بلافريج، الرياض، أضواء السَّلف، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٥. *النَّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ*، أبو زَيْد الأنْصَارِيّ؛ سعيد بن أوس بن ثابت الأنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمّد عبد القادر أحمد، (بيروت، والقاهرة)، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٣٦. *هَمْعُ الهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ*، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٣٧. *الوَسِيطُ فِي عُلُومِ وَمُصْطَلَحِ الحَدِيثِ*، مُحمّد بن مُحمّد أبو شَهْبَة، الجزائر، عالم المعرفة، د.ط، د.ت.

١٣٨. *وَفَيَاتُ الأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ*، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن مُحمّد بن أبو بكر ابن خَلِّكان، تحقيق: إحْسَان عَبَّاس، بيروت، دار صادر، د.ط، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.